



Copyright © King Saud University

٥٥٠٢

٢١٤
٢٠٢

حاشية البابجوري على السنوسية ، تأليف البابجوري ،
إبراهيم بن محمد - ١٢٧٧ هـ . بخط محمد صالح بن محمد
سنة ١٢٤٧ هـ .

١٦٠ x ٢٣ سم

٢٣

٥١

٥٥٠٢

نسخة جيدة ، خطها واضح . طبع

الذهرية ١٤١٠٣

الذهرية ١ : ٦٦

١ - أصول الدين

٥ - تاريخ الشيخ

٢ - المؤلف ب - الناسخ

٥ - حاشية على نصية الإمام

السنوسي .

ملك
الشيخ محمد هادي

الشيخ النقي الشيخ ابراهيم بن محمد
الباجوري الازهري رضي الله

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٥٠٢ ق ١٧٧٩
العنوان: حاشية الباجوري على النفوسية
المؤلف: الباجوري - ابراهيم بن محمد - ١٢٧٧ هـ
تاريخ النسخ: ١٢٤٦ هـ
اسم الناسخ: محمد صالح بن عبد الله
عدد الأوراق: ٨٥١
ملاحظات: - - - - -

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تسعين
الحمد لله الذي توحد في ذاته وتنزه في صفاته عن شوائب
النقص وسماته والعلالة واللام علي سيدنا محمد وآله **وبعد**
فيقول ابراهيم الباجوري الفقير الي مولاه الغني القدير الذي
بعث الاخوان اهل الحق الي وله الحال والثاني ان الكتب كتابه
سهيبة علي المقدمة المشهورة بالسوسية فانشرح صدره
لكذلك فانه اعلم بما هناك لانها وان كانت صغيرة الحجم كبيرة
العلم محتوية علي جميع المقاييد بزيادة الفوائد ولذا كانت
كانت احسن المؤلفات في التوحيد واخلصها من الحشو والتعقيد
وها انا اشرف في المقصود بكون الملك المعبود فاقول وبالله
التوفيق **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداء بالجملة
ثم بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بخبر كل امر ذي بال
لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابر في رواية فهو اقطع
وفي رواية فهو اجزم والمعني انه علي كل ناقص وقليل البركة وان
تم حبالا يتم معني مع خبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله
فهو ابر وفي رواية فهو اقطع وفي رواية فهو اجزم والمعني علي كل
انه ناقص وقليل البركة كما تقدم واستكمل بان الخبرين المذكورين
بينهما تعارض فكيف يمكن العمل بهما واجيب باجوبة منها ان الابداء
نوعان حقيقي وهو الابداء بما تقدم امام المقصود ولم يسبقه شيء
واضافي وهو الابداء بما تقدم امام المقصود ان سبقه شيء فعمل
خبر الجملة علي النوع الاول وخبر الحمدلة علي النوع الثاني ولم
يعكس تاسيا بالكتاب العزيز وعملنا بالاجماع ومنها انه ملا
تعارض هذان الخبران تساقطا ورجع الي خبر كل امر ذي بال لا يبدأ

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه

فيه بذكر الله الحديث كما هو القاعدة من انه اذا اجتمع مقتدان
ومطلق الغني المقتدان وعمل بالمطلق لا يقال الموقوف حمل المطلق
علي المقيّد بمعني انه يقيد المطلق بقيد المقيّد كما في ايّي الظهار و
القتل فان احدهما مطلقة عن التقيّد بالمؤمنة والاخرى مقيدة
بها وقد حملت المطلقة علي المقيدة بمعني انهم قيدوا المطلقة بقيد
المقيدة لانا نقول محل ذلك اذا كان هناك مقيد واحد ومطلق
كذلك كما في الآيتين المذكورتين بخلاف ما اذا تعدد المقيد كما هنا
اذ لا يمكن حمل المطلق علي المقيّد وسنهاب ان الابداء امر غير في
يمتد من اول التاليف الي الشروع في المقصود ثم ان الجملة تشمل
علي خمسة الفاظ الاول الباء وهي متعلقة بمحذوف فاما ان يقدر
فعلا واسما خاصا او عاما مقدما او مؤخرا فاقسمه ثمانية والاول
منها ان يقدر فعلا خاصا مؤخرا كان يقال التقدير بسم الله الرحمن
الرحيم الف ومحل ذلك اذا كانت صادرة عن العباد واما ان كانت
صادرة عن المولي سبحانه وتعالى فليس التقدير علي ذلك لان المعني كان
ما كان وبني يكون ما يكون وج يكون في الباء اشارة الي جميع المقاييد
لان المراد بي وجد ما وجد وبني يوجد ما يوجد ولا يكون كذلك
الا ان اتصف بصنات الكمال وتنزه عن صنات النقصان كما
ذكره بعض ائمة التفسير هذا ان جعلت الباء اصلية وهو الرابع
فان جعلت زائدة لم تحتج الي متعلق كما هو مقرر في محله والثاني
الاسم وهو ما دل علي مسمى لا لما قابل الفعل والحرف لان ذلك اصطلاح
نحوي وهو مشتق من السمي بمعنى العلولانه يعلو سماء او من
السمية بمعنى العلامة لانه علامة عليه وعلم من التعريف المذكور
انه غير المسمي وهو التحقيق نعم ان اريد به المدلول فهو عيني المسمي



و عليه يحمل كلام من اطلق انه عين المسي والثالث لفظ الجلالة
وهو علم على ذاته تمت على سبيل علمية الشئ على التحقيق وان
كان لا يجوز ان يقال ذلك الا في مقام التعظيم وهو شرف اسمائه تمت
بناء على ما هو المختار من التفاوت بينهما ولذلك كان يقول سيدي
علي وفا في قوله تمت وكلمة الله هي العليا اي لفظ الجلالة وذو
بعضهم الى انه لا تفاوت بينهما لرجوعهما كلها الى الذات المقدسة
وهو اسم الله الاعظم عند الجمهور واختار النووي انه الحي القيوم
والرابع والخامس الرحمن الرحيم وهما صفتان ما خوذتان بن الرحمة
بمعنى الاحسان في حقه تمت لان معناها الاصلية وهورقة القلب
تقتضي التفضل والاحسان مستحيل في حقه تمت فمنها بمعنى الحسن
الا ان الاول بمعنى الحسن بجلال النعم والثاني بمعنى الحسن بدقائق
النعم وانما جمع بينهما اشارة الى انه تمت كما ينبغي ان يطلب منه
النعم العظيمة ينبغي ان يطلب منه النعم الحيرة ويتعلق بالسملة انما
كثرة وفي هذا الذكر كفاية **قوله** الحمد لله اي الحمد باقسامه الاربعة
التي هي حمد قديم لقديم وهو حمد الله نفسه بنفسه وحمد قديم
حادث وهو حمد الله لابنائه واوليائه وحمد حادث لحادث وهو
حمد المباد بعضهم لبعض وحمد حادث لقديم وهو حمدنا الله تمت
سحق او تختص او مملوك له تمت فاللام الداخلة على اللفظ التريق
اما للاستحقاق او للاستغراق او للاختصاص او للملك وعلى كل
قال الداخلة على الحمد اما للمجنى او للاستغراق او للمهد فيحصل
من ذلك احتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة وتمتع
منها واحد وهو جعل اللام للملك مع جعل ال للمهد اذا جعل المهد
الحمد القديم فقط لان القديم لا يملك بخلاف ما اذا جعل الحمد المهد

الحمد لله

حمد

حمد من يعتد بحمده كحمده تمت وحمد انبائية واصفياية والحمد
لغة هو الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم و
اصطلاحا فعل ينبي عن تعظيم النعم بسبب كونه منما على
الحامد او غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان او اعتقاداً
بالجنان او عملاً بالاركان فان قيل لا اطلاق لنا على الاعتقاد
حتى ينبي عن تعظيم النعم اجيب بانه وان كان لا اطلاق لنا عليه
لكن تدلنا عليه قرأين الاحوال ويرادف الحمد اصطلاحاً الشكر لغة
لكن بابدال الحامد بالشاكر بخلاف الشكر اصطلاحاً فانه صرف
المجد جميع ما انعم الله عليه به فيما خلق لأجله وهو لا يكاد يوجب
قال تمت وقيل من عبادي الشكور واركان الحمد خمسة حامد و
محمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فاذا حدث زيد المكون اكرمك
شلا كان قلت زيد عالم فانت حامد وزيد محمود وثبت العلم
محمود به والاکرام محمود عليه وقولك زيد عالم صيغة ثم ان الحمد
به والمحمود عليه في هذا المثال اختلفا ذاتاً واعتباراً وقد يتجان
ذاتاً ويختلفان اعتباراً كان يكون كل منهما اكرم لكن من حيث كونه
مدلول الصيغة يقال له محمود عليه ومن حيث كونه باعاً على
الحمد يقال محمود عليه وما ينبغي التنبه له كما قال بعضهم ان الحمد
القديم هو الكلام القديم باعتبار دلالة على الحالات لانه الكلام
القديم وان كان واحداً بالذات لكن يتنوع بالاعتبار الى انواع
كثيرة كما هو مشهور **قوله** والصلاة والسلام الخ انما هي بالصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم لخبر من صلى علي في كتاب لم تنزل اللائكة
تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وانما اي معها بالسلام
لقوله تمت يا لها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فان الظاهر

والصلاة والسلام

منه طلب الجمع بينهما ولذلك كره افراد الصلاة عن السلام وعكسه
عند المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو خلاف الأول فقط كما صرح به
ابن الجوزي حيث قال ان الجمع بين الصلاة والسلام هو الأول ولو اقتصر
عليه احدهما جاز من غير كراهة فقد جري عليه ذلك جماعة من السلف
والخلف منهم الإمام مسلم في أول صحيحه والإمام أبو القاسم الطائفي
انتهى وأعلم انه للصلاة ثلاثة معان الأول معني لغوي فقط
وهو الدعاء مطلقا وقيل بخبر والثاني شرعي فقط وهو احوال واقفال
مفتحة بالكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوي
وشرعي وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة
الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو جردا وشجرا ومدرا لثبوت صلاتها
على النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه الحلبي في السيرة وان اشتملها
سكت عليه فقط الدعاء وان شئت قلت وهو الاخصر بالنسبة لله
الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم الدعاء وح يكون شاملا
للاستغفار وغيره واختار ابن هشام في مغنيه انه العطف بفتح العين
وهو بالنسبة الى الله الرحمة الخ ويترب على هذا الخلاف انما قيل
المشترك اللفظي على الأول وضابطه ان يتحد اللفظ ويتعدد المعني
كما في لفظ عين فانه واحد ومعناه متعدد لانه وضع الباصرة بوضع
والمجارية بوضع والمذهب والفضة بوضع الى غير ذلك وانها من
قبيل المشترك المعنوي على الثاني وضابطه ان يتحد كل من اللفظ
والمعني لكن يكون لذلك المعني افراد مشتركة فيه كما في لفظ اسد
فانه واحد ومعناه واحد لكن لمعناه افراد مشتركة فيه والتحقيق
الثاني خلافا لما اختار الأول والصحيح انه صلى الله عليه وسلم
ينتفع بالصلاة عليه كغيره من باقي الأنبياء وقيل المنفعة عائدة على

المصلي

المصلي ليس الا لانه صلى الله عليه وسلم قد افرقت عليه الكمالات
وروي بانه صلى الله عليه وسلم لا يزال يتوحي في الكمالات دائما
ابدا اذ ما من كمال الا وعده الله اعلي منه كما اشير له في قوله تعالى
والاخيرة خير لك من الاولى بناء على ما قاله اهل الحقيقة من ان المعني
والمحظة المتأخرة خير لك من المحظة المتقدمة لكن لا ينبغي التمسك
بذلك وقد اشار بعضهم لذلك بقوله وصححو ابا نعيم ينتفع
بذي الصلاة شانه مرتفع لكنه لا ينبغي التمسك لما بينا القول في صحيح
هذا ما يتعلق بالصلاة والسلام فمعناه الأمان والمراد بتأنيته
صلى الله عليه وسلم مما يخاف على نفسه لانه صلى الله عليه وسلم
معصوم فكيف يخاف على نفسه نعم يخاف عليها خوف محاربة
واجلال اذ المرء كلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه و
لذلك قال صلى الله عليه وسلم اني لاخوفكم من الله وقيل المراد
تأنيته صلى الله عليه وسلم مما يخاف على نفسه لانه يتسلي العصمة
كأثر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفسره بعضهم بالحجة
والمراد بها في حقه تعالى مع رسول الله ان يخاطبه بكلاما القدم والا
على رفعة مقامه العظيم وتوهم بعضهم ان المراد بالسلام
هنا اسمه تعالى قال والمعني الله راض او حفيظ على رسل الله
ولا يخفي ما فيه من البعد وبالجملة لا ننكر ان ثبوت السلام اسما
من اسمائه تعالى ولكن يبعد حمله عليه في مثل هذا الموضع وبقيت
البحاث تتعلق بالصلاة والسلام لا تناسب هنا **قوله** على
رسول الله متعلق بمحذوف تقديره كائنان وهو خبر عن قوله
والصلاة والسلام والمراد برسول الله هنا خصوص سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم لا كل رسول كما عمله على ذلك بعضهم لأن

على رسول الله

ذلك اللفظ علي استعماله في بنيان صلي الله عليه وسلم حتى صار
لا يطلق علي غيره الا مقرونا بذكره او قرينة وانما قال علي رسول
الله ولم يقل علي نبي الله لان الرسالة اشرف من النبوة علي
الصحيح خلافا للمعز ابن عبد السلام في قوله بالعكس وكان مقتضى
الظاهر ان يقول علي رسول لان المقام للأضمار ولعل نكتة الأضمار
زيادة تنجيم شأنه صلي الله عليه وسلم باصافه الياسمة تسمى
الصريح وما اشرفها من اصافة واعلم ان الرسول لغة المبعوث
من مكان الي اخر واصطلاحا انسان اوجي اليه بشرع يعمل به وام
بتبليغه واما النبي فهو لغة الخبير بكر الباء او قتها فهو فعل
معني فاعل لا مفعول واصطلاحا انسان اوجي اليه بشرع يعمل به
وان لم يؤخر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس فيهما عموم وخصوص
باطلاق هذا هو المشهور وقيل انهما مترادفان وبعضهم يجعل
بينهما عموم وخصوصا من وجه بناء علي انه يشترط في النبي ان
يختص بالأحكام لانها حج يجمعان في من امر بتبليغ بعض الأحكام
واختص ببعضها اخر وينفرد الرسول فيمن امر بتبليغ الكل وينفرد
النبي فيمن اختص بالكل وفيمن امر بالحكم بين الناس فخليفة كما
قال الله يا ابا داود انا جعلناك خليفة في الأرض الآية **قوله**
اعلم الخ انما اي المص هذه الجملة لا ارتباط المقصود بها والاشارة
بها فيه فهي مقدمة كتاب لا مقدمة علم لأن الأولي الفاظ تقدم
امام المقصود لا ارتباط لم بها وانتفاء بها فيه والثانية جملة
معان يتوقف عليها الشروع في المقصود كالحديث والتممة الي اخر
المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم
ان يبادي كل فن عشرة الحد والموضوع ثم الثمرة

اعلم

وقوله

وقوله ونبيه والمولوع . والأسم لا متقد حكم الشارع
ما يئل والبعض بالصفة الكفا . ومن در الجميع حاز الشرفا
فلا لتوحيد لغة العلم بان النبي واحد وشرعا بمعنى الفاعل المودع
علم يبحث فيه عن اثبات العقائد الدينية المكتبة من ادلتها
الغيبية وبغير معنى الفن المودع افراد المعبود بالعبادة مع
اعتقاد وحدته ذاتا وصفاتا وافعالا وقيل ذاتة غير
مشبهة للذوات ولا معطلة عن الصفات وموضوعه ذات
الله وذات رسله من حيث ما يجب وما يستحيل وما يجوز والممكن
من حيث انه يستدل به علي وجود صافته والسميات من
حيث اعتقادها وثمرته معرفة صفات الله وصفات رسله
بالبراهين القطعية والفوز بالمعادة الأبدية وقيل انه
اشرف العلوم لكونه متعلقا بذاته تعالى وذات رسله وما
يتبع ذلك والمتعلق بكر اللام يشرف بشرف المتعلق بفتحها
ونسبته انه اصل العلوم وما سواه فرع عنه وواضعه ابو الحسن
الأشعري ومتابعوه وابو منصور الماتريدي ومتابعوه
واسمه علم التوحيد وعلم الكلام وذكر بعضهم ان له
ثمانيه اسماء واسماؤه من الأدلة القطعية والفقهاء وحكم الشارع
فيه الوجوب على كل تكلف من ذكر وانثي ومسايله فتايا ائمة
عن الواجبات والمستحلات ولا يخفى ان اعلم موضوع لان
يستعمل في خطاب المعاني لكن استعماله المهم في خطاب كل ناظر
في هذه المقدمة من يتاخي منه العلم فان قيل لم خالف المهم
ما هو عادة المؤلفين من التعبير بما يبعد مع اذ الأتباع
خير من الابتداع اجيب بانه هذا لهم للتبني علي ان غير العلم

لا يستفي سببا فابتدعه لثمة حسنة وهي التبيه المذكور وعمل قلم
 الاتباع خيرة الأبداع إذ لم يكن لتلك الثمة والتحقيق إذ العلم
 والمعرفة مترادفان إلا أنه يطلق عليه تسمية عالم دون عارف
 لأن المعرفة تستدعي سبق الجهد ومنع ذلك يشنع للإسلام زكريا و
 اختار أنه يطلق عليه تسمية كل من عالم وعارف كورود ذلك لا يقال
 التحقيق أن العلم والمعرفة مترادفان فلم عبر المصباح بعلم دون عارف
 لأننا نقول عبر بعلم لأنه لفظ القرآن قال تسمي فاعلم أنه لا اله إلا
 الله **قوله** أن الحكم العقلي الخ إنما اقتصر المصباح على الحكم العقلي دون
 الخويه وهما الحكم العادي والحكم الشرعي لأنه المحتاج إليه في هذا
 الفن دونها وحاصل الأمر أن أقسام الحكم من حيث هو ثلاثة
 الأول الحكم العقلي وهو إثبات امر لا مر أو نفيه عنه من غير توقف
 على تكرار ولا وضع واضح ويختص في ثلاثة أقسام كما سيذكره و
 الثاني الحكم العادي وهو إثبات امر لا مر أو نفيه عنه بواسطة التكرار
 ويختص في أربعة أقسام ربط وجود بوجود كربط وجود الشئ
 بوجود الأكل وربط عدم بعدم كربط عدم الشئ بعدم الأكل
 وربط وجود بعدم كربط وجود البرد بعدم الاستمرار وربط عدم
 بوجود كربط عدم بالأحرار بوجود الماء والثالث الحكم الشرعي
 وهو كلام الله المتعلق بفعل الشخص من حيث التكليف أو الوضع
 لم ويختص في قسمين خطاب تكليف وهو كلام الله المتعلق بفعل
 الشخص من حيث الوضع وللأول خمسة أقسام الإيجاب وهو كلام
 الله المتعلق بطلب فعل الشئ طلبا جازما والندب وهو كلام الله
 المتعلق بطلب فعل الشئ طلبا غير جازم والتحريم وهو كلام الله
 المتعلق بطلب ترك الشئ طلبا جازما والكراهة ولو خفيفة وهي

أن الحكم العقلي

كلام

كلام الله المتعلق بطلب ترك الشئ طلبا غير جازم والإباحة
 وهي كلام الله المتعلق بالتخيير بين فعل الشئ وتركه و
 للثاني خمسة أقسام أيضا وهي كلام الله المتعلق بكون الشئ
 سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا وإذا نظرت لكون
 هذه الخمسة تجري مع كل واحد من الخمسة السابقة كانت الجملة خمسة
 وعشرون قائمة من ضرب خمسة في مثلها وتوضيح ذلك يطلب من
 المطولات **قوله** ينحصر في ثلاثة أقسام اعلم أن الحصر في ثلاثة
 أقسام الأول حصر الكلي في جزئياته ومضابطه أن يصح الأخبار بالمتسم
 عن كل قسم من أقسامه كما في حصر الكلمة في الأسماء والفعل والحرف إذ يصح
 أن تقول الاسم كلمة وهكذا والثاني حصر الكلي في أجزائه ومضابطه
 أن يصح تحليل المتسم إلى أقسامه كما في حصر الحصر في السمار والخيط
 إذ يصح تحليله إليهما والثالث حصر بمعنى عدم الخروج كما في قول الشخص
 انحصرتكم الأمير في البلد وانحصرت فكري في ذنوبي بمعنى أن حكم
 الأمير لا يخرج عن البلد وإن فكرته لا يخرج عن ذنوبه وكلام المصباح
 لا يصح من قبيل الأول لعدم صحة الأخبار بالمتسم عن كل قسم من أقسامه
 إذ لا يصح أن يقال الوجوب حكم عقلي وكذا البقية لأن الحكم العقلي
 إثبات امر لا مر أو نفيه عنه كما تقدم ولا شئ من ذلك بوجوب ولا
 استحالة ولا جواز فكيف يصح الأخبار به عن واحد منها ولا من قبيل
 الثاني لعدم صحة تحليل المتسم إلى أقسامه إذ الوجوب والاستحالة
 والجواز ليست أجزاء للحكم العقلي فكيف يصح تحليله إليها فتبين
 أن يكون من قبيل الثالث والمعنى عليه أن الحكم العقلي لا يخرج عن
 ثلاثة أقسام ومحاول جماعة تصحيح كونه من قبيل الأول بوجوه
 منها ما هو بعيد ومنها ما هو غير سديد لكن أحسنها أنه على تقدير بقاء

ينحصر في ثلاثة أقسام

قبل قوله الوجوب وما بعده والأصل اثبات الوجوب وإثبات الاستحالة وإثبات الجواز مع كونه من قبيل الأول لوجود ضابط بهذا التقدير إذ يقع أن يقال إثبات الوجوب حكم عقلي وهكذا فتدبر **قوله** الوجوب هو عدم قبول الاستغناء وقوله والاستحالة هي عدم قبول الثبوت وقوله والجواز هو قبولها لكن على سبيل التناوب بمعنى قبول الثبوت تارة وقبول الاستغناء تارة أخرى لا على سبيل الإجماع إذ لا يمكن قبولهما معا وقدم الوجوب لشرفه وأعقبه بالاستحالة لأنها صفة والصد أقرب الأشياء خطورا بالبال عند ذكر صفة وأخر الجواز لأنه لم يبق له مرتبة التأخير وأيضا فهو شبيه بالمركب وما قبله شبيه بالسيط والمركب متأخر عن البسيط وأعلم أن الوجوب بذلك المعنى هو المراد في علم التوحيد سي أطلق الا في نحو قولهم يجب على المكلف أن يعرف الخ فهو فيه بالمعنى المشهور وهو كون الشيء بحيث يشاء على فعله ويبقى على تركه ففرق بين أن يقال يجب لله كذا وأن يقال يجب على المكلف كذا فاحرص على هذا الفرق ولا تكن ممن اشتبه عليه الأمر فقال ما لا يحصل له **قوله** فالواجب الخ أي إذا أردت بيان كل من هذه الثلاثة الأمور فالواجب الخ فالقاء للأفضل لا للتفريع فإن قيل كان المناسب للمع أن يعرف كلا من الوجوب والاستحالة والجواز لا كلا من الواجب والمستحيل والجائز لأنه ذكر أولا الوجوب واخبره دون الواجب واخبره فقد ذكر شيئا ولم يعرفه وعرف شيئا ولم يذكره اجيب بأنه استغنى بتعريف الواجب واخبره عن تعريف الوجوب واخبره لأن الواجب مشتق من الوجوب وهكذا ومعرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق منه لأنه جزؤه إذ الواجب أمر موصوف بالوجوب وهذا **قوله** ما لا يتصور بضم الياء بني لما لم يسم فاعله بمعنى لا يدرك أو يقتضها

الوجوب والاستحالة والجواز فالواجب ما لا يتصور

بني

بني للفاعل بمعنى لا يمكن واعتبر بان الواجب قد يتصور في العقل عدمه إذ العقل قد يتصور المحال واجيب بأن المراد بالتصور هنا التصديق بمعنى الأذعان والقبول ودخل في التعريف كل من الواجب الضروري والواجب النظري والأول هو ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال كالتميز للجسم بمعنى أخذه قدرا من النزاع الموهوم والثاني هو ما يحتاج إلى ذلك كقدرته الله تعالى وكذا ما ذكره في هذا الفن لا يقال كيف يكون تميز الجسم واجبا مع أنه مسبوق بعدم ويلحق عدمه لأننا نقول المراد أنه واجب عند وجود الجسم ولذلك سمي واجبا مقتدا وأما الواجب المطلق فكذا أنه تعالى وصفاته وكل من هذين النوعين واجب لذاته وهما كواجب لغيره وإن كان جائزا في ذاته كوجود شيء من الممكنات في زمن علم الله وجوده فيه فإنه وإن كان ممكنا في ذاته واجب لتعلق علم الله به وهذه الأنواع تجري في المستحيل الذاتي المطلق كالشريك والمقتد كعدم تميز الجسم والعرضي كوجود شيء من الممكنات في زمن علم الله عدمه فيه فتدبر **قوله** في العقل يحتمل أن ال في المعهد المهرود الفرد الكامل ويحتمل أنها الاستغناء وعليه فهو شامل لكل عقل لكنه يقطع النظر عن العلاليق المانعة من ذلك كالشبهة التي تقوم بعقل الفرق الضالة فاندفع بذلك ما قد يقال أنه قد يتصور في بعض العقول عموم بعض الواجبات كعقل المعتزلة فإنه قد يتصور فيه عدم القدرة ونحوها من صفات المعاني نعم يرد أن الواجب واجب في نفسه وجد عقل أولم يوجد وكذا المستحيل والجائز فكان الأول أن لا يربط تعريف الثلاثة بالعقل كما أن يقول الواجب ما لا يقبل الاستغناء والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والجائز ما يقبلها وقد وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة

في العقل عدمه

اخبرنا انه نور روحاني به تدرك النفس المعلوم الضرورية
 والنظرية واستفيد من هذا التعريف ان المدرك في الحقيقة هو النفس
 وانما العقل المسمى في الادراك كسائر القوى ولذلك قال ابن قاسم
 في اياته انفق المحققون على ان المدرك للكليات والجزئيات
 هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الي قواها كسبة القطع
 للسكين وبهذا كله ظهر ان في هذا سببية فتأمل **قوله** عدمه
 الضمير عائد على ما باعتبار الافراد كالقدرة والارادة لا باعتبار
 الماهية الكلية كما هو ظاهر **قوله** والمستحيل قيل السين والفاء
 فيه للطلب بمعنى انه طلب من المكلف ان يحيله اي يعتقد انه محال
 وضعف بان هذا اسم لخوا الشريك بقطع النظر عن الطلب وهذا
 يوهم انه منظور للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم
 انها للمطاوعة وعليه يكون مستحيل ما خوذ من استحالة مطاوعة
 حال يقال احلته فاستحال كذا نقله اليوسي عن بعض مشايخي
 ثم قال وهو الظاهر انه ونظر فيه بان المطاوعة توهم ان هذا
 وصف طرأ بتأثير الغير وليس كذلك ولا يصح ان يكون للمصورة
 لانها تقتضي انه لم يكن محالا ثم صار وليس كذلك واستظهر
 بعض المحققين انها زائدة وان وهو بعيد جدا **قوله** ما لا يتصور
 بضم الياء او فتحها على ما مر واعتراض بان المستحيل قد يتصور في
 العقل وجوده اذ العقل قد يتصور المحال كما تقدم واجيب بما مر من ان
 المراد بالتصور هنا التصديق اي بمعنى الاذعان والقبول ودخل
 في التعريف كل من المستحيل الضروري والنظري فالاول كفر واي خلو
 الجرم عن الحركة والكون والثاني كالشريك وقد عرفت انه انواع
 الثلاثة المتقدمة تجري في المستحيل ايضا فتدبر **قوله** في العقل تقوم

والمستحيل ما لا يتصور
 في العقل

ان ال

ان ال فيه اما للمعنى واما للاستغراق لكن بقطع النظر عن الملايق
 الملائكة فانزاع بذلك ما قد يقال انه قد يتصور في بعض المقول
 وجود بعض المستحيلات فلا تغفل **قوله** وجوده الضمير عائد على
 ما باعتبار الافراد نظرا ما مر وجب في التقييد بالوجود بان يصير
 التعريف غير مانع لدخول كل من صفات السلوب والاحوال فيه لانه
 لا يتصور في العقل وجوده فانه ليس من الموجودات واجيب بان المراد
 بالوجود مطلق الثبوت وحي لا يرد ذلك لانه يتصور في العقل ثبوته
 فتأمل **قوله** والجائز هو الممكن بمعنى واحد فهما مترادفان **قوله**
 ما يصح في العقل الخ اعترض بان هذا التعريف غير جامع لعدم شموله
 لكل من الاحوال والاعتبارات الحادثة لانه لا يصح في العقل وجوده
 وعدمه فانه ليس من الموجودات كما تقدم واجيب بان المراد بالوجود
 الثبوت والتحقق وحي لا يرد ذلك لانه يصح في العقل ثبوته وعدمه
 وعلم مما تقدم ان المراد انه يصح في العقل وجوده تارة وعدمه تارة
 اخري فانزاع بذلك ما قد يقال كيف يصح ذلك مع انه لا يمكن اجتماع
 الوجود والعدم في شيء واحد في آن واحد ودخل في التعريف كل من
 الجائز الضروري والنظري فالاول كحركة الجرم او كونه والثاني كغيب
 المطيع والثانية العاصي لكن تعذيب المطيع مستحيل شرعا وان جاز عقلا
 وكذا اثابة العاصي ان كان عاصيا بالكفر ولما ان كان عاصيا بغير
 الكفر كانت جائزة شرعا كما هي جائزة عقلا **قوله** ويجب الخ الواو
 للاستيناف لا للمعطف لان ما قبلها اعني قوله اعلم الخ انشأوا بها
 اعني قوله يجب الخ اخبار ولا يعطف احدهما على الآخر على الصحيح وقد
 علم مما مر ان المراد بالوجوب في مثل هذه العبارة بمعنى كونه الشيء بحيث
 يشأب على فعله ويما قبل على تركه بخلافه في قوله بعد ما يجب في حق

وجوده والجائز
 ما يصح في العقل وجوده
 وعدمه ويجب

على كل مكلف

مولانا ونحوه فانه بمعنى عدم قبول الاستعانة وغيره بالمضارع
لانه يدل على الاستمرار التجدي وهو مناسب للمقام لان وجوب
ذلك يتجدد بتجدد المكلفين وقتا بعد وقت لكن دلالة المضارع
على ذلك ليست بالوضع بل بالقرينة لانه موضوع الحديث في المستقبل
او في الحال ولو مرة واحدة فتدبر **قوله** على كل مكلف اي كل فرد
فرد من افراد المكلفين ولو من الجن لانهم مكلفون كالانس لكن تكليفهم
من حين الخلق واما الملائكة فليسوا مكلفون على الراجح وان كان
النبي صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم لان رساله اليهم انما هو ارسال
تثريف لا ارسال تكليف واعلم ان المكلف هو البالغ العاقل سليم
الحواس ولو السمع او البصر فقط الذي بلغته الدعوة فخرج الصبي
ولو مجنونا والمجنون وقادح الحواس ومن لم تبلغه الدعوة فليس كلاهم
مكلفا وطلب العبادة من الصبي المحيى كالصلاة والصوم يسن لتكليفه
بها بل لترغيبه فيها لاعتادها ان شاء الله تعالى واختلوا اهل
يكتفي بدعوة الرسول ولو ادم او لا بد من دعوة الرسول الذي ارسل الي
هذا الشخص والصحيح الثاني وعليه فاهل الفترة ناجون وان
غيروا او بدلوا وعبدوا الاوثان واذا علمت ان اهل الفترة ناجون
علمت ان ابريه صلى الله عليه وسلم ناجيان لكونهما من اهل الفترة
بل هما من اهل الاسلام لما روي ان الله تعالى احياهما بعد بعثته
النبي صلى الله عليه وسلم فامنا به ولذلك قال بعضهم رحمه الله تعالى
حي الله النبي مزيد فضل علي فضل وكان به رؤفا
فاحيا الله وكذا اباه لايمان به فضلا منيفا
فلم فالقدر بذات قدر وان كان الحديث به ضعيفا
وهذا الحديث هو ما روي عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان رسول

الله

الله صلى الله عليه وسلم سئل ربه ان يحيي له ابريه فاحياها
له فامنا به ثم اماتهما قال السهماني والله قادر على كل شيء له ان يحيي
بنيه بما شاء من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته اهـ ولعل الحديث
مع عند بعض اهل الحقيقة كما اشار اليه بعضهم بقوله ايمن بان اما
النبي وامه احياها الرب الكريم الباري حتى شهدا بصدق رساله
صدق فتلك كرامة المختار هذا الحديث ومن يقول بضعفه فهو
الضعيف عن حقيقة عاري وقد الف الجلال السيوطي بولفات فيما
يتعلق بنجاتهما فجزاه الله خيرا **قوله** شرعا اي بالشرعي بناء على ان
جميع الاحكام ثبتت بالشرع لكن بشرط العقل خلافا لما تريد
التأويلين بان وجوب معرفة الله ثبت بالعقل بخلاف سائر الاحكام
والمعتزلة التأويلين بان جميع الاحكام ثبتت بالعقل والشرع انما
جاء مقويا له فتحصل ان الزاهب ثلاثة الاول مذهب الاشاعرة وهو
ان الاحكام كلها ثبتت بالشرع لكن بشرط العقل والثاني مذهب الماتريدية
وهو التفصيل بين وجوب المعرفة وبين سائر الاحكام والثالث مذهب
المعتزلة وهوان الاحكام كلها ثبتت بالعقل بناء على التحسين والتخييل
المعتلين فتأمل **قوله** ان يعرف الخ فقد تقدم انما التحقيق ان
المعرفة والعلم مترادفان علي معنى واحد وهو الجزم المطابق للواقع
عن دليل فخرج بالجزم الظن وهو ادراك الطرف الراجح والوهم وهو
ادراك الطرف المرجوح والشك وهو ادراك كل من الطرفين على السواء
وبالمطابق غيره كجزم النفاذي بالتثليث وبما بعده التعليل فليكن
منها معرفة ولا علما والمصنف بواحد من الاربعة الاول في شيء من
المقاييد الاليتية فهو كافر اتقا قاياما المصنف بالآخر وهو
التعليل فليل انه كافر مطلقا وقيل انه مؤمن عاصي كذلك وقيل

شرعا ان يعرف

انه مومن غير عاصي كذلك ايضا والراجح انه مومن عاصي ان كان
 قادرا على الدليل ومومن غير عاصي ان لم يكن قادرا عليه وهذا
 الخلاف مبني على الخلاف في النظر فقيل انه واجب وجوب الأصول
 مطلقا وقيل انه واجب وجوب الغرغرة كذلك وقيل انه مندوب
 كذلك ايضا والراجح انه واجب وجوب الغرغرة ان كان فيه قدرة
 عليه وغير واجب ان لم يكن فيه تلك القدرة فتدبر **قوله** ما يجب
 الخ اي جميع ما يجب الخ لان ما من صيغة العموم لكن ما قامت الأدلة
 العقلية او العقلية عليه تفصيلا وهو العشرون الآية يجب علي
 المكلف ان يعرفه كذلك اعني تفصيلا وما قامت الأدلة العقلية
 او العقلية عليه اجمالا وهو سائر الكمالات يجب علي المكلف ان
 يعرفه كذلك اعني اجمالا وكذا يقال فيما يستحيل قتال **قوله** في حق
 مولانا في بمعنى اللام والحق بمعنى الحقيقة التي هي الذات والمولي مطلق
 علي معان كثيرة المناسب منها هنا الناصر **قوله** جل اي تنزه عمالا
 يليق به فخرج كجلالة الى صفات السلوب وعز اي انصف باري
 به فخرج العزة الى صفات الشئ وعلي هذا يكون تقدم جل
 علي عز من باب تقديم التخلية علي التخلية وقيل غير ذلك **قوله**
 وما يستحيل اي في حق مولانا جل وعز وكذا يقال في قوله ما يجوز
 فقيه كحذف من غير الأول لدلالة عليه وقد علمت ان المراد جميع ما يستحيل
 لان ما من صيغة العموم لكن ما قامت الأدلة العقلية او العقلية
 عليه تفصيلا وهو العشرون الاضداد الآية يجب علي المكلف ان يعرفه
 كذلك اعني تفصيلا وما قامت الأدلة العقلية او العقلية عليه
 اجمالا وهو سائر النقاين يجب علي المكلف ان يعرفه كذلك اعني
 اجمالا كما تقدم التنبيه عليه **قوله** وما يجوز اي في حق مولانا جل وعز

ما يجب في حق مولانا
 جل وعز وما يستحيل
 وما يجوز

كما علمت **قوله** وكذا يجب اي ويجب عليه كذا يعني به شرعا
قوله ان يعرف مثل ذلك اي مثل ما يجب في حق الله وما يستحيل
 وما يجوز وانما الخ لفظ مثل اشارة الي ان كلا ما يجب وما يستحيل
 وما يجوز في حق الرسل غيره في حقه نعم ولو اسقط الموهبة عنه
قوله في حق الرسل انما سكت عن الانبياء غير الرسل نظرا الى ان
 مجموع الاحكام الآية التي من جملتها وجوب التبليغ فاستحالة
 هذه انما يتأتى في الرسل دون الانبياء غير الرسل وما قيل ان
 يجب علي النبي انه يبلغ الناس انه نبي ليحتمل لا يخفى انه تبعد
 ارادته هنا **قوله** فما يجب الخ اي اذا اردت بيان ذلك فما يجب
 فالغناء للأفصاح لانها افصحت عن شرط معذر لكن المم لم يبين
 جميع ما يجب في حقه نعم وجميع ما يستحيل بل بعض ما يجب وهو
 ما يجب تفصيلا فقط دون ما يجب اجمالا ولذا **قوله** وبعض ما يستحيل
 وهو ما يستحيل تفصيلا فقط دون ما يستحيل اجمالا ولذا كذلك
 اي بمن التبعية حيث قال فما يجب الخ وما يستحيل الخ فتأمل
قوله لمولانا جل وعز تقدم الكلام عليه **قوله** عشرون صفة تطلق
 الصفة علي المعني الوجودي القاييم بالموصوف وعليها لبنات
 وهذا هو المراد هنا لان هذه العشرين منها ما هو وجودي كالقدرة
 والارادة ومنها ما هو حال كونه قادرا والكون مریدا ومنها
 ما هو عديمي كالقدم والبقاء وما ذكره المم من ان الواجب التفصيلي
 عشرون صفة والمستحيل التفصيلي كذلك مبني علي القول
 بثبوت الأحوال لبني علي الطريقة القايمة بان الأشياء اربعة
 اقسام موجودات هي ما تقع رؤيته وعدومات وهي بال
 ثبوت له واحوال وهي الواسطة بين الموجودات والمعدومات و

ولذا يجب عليه ان
 يعرف مثل ذلك في
 حق الرسل عليهم
 الصلاة والسلام
 فما يجب لمولانا جل
 وعز عشرون صفة

وهي الوجود

وامور اعتبارية وهي ماله بثبوت لكنه لم يرتق الى درجة
الاحوال لاعلي القول بنفي الاحوال المبني على الطريقة المتألفة
بان الاشياء ثلاثة اقسام ففقط وهذه الطريقة هي الراجحة بل
قال بعض المحققين الحق ان لا حال وان الحال محال لكن قال الم
في بعض كتبه وبالجملة فالمسئلة مشهورة الخلاف ولكل من
التولين ادلة تعلم من محلهما فتدبر **قوله** وهي الوجود الخ
انما قدموا الوجود على غيره لانه كما لا اصل لما عداه اذ لا يصح
الحكم بالعدم وما بعده الا بعد ثبوته واختلف في الوجود فيقول
هو عين الوجود وهذا هو القول لابي الحسن الاشعري وقيل هو
غير الوجود وهذا القول للامام الرازي وعليه التفرع المشهور
وهو انه الحال الواجبة للذات مادامت الذات حال كون تلك
الحال غير معللة بعلة وخرج بذلك الحال المعللة بعلة كالكون
قادر فانه معلل بعلة وهي القدرة وكالكون مريد فانه معلل
بعلة وهي الارادة وهكذا ومعنى كونها معللة بعلة انها لازمة
لشيء اخر غير الذات فعلم من ذلك ان الحال قسمان احدهما غير
معلل بعلة والاخر معلل بعلة وعد الوجود صفة على القول
الاول غير ظاهر لان الصفة لا بد ان تكون غير الموصوف الا ان
يقال لما صح ان يقال الله موجود كما صح ان يقال الله عالم مثلا
ساع عد الوجود في صفة لشبه بها في ذلك وهذا كله بناء
على ابتداء الاول على ظاهره والحق تأويله كما قال السعد غيره
من المحققين بان المراد ليس امر زيد على الوجود بحيث يري
بل هو امر اعتباري واعلم انه كما قال بعضهم لا يجب على
المكلف اعتقاد شيء من ذلك بل يكفي ان يعتقد ان الله موجود

وازم

وان لم يمتد ان الوجود عين الوجود او غير الوجود لان هذا
اختلف فيه المتكلمون اختلفا طويلا فاحفظه **قوله** والقديم هو في
هذه تسمية عدم اولية الوجود وان شئت قلت عدم افتتاح الوجود
وفي حق غيره كما في قولهم هذا بناء قديم طول المدة وضبط سنة وهو في
اذا قال كل من كان قدما من عيدي فهو حرم عتيق من له عنده سنة
وهو في اصطلاح المتكلمين حقيقة في الاول مجاز في الثاني وفي اصطلاح
اللفظيين بالملك والمهيمن انه يجوز اطلاق القديم عليه تسمية ثبوت
ذلك بالاجماع ووروده في بعض الروايات بدل الاول والتحقيق ان
القديم والازلي بمعنى واحد وهو ما لا اول له وجود يا كان او عدميا
وقيل القديم خاص بالوجودي والازلي اعم وعليه يكون بينهما التعميم
والخصوص باطلاق لانهما يختلفان في الوجود كذا تسمية وقدرته وينفرد
الازلي في القديم كالمبدا والمخالفة للمحادث **قوله** والبقا هو في هذه تسمية
عدم اخريته الوجود وان شئت قلت عدم اختتام الوجود والاخرية
تطلق على الانقضاء وهو المراد هنا ويقابلها بهذا المعنى الاولية
بمعنى الابداء وهو المراد فيما تقدم وتطلق على البقا بعد فناء الخلق
ومنها بهذا المعنى اسم تسمية الآخر ويقابلها بهذا المعنى الاولية
بمعنى البقاء على الاشياء ومنها بهذا المعنى اسم تسمية العالم **قوله**
وتخالفة تسمية المحادث اي عدم مماثلة تسمية لها ويعلم من ذلك
نفي الجرمية والفرضية والكلية والجزئية وانما اي المضمير في هذه
الصفة والتي بعدها للتفنن اولان كلاهما يصح ان يضاف تسمية به
فيقال زيد بخالف لغيره في كذا وقام بنفسه بمعنى انه لا يحتاج الى غيره
في امور معارضة وفي الايمان بالضمير تنصيص على ان المراد المخالفة
والقيام بالنفس المناسبة له تسمية ولما اي بالضمير المايد للمولى

والقديم والمبدا
فخالفته تعالى
للمحادث

جل وعزنا ب ان ياتي بقوله تمت الدال على التنزيه لانه يطلب من
 من العبد انه متى ذكر المولى سبحانه وتعالى اي بما يدل على تنزيهه
 عما لا يليق به فان قيل الحوادث لا تشمل المدومات بل تخص
 بالموجودات والمولى سبحانه وتعالى كما هو مخالف للموجودات مخالف
 للمدومات فعلا عبركم بالممكنات الشاملة لكل من الموجودات
 والمدومات اجيب بان الموجودات هي التي يتوهم فيها المماثلة
 لكونها مشاركة للمولى في الوجود وان كان لا يجوز ان يقال المولى
 مماثل للحوادث في الوجود بخلاف المدومات فلا تتوهم فيها المماثلة
 لعدم كونها مشاركة له تمت في ذلك **قوله** وقيامه تمت بنفسه
 اي قياما ملتبسا بنفسه فالباء للملازمة ويحتمل ان تكون للمظرفية
 المجازية وعلم من كلام الله انه يجوز اطلاق النفس عليه تمت ولو
 من غير مشاكلة وهو كذلك قال تمت كتب ربكم على نفسه الرحمة خلافا
 لمن خصه بالمشاكلة كما في قوله تمت حكاية عن عيسى عليه السلام تعلم
 ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك ودعواه انها لا تطاق الا على ذي حياة
 عارضة ممنوعة واصافة النفس للمضمر في كلام المحدثين من قبيل
 اصافة النبي لنفسه فهما وان كانا شيئين من حيث العبارة شيئا واحدا
 من حيث المعنى كما قاله الراغبوا علم ان النفس تطلق على ثمان
 كبرية منها الذات وهو المراد هنا ومنها الدم وهو المراد في قولهم ما لا
 نفس له سائلة لا ينحس ومنها الانفة وهي المرادة في قولهم فلان
 لا نفس له ومنها العقوبة في قوله هي المرادة في قوله تمت ويذكركم الله
 نفسه الي غير ذلك **قوله** اي لا يقتصر الخ انما فسر الله هذه الصفة
 وما بعدها لان كلامها يطلق على معان اذ الاولى تطلق على انتساب
 القامة وعلى احكام الشيين واتقاه يقال قام فلان بكذا اذا احكم

وقيامه تعالى بنفسه
 اي لا يقتصر على محل
 لا محصى

واتقنه

واتقنه وعلى الشدة يقال قامت الحرب على ساقها اذا اشتد امرها
 والثانية تطلق على وحدة الشخص ووحدة النوع ووحدة الجنس
 نحو هاتين سائر الوحدات وقوله الي محل اي ذات يقوم بها لا مكان
 محل فيه لان عدم افتقاره تمت اليه ما خوذ من مخالفة تمت للحوادث
 وقوله ولا يخص اي يوجد وتفسير قيامه تمت بنفسه بعدم الافتقار
 الي كل من المحل والخصص اصطلاح لبعض التكلمين وهو المشهور وفي
 اصطلاح بعضهم انه بمعنى عدم الافتقار الي المحل فقط لان عدم الافتقار
 الي الخصص معلوم من صفة القدم واعلم ان الموجودات بالنسبة
 الي المحل والخصص اربعة اقسام كما ذكره الله في المقدمات قسم لا يفتقر
 اليها وهذات الله تمت وقسم يفتقر اليها وهو اعراض الحوادث وقسم لا يفتقر
 يقوم بالمحل ولا يفتقر الي الخصص وهو صفات المولى سبحانه وتعالى وقد
 اساء النحوي الادب حيث عبر في هذا التسم بالافتقار نظر منه الى استحالة
 قيام صفاته تمت بنفسها ووجوب قيامها بالذات الا قد روي
 غفلة عاربه التفسير بالافتقار **قوله** والوحدانية اي في الذات
 والصفات والافعال اخذ من تفسير الله اعني قوله اي الثاني لم الخ وعلم
 من ذلك ان اقسام الوحدانية ثلاثة وحدانية في الذات ومعناها
 عدم التركيب في الذات وعدم التعدد فيها فهي عبارة عن نفى الكم
 المتصل في الذات وهو عرض يقوم بمقتضى الاجزاء عن نفى الكم المنفصل
 في الذات وهو عرض يقوم بمقتضى الاجزاء ووحدانية في الصفات
 ومعناها عدم تعدد الصفات للذات الا قدس من جنس واحد كان
 يكون له قدرتان فاكثروا رادتان فاكثروا علمان فاكثروا خلافا لمن
 قال بتعدد ذلك بتعدد التعلقات وعدم ثبوت صفة لغيره
 كصفة تمت كان يكون لغيره قدرة كقدرته تمت واما ان يكون لغيره قدرة

لا يفتقر الي الخصص وهذات
 الحوادث وقسم
 والوحدانية

لا القدرة تسمى فلا يضر فهي عبارة عن نفي الكم المتصل في الصفات
وهي تعد الصفات للذات المقدسة من حيث واحد كما تقدم وعن نفي
الكم المنفصل في الصفات وهو ثبوت صفة لغيره كصفة تسمى كما تقدم
ايضا ووحداية في الأفعال ومعناها عدم ثبوت فعل لغيره تسمى
وعدم مشاركة غيره لم تسمى في فعل فهي عبارة عن نفي الكم المنفصل
في الأفعال هو ثبوت فعل لغيره تسمى وعن نفي الكم المتصل ان صور
ان يشاركه غيره تسمى في فعل كما قاله بعضهم واما ان صور كما قاله
بعضهم بتعدد الأفعال كالخلق والرزق والأحياء فهو ثابت لا يصب
نفيه اذا علمت ذلك علمت ان في قول الكم اي لا ثاني له في ذاته
الخ قصور لأن التبادر منه انما هو نفي الكم المتصل في الذات والصفات
والأفعال ويمكن ان يستفاد منه ايضا نفي الكم المتصل في الذات والصفات
والأفعال بناء على تصويره بما ذكر بان يقال المراد لا ثاني له انما
ولا انفصال في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والحاصل ان
الكم خمسة وكلها متقية بالوحدانية لكن محله في السادة ان صور
بالمشاركة كما علمت قد بر **قوله** اي لا ثاني له الخ اعترض بان هذا
تفسير الواحد لا للوحدانية مع ان ظاهر كلام الكم انه تفسير للوحدانية
والمصواب في تفسيرها اي يقول اي نفي الاثنينية في الذات و
الصفات والأفعال واجب بان تكتب ارتكاب المحل هذا الصنيع
المتصرع بنفي الثاني الذي هو المقصود وان كان يؤخذ من نفي
الأثنينية نفيه بطريق اللزوم لا بطريق التصرع وانما اقتصر
الكم عن نفي الثاني مع انه لا تحقق الوحدانية الا بنفي المقد
مطلقا سواء كان بالثنين او بالثلاثية او غير ذلك لانه يلزم من
نفيه نفي غيره من العدد اذ لا يتأتى الثالث فما فوقه الا بعد تحقق الثاني

اي لا ثاني له في ذاته
ولا في صفاته ولا
في أفعاله

ويمكن

ويمكن ان قصد الكم التجميع في نفي الأعداد مطلقا فتأمل في
ذاته متعلق بقوله ثانيا وعده بنفي لتضمينه معنى الشريك والنظر
وقوله ولا في صفاته اي ولا ثاني له في صفاته فالجواب والمجرب متعلق
بقوله ثانيا كالمذي قبله وكذا الذي بعده وقوله ولا في أفعاله قد يتبادر
منه ان الأفعال قسمان احدهما أفعاله تسمى والأخر أفعال غيره وتسمى
الأول هو الذي فيه وحداية الأفعال وليست كذلك مراد الان ما وجد
من الأفعال باسرها منسوب لم تسمى ولا ثاني له فيه اذ ليس للعبد
فيها الا الكسب خلافا للمعتزلة في قولهم بان العبد يخلق افعال نفسه
الاختيارية بقدرته خلقها الله فيه وخلافا للجبرية في قولهم بان
العبد مجبور على الفعل كالمرحلة المعتدلة في الموهوب ولا كسب له فيه
اصلا فالمعتزلة افرطوا حيث قالوا بان العبد يخلق فعله والجبرية
فرطوا حيث قالوا بان لا كسب له فيه واهل السنة توسطوا حيث
قالوا بان العبد لا يخلق فعله لكن له فيه الكسب وخيرا لا يوروا عنها
لانه خرج من بين فرق ودم لنا خالعا ما يفي للشاربي **قوله**
فهذه ست صفات اي فهذه المذكورات ست صفات فالاشارة عائدة
للمذكورات بقوله الوجود الخ والفا ترغيبية اي دالة على ان ما بعد
مفرع عما قبلها ونتيجة له وانما لم يأت الكم بالثاني اسم العدولان
المعدود ونون وقد ذكر وهو صحيح بحج تجريد منها خلاف ما اذا لم
ينكر فانه لا يجب ذلك بل يجوز الاتيان بها فيه ولهذا اتي بها في قوله
والختم بعد هذا الخ نعم الاولي عدم الاتيان بها في هذه الحالة كما هو
مقرر في محله **قوله** الاولي نفسية انما نسبت للنفس لئلا يمتنع لها
فقط بخلاف المعنوية فانها ملازمة للمعاني فلذلك نسبت اليها
وقد علم من كلام الكم ان ما تقدم من الصفات قسمان احدها وهو

سوسيه

فهذه ست صفات
الاولي نفسية

الأولى صفة نفسية والثاني وهو الخصة الباقية صفات سلبية
 وما سياتي من الصفات قسما أيضا أحدها وهو الوجودي منها
 صفات المعاني والثاني وهو الأحوال صفات معنوية فتلخص في الصفات
 اقسام أربعة وضابط الصفة النفسية ما لا تتفصل الذات الأبرها
 وليس له تمت صفة نفسية سوى الوجود كما قال بعضهم لكن في حاشية
 اليوسفي على الكبري انه تمت مخالفا للمحدث بصفات نفسية كالجلال
 والجمال والحلم ونحوها فليراجع **قوله** وهو الوجود هذا اخبار يعلمون وانما
 اتى به لرفع ما عسى ان يقع بتفسيره لكيفية بان يقدموا القدم مثلا
 على الوجود فلا يكون هو الأولي ج وايضا ربما يتعلل من وضع المقام
 تقدم فيستدل ان الأولي هي القدم مثلا فلذلك بين المقام على ان الأولي هي
 الوجود وكان مقتضى ذلك ان يقول بعد قول والخصة بعدها سلبية وهي
 القدم والبقا الخ لكنه ترك ذلك لعدم الاحتياج اليه بعد التنصيص على
 الأولي **قوله** والخصة بعدها سلبية انما نسب لللب لأنها مفسرة
 به اذ القدم سلب اولية الوجود والمقام سلب آخرية الوجود والمخالفة
 للمحدث سلب للمماثلة لها والقيام بالنسب سلب الاقتدار والوحدانية
 سلب التعدد وعلم من ذلك ان المراد بكونها سلبية ان معناها سلبية
 لا انها مسلوبة عن المولي سبحانه وتعالى اذ هي ثابتة لا مسلوبة عنه فقدر
قوله ثم يجب له تمت الخ لا يخفى ان لا تاخر في وجوب صفاته تمت والامكان
 المتأخر وجوبه حادث وهو محال وبهذا يعلم ان ثم لمجرد الترتيب المذكور في
 الاخبار ليس بمعنى انه بعد ان اخبر بصفات السلب اخبر بصفات المعاني
 وانما قدم صفات السلب على صفات المعاني لان الأولي من قبيل التحلية
 بالخواص والجملة والثانية من قبيل التحلية بالخواص المهمة والأولي مقدمة
 عرفا على الثانية اذ الانسان لا يتزين بحيل الريب ونحوها الا بعد ازالة

وهي الوجود و
 الخصة بعدها سلبية
 ثم يجب له تعالى

ا
 و
 3

ما به من الأوساخ كداخل الحمام فانه يريد ان ادراجه ثم يليه ما به وانما
 اعاد لفظا يجب مع تقدمه سابقا في قوله فيما يجب الخ للفعل بقوله ففذه
 ست صفات الخ والمركب من صفات المعاني كالاعتزلة واعتزض على
 بان قوله ثم يجب له تمت الخ اوجب عدم مطابقة الخبر للمبتدأ في قوله
 وهي الوجود الخ بان الضمير الذي هو المبتدأ عايد على العشرين صفة
 ومع ذلك لم يذكر منها الا ست صفات كما قال ففذه ست صفات
 واجيب بان في الكلام حذف والتقدير وهي الوجود والقدم والبقا
 الخ ما تقدم والقدرة والارادة والعلم الخ ما ياتي بدليل قولهم ثم يجب
 له تمت الخ قتامل **قوله** سبع صفات اي عند الأشاعرة واما عند
 المالكية فثمان صفات لانهم يريدون على ما سياتي صفة التكو
 نية عندهم صفة قديمة قائمة بذاته تمت بها الأيجاد والأعدام
 وهي المرادة عندهم من صفات الأفعال لانهم يقولون ان تعلقت
 بالخلق تسمى خلقا وان تعلقت بالرزق تسمى رزقا وان تعلقت
 بالأحياء تسمى احياء وهكذا وعلى هذا فصفات الأفعال قديمة
 والراجح مذهب الأشاعرة من عدم زيادة تلك الصفة ومن كون المراد
 من صفات الأفعال تعلقات القدرة التبخيرية وتلك التعلقات
 حادثية وعلى هذا فصفات الأفعال حادثية فان قيل اذا كانت صفة
 التكوين بها الأيجاد والأعدام عند المالكية فمما وظيفة القدرة
 عندهم اجيب بان وظيفة التمهية الممكن للوجود والعدم
 بمعنى جعله قابلا لذلك ويجب في هذا الجواب بان الممكن قابل
 لذلك في ذاته فلا حاجة لتمهية القدرة له قتامل **قوله**
 تسمى صفات المعاني بالامانة التي للبيان ضابطها ان يكون
 بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص باطلاق كما في شجر اراك

سبع صفات تسمى
 صفات المعاني

لا إضافة البائية وضابعتها ان يكون بين المضاف والمضاف اليه
 عموم وخصوص من وجه كما في خاتم حديد وعلم من ذلك ان بين
 الاضافتين مغايرة وهو الصحيح وقيل انها بمعنى واحد كما هو موضح
 في محله **قوله** وهي اي السبع صفات التي تسمى صفات المعاني وقوله
 القدرة هي صفة وجودية قائمة بذاته تسمى بتأثيرها ايجاد
 كل ممكن واعدامه كذا قال المتكلمون وفي قولهم يتاثر بها ايجاد كل
 ممكن واعدامه اشارة اذا تعلقت الصلوحى القديم وهو صلاحيتها في
 الازل للأيجاد والاعدام لا الى تعلقتها بالتنجيز الحادث وهو الابدان
 والاعدام بالفعل لان المتبادرين التعبير بالتاثير هو الاول وايضا
 التعبير بكل ممكن يقتضيه لانها لا تتعلق بعلقات تنجيزية حادثة
 بكل ممكن اذا الممكن الذي يتعلق علم الله تعالى بعدم وجوده كما بان
 اي جمل لا تتعلق به ذلك المتعلق وان تعلقت به تعلقا صلوحيا
 قديما وبهذا جمع بين الخلاف في كونه مقدورا او غير مقدور فحمل الاول
 على التعلق الصلوحى القديم والثاني على التعلق التنجيزى الحادث فلتحقيق
 ان القدرة تعلقت احدهما صلوحى قديم والاخر تنجيزى حادث لكن
 هذا على سبيل الاجمال واما على سبيل التفصيل فلها سبع تعلقات
 الاول الصلوحى القديم وهو صلاحيتها في الازل للأيجاد والاعدام
 والثاني كون الممكن قبل وجوده في قبضة القدرة بمعنى ان الله تعالى
 ان شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجده بها وهو من اقسام
 تعلقات القبضة والثالث ايجاد الله تعالى الشيء بها في الازل
 وهو من اقسام التعلق التنجيزى الحادث والرابع كون الممكن حالة
 وجوده في قبضة القدرة بمعنى ان الله تعالى ابقاه على وجوده
 وان شاء اعدمه بها وهو من اقسام تعلق القبضة والخامس اعدام

وهي القدرة

الله الشيء بها وهو من اقسام التعلق التنجيزى الحادث والسادس
 كون الممكن حالة عدمه في قبضة القدرة بمعنى ان الله تعالى ابقاه
 على عدمه وان شاء اوجده بها وهو من اقسام تعلقات القبضة و
 السابع ايجاد الله تعالى الشيء بها حين البعث وهو من اقسام التعلق
 التنجيزى الحادث هذا وسكتوا عن تعلقتها بالشيء بعد ذلك وهو كونه
 في قبضة القدرة بمعنى ان الله تعالى ابقاه على وجوده وان شاء
 اعدمه بها بقطع النظر عن الأدلة الشرعية الواردة في ذلك فاذا فهم
 هذا التعلق الى السبعة السابقة كانت الجملة ثمانية **قوله** والارادة هي
 صفة وجودية قائمة بذاته تمت تخصص الممكن ببعض ما يجوز
 عليه كذا قال المتكلمون وفي قولهم تخصص الممكن الخ اشارة الى تعلقتها
 بالتنجيز القديم وهو تخصص الشيء ببعض ما يجوز عليه ازالة او
 الى تعلقتها بالتنجيز الحادث بناء على القول به وهو تخصص الشيء
 بذلك حين ايجاده او اعدامه لا الى تعلقتها الصلوحى القديم وهو
 صلاحيتها ازالة لتخصص الممكن بكل شيء مما جاز عليه لان
 المتبادرين التعبير بالتخصص ان المراد التخصص بالفعل وايضا
 التعبير ببعض ما يجوز عليه يقتضيه لانها تتعلق في الازل بالتخصص
 الممكن بكل شيء مما جاز عليه لا بالبعث فقط فتخصص ان الارادة
 ثلاث تعلقات بناء على القول بان لها تعلقات تنجيزية حادثة
 والتحقيق ان ذلك ليس تعلقا مستقلا بل اظهارا لتعلق التنجيزى
 القديم وعلى هذا فيكون لها تعلقتان فقط احدهما صلوحى قديم والاخر
 تنجيزى قديم واسناد التخصص اليها بجان عقلي من باب الاسناد
 الى السببي والافا لمخصص حقيقة هو الذات الاقدس وكذلك اسناد
 التاثير الى القدرة في قول بعضهم هي صفة تؤثر في الممكن الوجود والعدم

فهو مجازي عقلي من باب الاستدلال بالسبب والافالموثر حقيقة
هو الذات الاقدس اذ لا فعل الا الحكم نفس عليه غير واحد من المحققين
واما قول العامة القدره فقالة او انظر فعل القدره او نحو ذلك فمحرر
وقيل مكره ما لم يعتدوا ان القدره تؤثر بنفسها والاكثر والعباد
بانه تعالى والمراد ببعض ما يجوز عليه الاشياء الستة التي يقابلها
ستة اخرى وتلك هي الوجود بدلا عن العدم والصفة المخصوصة بدلا
عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر الأزمنة والمكان
المخصوص بدلا عن سائر الامكنة والجهة المخصوصة بدلا عن سائر
الجهات والمدار المخصوص بدلا عن سائر المقادير وهذه الاشياء تسمى
الممكنات المتقابلات وقد نظمت بعضهم في قوله الممكنات المتقابلات
وجودنا والعدم الصفات اربعة احكام جهات كذا المقادير روي الثقات
واعلم ان الارادة والامر متغايران ومنفكان خلافا للمعتزلة
حيث قال بعضهم بانها متحدان وقال بعضهم بان الارادة لازمة
للامر وينبوا على ذلك انه لا يريد الشرور والقبح ويبيح على من
اهل السنة انه تعالى قدير يريد الشيء ولا يامر به وقد يامر به ولا
يريد كما انه قدير يده ويا امر به وقد لا يريد به ولا يامر به فالاول
كفر من تعلق علم الله بكفره كما في جعله والثاني كما في ايمان من ذكر
والثالث كما في ايمان من تعلق علم الله بايمانه كما في بكره والرابع كما
في كفر من ذكر واختلف في جواز استناد الشرور والقبح الى ارادة
المولي سبحانه وتعالى كان يقال اراد الله زنا زيد وكفر عمر فاجاز
بعضهم ومنعه اخرون والصحيح التفرقة بين مقام التعليم وغيره
فيجوز في الاول ويمتنع في الثاني **قوله** المتعلقان اي تعلقا
صلوحيا قديما لا تنجزيا قديما او حادثا لانها لا يتعلقان بجميع

المتعلقان

الممكنات

الممكنات التعلق المذكور والمراد بالتعلق اقتران الصفة واستلزامها
امرا زيدا على الذات واعلم ان صفات المعاني منها ما لا يتعلق اصلا
وهو الحياة ومنها ما يتعلق تعلقا تأثيرا وهو القدره والارادة بناء
على ما هو المختار ان التخصيص تأثيرا ومنها ما يتعلق تعلقا
انكشافا وهو العلم والسمع والبصر ومنها ما يتعلق تعلقا دلالة وهو
الكلام كما يعلم من تتبع كلام المصنفين في انساب النسخة لذلك اقسام
اربعة **قوله** بجميع الممكنات اي الامور التي يجوز وجودها وعدمها
بحيث يتوحي اليها نسبتا الوجود والعدم فهي من قبيل الممكن بالانكشاف
الخاص وهو سلب الضرورة بمعنى الوجوب عن الطرفين اي الطرفين الموافق
لما تعلق به والطرف المقابل له فاذا قلت زيد موجود كان المعنى ان
الطرف الموافق لما تعلق به وهو ثبوت الوجود لم ليس بواجب وكذلك
الطرف المقابل لما تعلق به بالامكان الخاص وهو ثبوت لم لا من
الامكان العام وهو سلب الضرورة بمعنى الوجوب عن الطرفين المتخالف
فقط فاذا قلت انه موجود بالامكان العام كان المعنى ان الطرف
المخالف وهو عدم ثبوت الوجود لم ليس بواجب فاما الطرفين الموافق
فهو واجب هنا وانما لم يصح ارادة الامكان العام هنا لدخول الواجبات
في الممكنات حج مع ان كلا من القدره والارادة لا يتعلق بها كما لا يتعلق
بالمستحيلات ولا يلزم من عدم تعلق القدره بهما عجز لانها ليسا من
وظيفةهما ولا يلو تعلقتهما لزم الفساد اذ يلزم عليه تعللها
بعدم الذات العلية وبسلب الألوهية عنها ونحو ذلك وبهذا
علم سقوط قوله بعض المبتدعة ان الله قادر ان يتخذ ولدا اذ لو لم
يقدر عليه لكان عاجزا وكانه اخذ هذا من قصة ادريس مع ابليس
وهي ان ادريس كان يخط حلة وهو يقول في دخول الابرة وخروجها

بجميع الممكنات

سبحان الله والحمد لله فجاه ايلس في صورة انسان بقشرة بيضاء
وقيل بقشرة فسفة وقال هل الله يقدر ان يجعل الدنيا في هذه
القشرة فقال الله يقدر ان يجعل الدنيا في سم هذه الابرأ اي خرقتها
ونحن احدي عينه فصار عور قال بعضهم وارجوان تكون الرعي و
اختار نحن عينه ليظفي نور البصر كما اراد ان يظفي نور الايمان فان
الجزء من جنس العمل ووجه الاخذ انه توهم ان مراد ادرس ان الله
يقدر ان يجعل الدنيا هيئتها التي هي عليها في القشرة المذكورة بهيئتها
التي هي عليها ان هذا مستحيل لاستحالة اجتمع الاجسام الكثيفة
في جنز واحد وليس هذا مراد بل المراد ان الله يصغر الدنيا ويكبر القشرة
ويجعل هذه في هذه وهذا ليس بمستحيل وانما لم يصح ادرس بذلك
لانه سايل متعنة بوجه الله تعالى **قوله** والعلم هو صفة وجودية
قائمة بذاته تعالى تتعلق بالشيء على وجه الاحاطة على ما هو به
دون سبق خفا كما قال الكمال وهو احسن مما قاله السعد وغيره
من انه صفة وجودية قائمة بذاته تعالى ينكشف بها المعلوم
على ما هو به لانه قد اعترض على وجود منها ان التفسير بالانكشاف
يؤهم سبق الخفا لانه ظهور الشيء بعد خفائه وذلك يقتضي سبق
الجهل وهو محال عليه تعالى ومنها ان التفسير بالمعلوم يقتضي انه
صفة المعلومات ثابتة له قبل الانكشاف مع انها لا تثبت الا
بعده والا لكان انكشافه تحصيل الحاصل وهو محال ومنها ان المعلوم
مشتق من العلم والمشتق متوقف على المشتق منه ومن المقرر ان
المعرف متوقف على تعريفه وقد اخذ فيه ما هو متوقف على فادي
الامر الي ان كلامنا متوقف على الآخر وهو دور وقد اجيب عن هذه
الأمور لكن ما لا يحتاج للجواب اولي مما يحتاج له وفي قولهم تتعلق

والعلم المتعلق

بالشيء

17
بالشيء الخ او ينكشف بها المعلوم الخ اشارة الى تعلقة التجيزي
القديم وهو تعلقة بالشيء بالفعل اذ لا وليس له الا هذا التعلق
فليس له تعلق صلوح قديم ولا تجيزي حادث خلافا لمن زعم ان له
ذلك لما يلزم عليه من انصافه تعالى بالجهل لكنه يتعلق بالشيء
قبل وجوده على وجه انه سيكون وبعد وجوده على وجه ان كان
والتجيزي بكان او سيكون انما هو باعتبار المعلوم لا باعتبار العلم
فايد قام رجل الي ابن الشجري وهو على كرسية للموعظ يقرأ فقرأ
قوله تعالى كل يوم هو في شأن ووقف على راسه فقال يا هذا فما
يفعل ربك الان فقلت وبات مهموما فرائي المصطفى صلى الله عليه وسلم
فذكر له ذلك وسأله فقال له ان السائل الخضر وانه سيعود
فقل له شؤن ربي بها ولا يتبدلها يخفص اقواما ويرفع اخرين
فاصبح سرورا فائتاه واعاد عليه السؤال فاجابه بذلك فقال له
صل علي من علمك وانصرف مسرعا والمعاد بالشؤن الاحوال
وقوله ربي بها اي يظهرها وقوله ولا يتبدلها اي لا يتناهيها علما
فمعني قوله كل يوم هو في شأن كل وقت في امر يظهره على وفق علمه
وارادته اذ لا قد يرب **قوله** المتعلق اي تعلقا تجيزيا قديما فقط
كما علمت **قوله** بجميع الواجبات اي كذا انه تعالى وصفاته الشاملة
للعلم نفسه فيعلم تعالى يعلمه ان له علما **قوله** واجازات اي كلمة تعالى
للأشياء والمستحيلات اي كثر يكمه تعالى فيعلم انه معدوم وانما
تعلق بالواجبات والمستحيلات لانه ليس من صفات التأثير في العدة
والارادة ولذلك لم يتعلما الا بما يمكن اذ لو تعلما بالواجبات لأثرنا
فيها الوجود فيلزم تحصيل الحاصل او المعدم فيلزم قلب الحقائق لأن
حقيقة الواجب ما لا يقبل المعدم ولو تعلما بالمستحيلات لأثرنا

بجميع الواجبات
والمستحيلات

فيها الوجود فيلزم قلب الحقائق لان حقيقة المستحيل لا يقبل الوجود
او العدم فيلزم تحصيل الحاصل فهو بعكس ما قيل في الواجبات فتأمل
قوله والحياة هي صفة وجودية تقع لمن قامت به الادراك اي
يتصف بصفات الادراك التي هي العلم والسمع والبصر مثل صفات
الادراك غير هاتين سائر الصفات كالقدرة والارادة وهذا القول
يحتمل ان يكون للحياة القدرة فقط وهو المناسب للمقام ويحتمل
ان يكون لكل من الحياة القدسية والحادثية ولا يصح ان يكون للحياة
الحادثية فقط لانه خروج عن المقام واعلم ان الحياة الحادثية غير
الروح فليست هي اذ قد توجد بغيرها فقد خلق الله الحياة في كثير من
الجمادات معجزة او كرامة بدون روح كالشجر الذي سلم على المصطفى صلى
الله عليه وسلم والحمي الذي سبح في كفيه صلى الله عليه وسلم **قوله** وهي لا
تتعلق بشئ كان الاولي حذف قوله بشئ وايدالم بامر لانه يوم انها
تتعلق بالمدوم اذ المتبادر منه المعنى الاصطلاحي وهو الوجود واجب
بان المراد منه صفاته اللغوية وهو مطلق الامر الشامل للموجود والمدوم
ويحتمل ان يراد به المعنى الاصطلاحي وهو الوجود وينهم منه عدم تعلقاتها
بالمدوم من باب اولي **قوله** والسمع والبصر هما في حقيقة تمت صفتان
وجوديتان قائمتان بذاته تمت يتعلقان بكل موجود علي وجه
الاحاطة تعلقتا زيدا علي تعلق العلم واما في حق الحوادث فالسمع
قوة مودوعة في العصب المتلاقيتين في مقدم الدماغ علي وجه
التقاطع المصلي هكذا او علي هيئة دالين ظهر كل في ظهر الاخر
هكذا وهذا تعريفهما عند الحكماء واما عند اهل السنة فالسمع
قوة خلقها الله تمت في الاذنين والبصر قوة خلقها الله في العينين
والسمع افضل من البصر في حق الحوادث علي الصحيح وقيل ان البصر افضل

والحياة وهي لا
تتعلق بشئ و
السمع والبصر

المفروض في تعريف
الصماغ والبصر
مركوزة في البصيرة

من السمع



من السمع لانه يودي به الأجسام والألوان والحواس بخلاف السمع
فانه قاصر علي الأصوات ورد بان كثرة هذه المتعلقات فوايد دينوية
لا يعول عليها الا ترى ان جالس اصم فكيف نجا لسمع جلالتي واما الاعمي في
فني غاية الحال النهائي والعلم الذوق وفي قوله يتعلقان بكل موجود
اشارة الي تعلقات الثلاثة المتعلق التنجيزي القديم وهو تعلقات الازلا
بذاته تمت وصفاته والمتعلق الصلوبي القديم وهو صلاحيتها اي
للتعلق بالموجود الجاز قبل وجوده والمتعلق التنجيزي الحادث وهو تعلقاتها
تنجيزيا بالموجود المذكور بعد وجوده **قوله** المتعلقات اي تعلقات تنجيزيا
قدما او صلوحيا قدما او تنجيزيا حادثا علي التوزيع الذي علمته **قوله**
يجمع الموجودات اي واجبها وجازنها ودخل في الموجودات الالوان و
الاصوات واما الاكون وهي الاجتماع والافتراق والحركة والكون فلا
يتعلق بها سمعة تمت وبصره لانها من الامور الاعتبارية علي الصحيح
والمشاهدات هي المتصف بها لاهي **قوله** والكلام هو صفة وجودية قائمة
بذاته تمت منزهة عن التقدم والتاخر والحقن والاعراب والحمية و
الاعلال وغير ذلك فيتعلق بما يتعلق به العلم من الواجبات والجائزات
والمستحيلات لكن تعلق دلالة لا تعلق انكشاف وهي صفة واحدة
لكن تتنوع باعتبار تعلقاتها لانها ان تعلقت بالامر كانت امر وان
تعلقت بالامر كانت نهي وان تعلقت بالوعد كانت وعد وهكذا
وجميع هذه التعلقات تنجيزية قدسية الا الامر والنهي عند الاشعة
فانها تعلقتان صلوحيان قبل وجود المكلفين وتنجيزيان حادثان
بعد وجودهم وكما يطلق الكلام علي الصفة القدسية القائمة بذاته
تمت يطلق علي الفاظ التي نقرأها ومنه قول عايشة رضي الله عنها
ما بين دفتي المصحف كلام الله تمت اي مخاليق لم يسبق اليها الخلقين

المتعلقات يجمع
الموجودات
والكلام

وقد مضى الم وغيره على ان الصفة القديمة مدلوله لذلك لكن
 التحقيق ان القران ونحوه كالشواهد يدل ما يدل عليه الصفة القديمة
 مثلا اذا سمعت قوله تعالى ولا تقر بوا الزنا فتمت منه المني من قربان
 الزنا ولو ازيل عنك الحجاب لفهمت ان الصفة القديمة هذا المعنى فلول
 الكلام المنطقي هو مدلول الكلام النفسي وان شئت قلت هو ليس مثله اي
 لتأثيرهما باعتبار الدال **قوله** الذي ليس بحرف ولا صوت هذا هو المشهور
 عند اهل السنة وقال البعض انه بحروف واصوات ويلزم عليه كما قال
 المتأخرون ان كلامه تمت فيه التقدم والتأخر لكن اجيب عن ذلك بان
 حروفنا انما جاءها التقدم والتأخر من اختلاف الخارج ومن تنزهه عن
 ذلك تنزه كلامه عن ذلك وهذا الكلام انما معزى للعضد من الحسنة فلا
 يقول عليه وقال جماعة نسبوا الفهم الى الخيال انه بحروف واصوات لكن
 ان نبت اليه تمت كانت قديمة وان نبت للمحدث كانت حادثة ولا
 يخفى بطلان هذا الكلام **قوله** ويتعلق بما يتعلق به الخ اشار بذلك الى
 انه مساو للعلم في المتعلق لكنه يخالفه في المتعلق كما علم مما مر **قوله**
 من المتعلقات بنتج اللام وتلك المتعلقات هي الواجبات والجزائرات
 والستيلات **قوله** ثم سبع صفات الخ يعطوف على قوله سبع صفات
 تسمى صفات المعاني ورجع فالمعنى ثم يحيل تمت سبع صفات الخ وانما
 عطف بتم لان رتبة المعنوية دون رتبة المعاني لان المعاني صفات
 موجودة يمكن رؤيتها لوازيل الحجاب بخلاف المعنوية فانها ثابتة
 فقط ولا يمكن رؤيتها لانها لم تصف بالوجود المصحح للرؤية هكذا قال
 السكتان وفيه نظر لانه لا تفاوت في صفاته تمت وقول القراني بافضلية
 بعض الصفات الوجودية على بعض مردود وجع فالأولي ان يقال انما
 عطف بتم لترتيب المعنوية على المعاني في التعلق اذ لا يعمل الكون قادرا

الذي ليس بحرف و
 يتعلق بما يتعلق به
 العلم من المتعلقات
 ثم سبع صفات تسمى

الابعد

الا بعد تقبل القدرة ولا يعمل الكون مریدا الا بعد تقبل الارادة
 وهكذا **قوله** تسمى صفات معنوية نسبة للمعاني لانها تلازمها فان
 قيل يقتضي النسبة الى المعاني ان يقال معانوية لا معنوية اجيب
 بان القاعدة انه اذا نسب الى الجمع لا يذكر لفظه بل لفظ المفرد الا اذا
 اشبه لفظه لفظ المفرد قال في الخلاصة والواحد اذكرنا سببا للجمع
 ما لم يشابه واحدا في الوضع **قوله** وهي ملازمة للمعنى الاول مقتضاها
 ان التلازم بين الجائزين وهو كذلك وان كان مقتضى جعلها معلولة
 وجعلهم للمعنى الاول عللا ان المعنوية هي اللازمة فقط لان المعلول
 لازم لعلته **قوله** وهي كونه تمت قادرا هو واسطة بين الوجود و
 المعدم ملازمة للقدرة وقوله ومریدا اي وكونه تمت مریدا وهو واسطة
 بين الوجود والمعدم ملازمة للأرادة وهكذا يقال في الباقي **قوله** وما
 يستحيل الخ هذا هو القسم الثاني مما يجب على المكلف معرفة وهو ما يستحيل
 في حقه تمت لكن الم لم يبين جميع ما يستحيل في حقه تمت بل بعضه وهو
 المستحيل على سبيل التفصيل وهو المعتبرون الآتية كما اشار لذلك بقوله
 وما يستحيل الخ وقد تقدم توضيح ذلك فتنبه **قوله** في حقه تمت اي على
 ذاته تمت ففي معنى على وحق بمعنى الذات كما مر نظيره **قوله** عشرون
 صفة قد علمت ان هذا مبني على القول بسبعة الاحوال المبني على
 الطريقة القائلة بان الأشياء اربعة اقسام موجودات ومعدومات
 واحوال وامور اعتبارية لاعلى القول بنسخ الاحوال المبني على الطريقة
 القائلة بان الأشياء ثلاثة اقسام فقط كما تقدم بيانه **قوله** وهي
 احدى العشرين الاولى اي الاول ضد الاول والثاني للثاني وهكذا
 على الترتيب المتقدم في الواجبات واطلق الم الاضداد على المتقابل
 لصفاته تمت ولم يسكن لان صفاته تمت قديمة فلا تكون ضد غيرها

صفات معنوية
 وهي ملازمة
 للمعنى الاول وهي
 كونه تعالى قادرا
 ومریدا او عالما وحيا
 وسمعا وبصيرا ومتمكنا
 وما يستحيل في حقه
 تعالى عشرون صفة
 وهي احدى العشرين
 الاولى

هكذا يؤخذ من كلام الشيخ ركن وبحث فيه بان التقاد نسبة من
 الجائزتين فكل منهما ضد الآخر ولا يلزم من ذلك كون صفاته نفس
 حادثة لان الضد كما يطلق على الحادث يطلق على القديم والمرا
 بالصد هنا المعنى اللغوي وهو مطلق المنافي والافيت هذه المصروف
 كلها اضداد لعشرين الاولى بالمعنى الاصطلاحي لان الضدين في الاصطلاح
 هما الامر ان الوجود يانه اللذين بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرفعان
 كالسواد والياض وليت هذه المصروف كلها كذلك بل بعضها ضد و
 بعضها مساو للتقيض وبعضها اخفى من التقيض كما مستفاد عليه
 ان شاء الله تعالى **قوله** وهي لا يخفى ان الضمير مبتدأ وقوله المدم وما
 عطف عليه خبر والتقابل بين المدم والوجود من التقابل بين الشيء
 والاخر من تقيضه لان تقيض الوجود لا وجود وهو يشمل المدم والامر
 الاعتباري والواسطة على القول بها فالدم اخفى من لا وجود
 الذي هو تقيض الوجود **قوله** والحديث معطوف على المدم والتقابل
 بينه وبين المدم من التقابل بين الشيء والمساوي لتقيضه لان
 تقيض المدم لا قدم وهو عين الحديث لانه لا واسطة بينهما هذا
 ان قرأ الحديث بمعناه المجازي وهو التجرد بعد عدم واما ان
 قرأ بمعناه الحقيقي وهو الوجود بعد عدم فالتقابل بينهما من التقابل
 بين الشيء والاخر من تقيضه لان تقيض المدم لا قدم كما علمت
 وهو يشمل الحديث بالمعنى المذكور والتجرد بعد عدم فلي هذا
 الحديث اخفى من لا قدم الذي هو تقيض المدم **قوله** وطرو المدم
 اي حصوله بعد ان لم يكن وهو الفناء والتقابل بينه وبين
 البقاء من التقابل بين الشيء والمساوي لتقيضه لان تقيض
 البقاء لا بقاء وهو عين طرو المدم الذي هو الفناء **قوله** والمماثلة

وهي المدم والحديث
 وطرو المدم والمماثلة
 للحواش

للحوادث

للحوادث اي الشاملة للاجرام والاعراض اخذها بعد والتقابل
 بينها وبين المماثلة للحوادث من التقابل بين الشيء والمساوي
 لتقيضه على شق ما قبله لان تقيض المماثلة للحوادث لا مخالفة
 للحوادث وهو عين المماثلة للحوادث واعلم ان انواع المماثلة
 عشرة الاول ان يكون جرما الثاني ان يكون عرضا يقوم بالجرم
 الثالث ان يكون في جهة الرابع ان يكون له وجهة الخامس ان يكون
 في مكان السادس ان يكون في زمان السابع ان يكون محلا للحوادث
 الثامن ان يكون متصفا بالصفة التاسع ان يكون متصفا بالكم
 العاشر ان يكون متصفا بالاعراض في الافعال او الاحكام وقد
 ذكرها المصنف على هذا الترتيب قد بين **قوله** بان يكون له هذا
 تصوير للمماثلة للحوادث بانواعها العشرة المذكورة **قوله** جرمها هو
 ما ملا فراغا مركبا كان او مفردا بخلاف الجسم فانه يتحقق بالتركيب
 والصحيح ان مقتضى الجسم لا يكفر الا ان قال انه جسم كالاجسام
 فالمعنى في الحقيقة انما هو التثنية **قوله** ان تأخذ ذاته العلمية
 الخ تفسير لدخول ان باللازم لانه يلزم من كونه جرما اخذه قد رأت
 الفراغ واستفيدت كلامه انه يجوز اطلاق الذات عليه تعالى
 وهو الصحيح وقيل لا يجوز ذلك وقيل بالوقف وبدل الاول ما رواه
 ابن حجر تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذاته الله **قوله** قد رأت
 من الفراغ اي مقدار من الفراغ وهو ما بين السماء والارض وتسميته
 فراغا انما هو جحش الوهم ولذلك يسمى فراغا هو ما والا فهو مملوء
 بالمهوي غاية الامر ان المهوي جسم لطيف يتداخل بعضه في بعضه داخل
 جسم اخري مكانه **قوله** او يكون عرضا معطوف على قوله يكون جرما
 والعرض هو ما قام بغيره من الصفات الحادثة فهو اخفى من مطلق

بان يكون جرما اي
 تآخذه ذاته العلمية
 قد رأت الفراغ او
 يكون عرضا

صفة لا تفرد لها في الصفة المتدعية **قول** يقوم بالجزم على حذف
 أي التقييد ليكون على نسق ما قبله **قول** أو يكون في جملة الجرم
 معطوف على قوله يكون جرما أو على قوله يكون عرضا وأنواع
 الجملة ستة يمين ومثالي وامام وخلف وفوق وتحت وكلها داخله
 في كلام المم فليس الله عن يمين العرش ولا عن شماله ولا امامه ولا
 خلفه ولا فوقه ولا تحته فليحذر كل الحذر مما يعتقده العامة من ان
 الله فوق العالم لكن الصحيح ان معتقد الجملة لا يكفر كما قال ابن عبد
 السلام وقيد النووي بان يكون من العامة وهل المراد بالجزم كره
 العالم بأسرها أو أي جرم كان والثاني هو المتبادر لشمول **قول** أو لم
 هو جملة معطوف على قوله في جملة وقد عرفت ان انواع الجملة ستة
 وكلها داخله في كلام المم فليس الله يمين ولا شمال ولا امام ولا خلف ولا
 فوق ولا تحته فليحذر كل الحذر مما يعتقده العامة من ان العالم تحت
 الله لكن الصحيح ان معتقد الجملة لا يكفر كما علمت واختلف فقيل الجملة
 مختصة بالنوع الأنساني دون غيرهم ولو جوا نانا فلا تضاف الجملة إلى
 إلا بواسطة الإنسان وعلى هذا يكون قولهم عن يمين المنبر مثلا على
 حذف مضاف والتقدير عن يمين ملاصق المنبر أو نحو ذلك والتحقيق
 انها ليست مختصة به بل تضاف له وغيره وعلى هذا يكون قولهم عن
 يمين المنبر مثلا على ظاهره **قول** أو يتقيد بمكان المراد من تقييده
 بمكان حلوله فيه للاختصاص به دون غيره وان كان هو المتبادر من
 لفظ التقييد والمكان عند أهل السنة هو الفراغ الموهوم وحاشا
 يكون قوله أو يتقيد الخ مستغني عنه بقوله بان يكون جرما أي تأخذ
 ذاته العملية قدر ان الفراغ وعند جمهور الفلاسفة هو السطح الباطن
 من الحاوي الخماس للسطح الظاهر عن الحوي كباطن الكوز الخماس لظاهره

يقوم بالجزم أو يكون
 في جملة الجرم أو له
 هو جهة أو يتقيد
 بمكان

الماء وعلى هذا لا يكون قوله أو يتقيد الخ مستغني عنه بما ذكر **قول**
 أو زمان أي لا يتقيد بزمان بانه تدور عليه الأفلاك أو تكرر عليه
 الجريان الليل والنهار المشهور ان الزمان هو محرك الفلك وقيل هو
 مقارنة متجدد موهوم لم يتجدد معلوم ازالة الانهزام كما في قوله
 انك طلوع الشمس وقيل غير ذلك واختار بعض المحققين انه موافق
 القول وهو الحق **قول** أو يتصف ذاته العملية بالحوادث أي كان
 يتصف بقدرة حادثة وارادة حادثة وعلم حادثة أي غير ذلك **قول**
 أو يتصف بالصغرى بقله الأجزاء وقوله أو بالكبرى بكثرة الأجزاء
 ويؤخذ من ذلك انه لا يطلق عليه تمت صغير أو كبير لان الصغير
 ما قلت اجزأوه والمكبر ما كثرت اجزأوه لكن محل منع اطلاق الكبير عليه
 تمت اذا اريد به كثير الأجزاء كما يدل عليه هذا السياق واما اذا اريد
 به العظيم فلا يمنع اطلاقه عليه تمت لوروده في قوله تمت الكبير المتقال
قول أو يتصف بالاعراض في الأفعال أي كما يجاد زيد وعمر مثلا وقوله أو
 الأحكام أي كما يجاد الصلاة والزكاة مثلا فافعاله تعالى واحكامه
 منزهة عن الغرض ولا يرد على ذلك قوله تمت وما خلقت الجن والانس
 الا ليعبدوني لان اللام فيه للعاقبة والصبر والاعمال ان افعاله
 واحكامه وان كانت منزهة عن الغرض لكن لا تخلو عن حكمة وان لم
 تصل اليها عقولنا لانها لو لم تكن لحكمة لكانت عبثا وهو محال عليه
 تمت والفرق بين الغرض والحكمة ان الغرض يكون مقصودا من الفعل
 والحكم والحكمة لا تكون كذلك **قول** وكذا يستحيل عليه تمت ان لا يكون قائما
 بنفسه الخ الواد داخله على يستحيل والتقدير يستحيل عليه تمت ان لا
 يكون قائما بنفسه كذا أي يعني مثل المذكور من العدم والحدوث وما
 بعدهما وهكذا يقال فيما يأتي والتقابل بين ذلك وبين القيام بنفسه

أو زمان أو يتصف
 ذاته العملية بالحوادث
 أو يتصف بالصغرى
 الكبر أو يتصف بالاعراض
 عارض في الأفعال

من التقابل بين الشيء ونقيضه كما هو ظاهر ويؤيد ذلك على الحق
 بان قوله وكذا يستحيل عليه تمتعنا وفي جميع ما سذكره اوجب عدم
 مطابقة الخبر للمبدأ في قوله وهي العدم الخ لان التغيير الذي هو المبدأ عاين
 المتغيرين صفة ومع ذلك لم يذكر منها الا اربعة كما لا يخفى ويجب بان في
 الكلام حذفاً والتقدير وهي العدم والحديث في ما تقدم وعدم قيامه تمتع
 بنفسه وعدم كونه تمتعاً واحداً في ما يأتي بقرينة قوله وكذا يستحيل عليه
 تمتع الخ وقد تقدم نظيره ذلك اعتراضاً وجواباً عن قوله ثم يجب لم تمتع
 صفات تسمى صفات الحائي فتنبه **قوله** بان يكون الخ تصوير للمنفى المنفي
 ولا يجري المعنى فيما تقدم على تفسير قيامه تمتع بنفسه بعدم اقتداره تمتع
 الى المحل وبعدم افتقاره تمتع الى المحل فخصص كما هو اصطلاح لبعض المتكلمين
 وهو المشهور جري هنا على تصوير عدم قيامه تمتع بنفسه بكونه صفة
 يقوم بحال وكون يحتاج الى تخصيص ولو جري فيما تقدم على تفسير قيامه
 تمتع بنفسه بعدم افتقاره تمتع الى المحل فقط كما هو اصطلاح لبعضهم
 يجري هنا على تصوير عدم قيامه تمتع بنفسه بكونه يحتاج الى المحل فقط
 كما هو ظاهر **قوله** صفة يقوم بحال بتحديد الصفة بقوله يقوم بحال لا يخرز
 بل البيان الواقع ويحتمل انه على حذف اي التفسيرية ويكون تغييراً باللائم
 لقوله ان يكون صفة على نسق ما تقدم والمراد من المحل الذات الذي يقوم بها كما
 يعلم مما مر في القيام بالمتن **قوله** او يحتاج الى تخصيص معطوف على قوله
 يكون صفة لا على قوله يقوم بحال كما لا يخفى والمراد من المحل المخصص الموحد كما
 يعلم مما تقدم في القيام بالمتن **قوله** وكذا يستحيل عليه تمتع ان لا يكون
 واحداً في ذاته او صفاته او افعاله اخذ من قوله بان يكون الخ والتقابل
 بين ذلك وبين الوجدانية من التقابل بين الشيء ونقيضه كما لا يخفى
 تحت قوله ان لا يكون واحداً جميع الكموم المنفية وهو الحكم المتصل في الذات فحكم

وكذا يستحيل عليه
 تعالى ان لا يكون
 قائماً بنفسه ما كان
 يكون صفة يقوم
 بحال او يحتاج الى
 تخصيص وكذا يستحيل
 عليه تعالى ان لا يكون
 واحداً

المتصل

المتصل فيها والكم المتصل في الصفات والكم المتصل فيها والكم المتصل
 في الأفعال وكذا الحكم المتصل فيها ان صوراً يشترك في جهة تمتع له في فعل
 من الأفعال بخلاف ما لو صور بتعدد افعاله تمتع فانه ثابت لا متغير
 اذا علمت ذلك علمت ان في قوله بان يكون الخ قصوراً لانه انما ذكر فيه الحكم
 المتصل في الذات والمتصل فيها والكم المتصل في الصفات والكم المتصل
 في الأفعال وكذا المتصل فيها على ما تقدم ولم يذكر فيه الحكم المتصل في الصفات
 ويمكن ان يجعل كلامه شاملاً لذلك ايضا بان يجعل قوله او صفاته
 معطوفاً على ذاته في الموضوعين او يجعل من باب الحذف من الاول للدلالة
 الثاني والتقدير بان يكون مركباً في ذاته او صفاته او يكون له مماثل
 في ذاته او صفاته الخ والحاصل ان الكموم ستة وكلها منفية بالوجود
 على ما تقدم في الحكم المتصل في الأفعال فتنبه **قوله** بان يكون الخ تصوير
 للمنفى لا للمنفى كما تقدم نظيره **قوله** او يكون معه في الوجود مؤثر الخ
 فيه رد على المعتزلة في قولهم بان العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية
 بتدبير خلقها الله فيه والصحيح عدم كفرهم بذلك لانهم لم يجعلوا خالقية
 العبد كخالقية الله تمتع حيث جعلوا العبد منفقراً الى الاسباب والوسائط
 بخلافه تمتع وذهب علماء ما وراء النهر الى تكفيرهم بل جعلوا الخ
 اسعد حالاً منهم لانهم اشتهوا الله شركاء كثيرة ويعلم من قوله او
 يكون في الوجود مؤثر الخ انه لا تاتى الاسباب العادية في مسابقتها
 فلا تاتى النار في الحرق ولا الطعام في الشبع ولا المسكين في القمع و
 هكذا فمن اعتقد ان شيئاً منها يؤثر بنفسه فلا نزاع في كفره ومن
 اعتقد ان شيئاً منها يؤثر بقوة او دعماً الله فيه فهو قاسم مبتدع
 وفي كفره قولان والراجح عدم كفره كمن اعتقد ان العبد يخلق افعال
 نفسه الاختيارية بتدبير خلقها الله فيه ومن اعتقد انه لا تاتى شيئاً منها

بانه يكون مركباً
 في ذاته او يكون
 له مماثل في ذاته
 او صفاته او يكون
 معه في الوجود مؤثر
 في فعله في الأفعال

وانما المولى هو الله تعالى لكن بينها وبين مبياتها تلازم عقل
 فني وجدت النار مثلا وجد الحرق فهو جاهل بحقيقة الحكم وربما
 جره ذلك الى الكفر لانه قد يحجره الى انكار الامور الخارقة للمادة
 كعجرات الانبياء عليهم الصلاة والسلام وبعث الاجساد فلا يتجوا
 الاثنا اعتقد انه لا تاثير لشيء منها وانه لا تلازم بينها وبين
 مبياتها بان اعتقد صحة التخلّف فيمكن ان يوجد السبب ولا
 يوجد السبب والله هو الموفق **قوله** وكذا يستحيل عليه تعالى العجز هذا
 شروع في اعداد صفات المعاني والتقابل بين العجز والقدرة من تقابل
 الضدين عند اهل السنة ومن تقابل العدم والممكن عند المعتزلة
 لان العجز عند اهل السنة امر وجودي يضاد القدرة وعند المعتزلة
 عدم القدرة عما من شأنه ان يكون قادرا ووجهه الاول في الشاهد
 اعني الحادث بان في الزمن معنى لا يوجد في ~~الزمان~~ خروج من القيام مع
 اشتراكهما في عدم التمكن منه **قوله** عن ممكن ما اي عن اي ممكن كان
 فلا اسمية صفة للممكن اي بها للدلالة على العموم في الممكن فيشمل
 جميع الممكنات كخلق السماء والارض والجنة والنار وايجاد مثل هذا
 العالم واحسن منه ولهذا اعترض من المتأخرين على القول في قوله ليس في
 الامكان ابداع مما كان بان فيه نسبة للعجز اليه تمت لكن اجيب عنه بان
 المراد انه لا يمكن ان يوجد ابداع من هذا العالم لعدم تعلق علم الله
 وارادته بايجاده ولو شاء الله لاوجد ابداع منه فليس في كلامه
 ما يتقضي نسبة العجز اليه تمت كما توهم ذلك المتأخرين فاعترض
 عليه وسئل بعضهم عن قال لا يقدر الله علي ان يخرجني من مملكة
 هل يكفر ام لا فاجاب بانه لا يكفر لان خروجه من مملكة ~~تحت~~ مستحيل
 لعدم امكان وجود مملكة لغيره يخرجها اليها والقدرة لا تتعلق بالمستحيل

وكذا يستحيل عليه
 تعالى العجز عن ممكن
 ما وايجاد شيء من
 العالم

فلا ضير في ذلك كما لا ضير في ان يقال لا يقدر الله علي ان يتخذ
 ولدا او زوجة او نحو ذلك **قوله** وايجاد شيء من العالم الخ
 كما فعل في غيره لعدم طول الكلام علي ما قبله ولا يخفى ان المتقابل
 للارادة انما هو الكراهية وما عطف عليها علي ما ياتي لا الاجاد
 المذكور والمتقابل بينهما من تقابل العدم والمملكة لان الكراهية
 عدم الارادة كما قاله المص وفي الكلام حذف اول واخر والتقدير
 وايجاد شيء من العالم او اعدامه مع كراهية لوجوده او عدمه
 وانما كان ذلك منافيا للارادة لان خروج شيء من العالم
 عنها ينبغي عموم تعللها واحريم جميع العالم عنها فمنافاة هذه
 للارادة من حيث عموم تعللها لاني حيث ذارتها بخلاف الاجاد
 بالتعليل او بالاطبع فانه مناف لها من حيث ذارتها ولا فرق بين
 الخروا الشر كما شمله كلام المص خلافا للمعتزلة حيث ذهبوا الي
 انه تمت لا يريد الضرر والتباعد واحجوا بان ارادة الشر شئ
 وارادة الخير قبيح فبيحه وبان النهي عما يراد والامر بما لا يراد سعة
 وبان المتعاقب علي ما اريد ظلم والله منزّه عن ذلك كله ورد بان
 ذلك انما بعد شر او قبيحا او سفها او ظلما بالنسبة الى الحادث لا اليه
 تمت لانه لا رسال عما يفعل وحكمة امره او خفيه فلهذا الامتحان فان
 هل يطيع العبد او لا ويرد علي من ذهب اهل السنة قوله تمت ولا يراد
 لعباده الكفر لان الارادة غير الرضي والتمك بالآية مبني علي ترادفها
 وهو باطل وبالجمله فيلزم علي مذهب المعتزلة ان الكفر ما يقع في الجور
 علي غير مراده تمت وقد حكى عن بعض ائمة اهل السنة حضرة
 بعض المعتزلة المناظرة فلما جلس المعتزلي قال سبحان من منزّه
 عن الخشاء فقال السني سبحان من لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال

المعتزلي ايشاء رينا ان يعصي قال السني اعصي رينا فمهر
 فقال المعتزلي اريد ان منعتي المهدي وقضي علي بالردى احسن
 الي ام اسأ قال ان منعك ما هو لك فقد اسي وان منعك ما هو
 له فيختص برحمته من يشاء فانقطع المعتزلي عن المناظرة **قوله**
 اي عدم ارادته له تمت انما ابي المم بذلك مع ان التفسير ليس
 من وطيفة الحقون لئلا يتوهم ان المراد بالكرهه معناه الشرعي
 وهو طيب ترك الشيء طلبا غير جازم لا يقال انما المقام يقتضي
 تنبيهها بما ذكر فلا حاجة للتخصيص عليه لانا نقول الم لا حظ
 الاحياط وايضا قصد التنبيه علي خطأ المعتزلة في قولهم ان
 الارادة علي وفق الامر وينالهم عليه ذلك ان المكروه شرعا ليس بمراد
 ووجه خطاهم في ذلك انه لا ملازمة بين الامر والارادة فقد يامر
 ولا يريد وقد يريد ولا يامر كما انه قد يريد ويأمر وقد لا يريد ولا
 يامر كما تقدم تنبيهه **قوله** اوجح الذهول او الغفلة معطوف علي
 قولهم كراهته وكذا قوله او بالتعليل او بالطبع وعطفه ذلك علي الكراهة
 بالمعني المذكور من عطف الخاص علي العام لرجوله فيها فان قيل اذا كانت
 هذه الامور داخلية في الكراهة بذلك المعني كان مستغني عنها فلا
 حاجة الي ذكرها اجيب بانه انما ذكرها الممح كونه مستغني عنها لانه
 المقصود في هذا العلم ذكر العقائد علي وجه التفصيل لان خطر الجهل
 فيه عظيم فلا يكفي فيه بعام عن خاص ولا يلزم عن لازم واعلم انه
 اختلف فيقول الذهول والغفلة متساويان وقيل الغفلة اعم من
 الذهول لان الذهول هو عدم العلم بالشيء مع فقد العلم به والغفلة
 عدم العلم بالشيء مطلقا وهذا ما ظهر للمولف وقيل الذهول اعم من
 الغفلة لان الغفلة زوال الشيء عن الحافظة مع بقائه في الذاكرة والذهول

مع كراهته لوجوده
 اي عدم ارادته له
 تعالى او مع الغفلة
 او الذهول او بالتعليل
 او بالطبع

زواله من الحافظة مطلقا وعلي هذا فالله هو مرادف للغفلة كما يؤخذ
 من التامس حيث قال غفل عنه تركه وسهي عنه ايضا واما النسيان
 فهو اخفى من الذهول لانه زوال الشيء عن الحافظة والذاكرة معا والذهول
 زواله من الحافظة وان بقي في الذاكرة ووجه منافاة كل من الذهول
 والغفلة للارادة انها منافيان للعلم وكل ما كان منافيا للعلم كان
 منافيا للارادة فهما منافيان للارادة بواسطة منافاهما للعلم فان
 قيل يلزم عليه ذلك ان يذكر اصاد العلم وهي الجهل وما في معناه في
 منافيات الارادة ويلزم عليه ايضا ان يذكر الذهول والغفلة في منافيات
 العلم لانها منافيا له بلا واسطة بخلاف الارادة فانهما منافيان
 لها بواسطة منهما اقرب اليه منها اجيب بتسليم ذلك لكن لما كان
 الجهل وما في معناه يتقابل العلم لفظة وشرعا حتي انه لا يذكر في مقابلة
 غيره من الذهول والغفلة خص بمضادة العلم ولما كان الذهول والغفلة
 كثيرا ما يتقابلان للارادة حتي انه اذا قيل فعل فلان كذا مر به لم يعتذر
 بانه حصل له ذهول او غفلة فالب فيما صنعه المع استعمال اللفظة والشرع
 الجهل وما في معناه في مقابلة العلم والذهول والغفلة في مقابلة الارادة
قوله او بالتعليل هو ان يشاع عن الشيء شي اخر من غير ان يكون له ارادة
 واختيار فيه بلا توقف علي وجود شرط وانتفاء مانع ومثال ذلك عند
 القائلين بجهنم الله تمسك في حركة الاصبح مع حركة الخاتم فان
 الاولى علة عندهم للثانية ومعني انها مؤثرة فيها تاثير العلة في
 المعلول فيقولون الله اوجد حركة الاصبح وهي اوجدت حركة الخاتم
 ويسمون ذات الباري سبحانه وتعالى علة العلل لما ذكره قوله او بالطبع
 هو ان يشاع عن شيء شي اخر بطبيعته وحقيقته من غير ان يكون له ارادة
 واختيار فيه مع التوقف علي وجود شرط وانتفاء مانع ومثال ذلك عند

د

القائلين به قبحهم الله تمت كما في النار فانها توترعدهم في
 الحرق بطبيعتها او حقيقته بمعنى انها توجد بنفسها كذا عند وجود الشرط
 وهو النجاسة وانتفا المانع وهو البلولة فالفرق بين التعليل والبطح
 ان الاول لا يتوقف على وجود شرط وانتفا مانع بخلاف الثاني فان
 قيل اين وجود الشرط وانتفا المانع بالنسبة لتأثير المولي سبحانه
 وتمت اجيب بان الشرط موجود في الواقع والمانع منتفك كذلك وان لم
 نطلع على ذلك وبانهم لم يقولوا بذلك الا بالنسبة للحادث فقط والحاصل
 انه سبحانه وتعالى فاعل بالارادة والاختيار لا بالعجز والاجبار كما زعمه
 بن اضم الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة
 وكذا يستحيل عليه تمت الجهل اي سواء كان مركبا وهو اعتقاد الشيء
 على خلاف ما هو عليه او بسيطا وهو عدم العلم بالشيء والتقابل بينه
 وبين العلم من جهة مقابل الضدين بالنسبة للاول ومن مقابل عدم
 والملكية بالنسبة للثاني وانما سمي الاول مركبا لاستلزامه الجهل
 فكانه مركب من الاول جعله بحقيقة الشيء والثاني جعله بحال نفسه
 لانه جهل انه جاهل **قوله** وما في معناه اي كالغف وهو ادراك الطرف
 الرابع والثك وهو ادراك كل من الطرفين على حد سواء والوهم وهو
 ادراك الطرف المروج وما في معناه ايضا كون العلم ضروريا او نظريا
 او بديريا او كسبيا فالاول يطلق عليها لم يحصل عن نظر واستدلال
 كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وعلى ما افترت الضرورة كالعلم
 الحاصل بالتقديد والحرب مثلا وهو بالمعنى الثاني محال عليه تمت
 لاستدعائه الضرورة وسبق الجهل واما بالمعنى الاول فهو وان كان يعجز
 ارادته في حقه تمت لانه علمه لم يحصل عن نظر واستدلال لكن يتنعم
 اطلاق ذلك في حقه لئلا يتوهم المعنى الثاني لا لكونه يستدعي سبق الجهل

وكذا يستحيل عليه تعالى
 الجهل وما في معناه

والثاني

والثاني ما حصل عن نظر واستدلال كالعلم بوجوب القدرة له تعالى
 محال عليه لاستدعائه سبق الجهل والثالث يطلق على ما لم يتوقف على نظر
 واستدلال وان توقف على حدس او تجربة وعلى هذا يكون مراد خا
 للضروري بمعنى الاول ويطلق ايضا على ما لا يتوقف على شيء اصلا
 وعلى هذا يكون اخضر من الضروري بمعنى المذكور وظاهره ان على كل من
 الاطلاقين ليس يستحيل في حقه تمت لكن لما كان يقال بانه المنسب
 الامر اذا اتاه بغتة من غير سبق شعور امتنع اطلاقه في حقه
 تمت لاقتضائه سبق الجهل والرابع ما حصل بالاكتساب كان يمر على
 شخص بشيء فيفتح عينه ليراه فتدركه عينه بعينه العلم بذلك
 الشيء وهو محال عليه تمت لاستدعائه سبق الجهل فتأمل **قوله** معلوما
 اي باي معلوم كان فما اسمية صفة للمعلوم اي بها للدلالة على
 المعلوم في المعلوم فيشمل جميع المعلومات كما تقدم نظيره ولا يخفى ان
 الجار والمجرور متعلق بالجهل لكن يلزم على ذلك الفصل بين المصدر ومفعوله
 باجنبي لان يقال انه يغتفر في الجار والمجرور ما لا يغتفر في غيره **قوله** والموت
 هو امر وجودي يضاد الحياة عند اهل السنة واما عند المعتزلة فهو عدم
 الحياة عما من شأنه ان يكون حيا والتقابل بينه وبين الحياة من تقابل الضدين
 على الاول ومن مقابل عدم والملكية على الثاني ويدل الاول قوله تعالى خلق
 الموت والحياة لان الخلق افا يتعلق بالوجود واجيب من جهة التاويل
 بالثاني بان المراد بالتقدير وهو كما يكون للوجودي يكون للمعدي **قوله**
 والصمم هو امر وجودي يضاد السمع عند اهل السنة واما عند المعتزلة
 فهو عدم السمع عما من شأنه ان يكون سمعا والتقابل بينه وبين السمع
 من تقابل الضدين على الاول ومن مقابل عدم والملكية على الثاني **قوله**
 والعمي هو امر وجودي يضاد البصر عند اهل السنة واما عند المعتزلة فهو

معلوم ما والموت
 والصمم والعمي

والبكم واحد
الصفات المعنوية
ولما الجائز في حقه
تعالى ففعل كل ممكن
وتركه

عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا والتقابل بينه وبين البصر
من تقابل الضدين علي الاول ومن تقابل العدم والمملكة علي الثاني
قوله واليكم هو امر وجودي يضاف الكلام عند اهل السنة واما عند
المعتزلة فهو عدم الكلام عما من شأنه ان يكون متكلما والتقابل
بينه وبين الكلام من تقابل الضدين علي الاول ومن تقابل العدم
والمملكة علي الثاني واعتراض علي المم بان اليكم انما يضاف الكلام المنطقي
لا الكلام النفسي الذي كلاما فيه واجب بان اليكم كما يطلق حقيقة
عليه انه متمتع من الكلام المنطقي يطلق مجازا عليه انه يتمتع من الكلام
النفسي وذلك هو المراد هنا **قوله** واصداد الصفات المعنوية
واضحة من هذه اي لانك اذا علمت ان ضد العدة العجز علمت
ان ضد كونه قادر كونه عاجزا واذا علمت ان ضد الارادة الكراهية
علمت ان ضد كونه مريدا كونه كارهيا وهكذا وعلم مما تقرر ان اسم
طشارة في كلام المم راجع لاصداد صفات المعاني وهو ما يؤخذ من
كلام السكتاني وان كان كلام بعضهم صريحا في انه راجع لصفات المعاني
لانه يخرج الي تقدير مضاف بان يقال واضحة من اضداد هذه مع كونه
خلاف المتبادر من كلام المم فتدبر **قوله** واما الجائز في حقه نعم ان هذا
هو القسم الثالث مما يجب علي المكلف معرفته وانما لم يقل المم ومما يجوز
في حقه نعم كما قال فمما يجب في حقه نعم ومما يستحيل في حقه نعم
لان الجائز في حقه نعم مستحضر فيما ذكره بخلاف كل من الواجب والمستحيل
في حقه نعم فان كلامهما ليس مستحضر فيما ذكره كما علم مما تقدم واعتبر
علي المم بان الجائز والممكن مترادفان عند المتكلمين ووجوب
في كل اخذ الشيء في تعريف نفسه فكما انه قال واما الجائز في حقه نعم
ففعل كل جائز وتركه او واما الممكن في حقه نعم ففعل كل ممكن او

تركه

تركه وذلك موجب للدور ولتوقف كل من المعرف والمعرفة علي
الآخر حينئذ واجب عن ذلك باجوبة احسنها ان كلام الجائز والممكن
يطلق ويراد به تعلق القدرة بالقدور وهذا هو المراد بالمعروف بديل
الاخبار عنه بالفعل ويطلق ويراد به نفس المقدور اعني اثر الفعل
وهو المراد بالممكن الواقع في التعريف وحي لم يلزم اخذ الشيء في تعريف
نفسه المؤدي الي الدور وهذا يجب عن اعتراض اخر وهو ان الجائز
كما تقرر مرادف للممكن وكلام المم يفيد انه مضاف له لانه يقتضي ان الجائز
نفس الفعل او الترك وان الممكن نفس المفعول او المتروك حيث اخبر
عن الاول بانه الفعل او الترك واصناف كلاهما الي الثاني وتوضيح
الجواب ان ارادة نفس الفعل او الترك في الجائز واردة نفس المفعول
او المتروك من الممكن لا ينافي ان الجائز مرادف للممكن لان كلا
منهما يطلق بعينين كما علمت **قوله** ففعل كل ممكن او تركه فيه رد علي
المعتزلة في قولهم بوجوب الصلاح والاصح عليه نعم والاول هو
ما قابل الصلاح النساد كالإيمان في مقابلة الكفر والهبة في مقابلة
المرض والثاني وهو ما قابل الصلاح كاطعامه اطعمة لذينة في مقابلة
اطعامه اطعمة غير لذينة وقيل هما شي واحد فقد حكى انه وقعت
الما حنة بيتي الشيخ أبي الحسن الأشعري وبين أبي علي الجبائي في سلم
الشيخ عن ثلاثة اخوة عاش احدهم في الطاعة حتي مات كبيرا
عاش الثاني في المعصية حتي مات كبيرا والآخر مات صغيرا فقال
شاب الاول ويعاقب الثاني والآخر لا يعاقب ولا يعاقب قال الشيخ
قد يقول الثالث هلا عمرتني فاستغفرت بالطاعة حتي اصاب
قال الجبائي يقول انه نعم علمت انك لو عشت لا استغفرت
بالمعصية فتعاقب قال الأشعري قد يقول الثاني يا رب لو عشتني

صغيرا حتى لا اعصي فلا اعاقب فبهت الجباري ومن الجباري في حقه
تست بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام خلافا للمعتزلة في قولهم بانها
واجبة عليه تست بناء على اصلهم الفاسد ويعتقدون الماسد بان
يجب عليه فعل الملاح والأصلح وقد وجهوا ذلك بان اراء الناس تختلف
وتتناوت فيقع التنازع والتخالف فالصلاح ان يقيم لهم سفيرا يؤيد
بالمعجزات فيعادل الكلال وخلافا للبراهمة وهم طائفة كثر من الهند
اصحاب برهم كما في شرح المقاصد فيستعملون ما حسنه العقل دون الشرع
فيستقيمون ذبح الحيوان لما فيه من التعذيب ويستقيمون الصلاة لما فيها
من وجه الوجه الذي هو اشرف الاعضاء على الارض وفتح الحجرة ويسمونه
الزناووطي الحارم ويقولون باستحالة بعثة الرسل كذا نقل السنوسي
عنهم وصرح كلام السعد انهم يقولون انها جائزة لكن لا حاجة اليها
فلا تثبت وعبارته في شرح المقاصد المنكرون للنسوة منهم من قال بانها
ولا اعتداد به ومنهم من قال بعدم الاحتياج اليها كالبراهمة ام وثنا الجاني في
حقه تست ايضا رويته وهي تقع للمؤمنين في الدار الآخرة لا المكلفين اتفاقا
ولا للمنافقين علي الصحيح واما في دار الدنيا فلا تقع نعم وقت لبناء
العلاء والسلام ليلة الاسراء علي الراجح وقيل رآه بقلبه فقط ومن ادعاه
من سواه فهو ضال هضال كيف وقد منع موسى كلام الله لكن هذا انما هو
في الميغظة واما في النوم فقد تقع وقد ادعي بعض الصوفية انه رآه
في منامه فقيل له كيف رآه فقال انعكس بصري في بصيرتي فرائس
من ليس كشله شيء وذهب طائفة الي مناه في النوم ايضا واحتجوا
بان ما يري فيه خيال ومثال وهما محالان عليه تست قولنا اما برهان
ان لما انهي الكلام علي العقائد المتعلقة بالله تست اخذتكم علي برهان
علي الترتيب السابق لكن برهان كل صفة يثبتها وينفي عنها وبراهين

الصفات المعنوية هي براهين صفات المعاني ومن ذلك يعلم ان
برهان الوجود يثبت وينفي العدم وبرهان القدم يثبت وينفي
الحديث وهكذا الي اخر صفات السلوك وان برهان القدرة يثبت
وينفي ضدها ويثبت الكون قادرا وينفي ضده وبرهان الارادة
يثبتها وينفي ضدها ويثبت الكون مريدا وينفي ضده وهكذا الي اخرها
ولذلك لم يتعرض المبراهين الاعداد ولا البراهين المعنوية والبرهان
ماخوذ من البره وهو القطع يقال برهنت العود اي قطعت له لان قطع
الحصم عن الحاجة وقيل من البره وهو البياض يقال امرأة برها اي بيضا
لان يبيض القلب ويصفيه من الجهل وهو الدليل مترادفان وقيل هو
اخص من الدليل لان يختص بالمركب من مقدمتين يقينيتين كما قال صاحب
العلم اجلها البرهان ما الف من مقدمات باليقين تتكرر بخلاف الدليل
فانه يكون مركبا وغير مركب وقطعيا وظاهريا وهذا هو الصحيح **قوله**
وجوده تست مقتضي ما سلكه اول حيث اخذ الوجود مفيدا با لوجوب لانه
قال فمما يجب لمولانا جل وعز عثرون صفة وهي الوجود الخ ان يبين هذا
علي وجود وجوده تست كما فعل بعض المتكلمين لكن عذر الممارة لوبرهن
علي وجوب الوجود لم يحجج لاقامة البرهان علي القدم واليقين المتضمن
وجوب الوجود لهما ونحوه السقفيل الذي هو اقرب الي انهم فلذلك
برهن علي الوجود من حيث هو ثم اقام البرهان علي القدم واليقين
تقريباً علي المبدي واعترض بان البرهان الذي ذكره لا يدل علي وجوده
تست وانما يدل علي وجود موجود وما كونه هو الله او غيره فلم يستند
سنة واجب بان هذا البرهان افاد ذلك بواسطة ما ورد عن الرسل
من ان ذلك الموجود هو الله فمع كون هذا البرهان دليلا علي وجوده
تست لكن مع الضميمة المذكورة **قوله** فحدث العالم اعترض بان

جعل الدليل مفردا فهو العالم لا حدوثه وان جعل مركبا فهو المركب
من معدمتي قابليتين العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث
وعلي كل كلامه غير صحيح واجيب بان يمكن اجراؤه على الاول لكن
لما كان الحدوث هو جهة الدلالة كان هو الدليل وعلي هذا فالمعنى
فالعالم من حيث حدوثه وخيذه في كلامه اشارة الى ان جهة دلالة
العالم على وجوده تقع هي حدوثه لا امكانه مثلا ويمكن اجراؤه على
الثاني لان حدوث العالم في قوة الصغرى القابلة للعالم حادث
ولا بد من ان يضم اليها الكبرى القابلة وكل حادث لا بد له من محدث
فيكون اشارة الى الصغرى وحذف الكبرى لكنه ذكر دليلها بقوله لان لو لم
يكن له محدث لم يستدل على الصغرى ايضا بقوله ودليل حدوث
العالم الخ وقدم دليل الكبرى لقلة الكلام عليه فانها لا تحتاج الا الى دليل
واحد واما الصغرى فتحتاج الى دليلين لانها في قوة دعوتين الاولى حدوث
الاجرام وقد استدل عليها بقوله ودليل حدوث العالم الخ والثانية حدوث
الاعراض وقد استدل عليها بقوله ودليل حدوث الاعراض الخ **قوله**
لانه لو لم يكن له محدث الخ قد عرفت ان هذا دليل الكبرى القابلة وكل
حادث لا بد له من محدث **قوله** بل حدث بنفسه هذا اخفى مما قبله
لان نفي الحدوث للعالم يصدق بحدوثه بنفسه وبعدمه لكن لما كان ابطال
الثاني ما خذ ان قوله ودليل حدوث العالم الخ والمقصود بالدليل المذكور
انما هو ابطال الاول حنصه بالاضراب **قوله** لزم ان يكون احدا الامر بين
المساويين اي اللذين هما الوجود والعدم والمراد باحدهما الوجود
والمراد بـصاحبه العدم وهذا كما ترى مبني على ان الوجود والعدم
بالنظر الى ذات الممكنين بيان وهو المشهور وقيل العدم راجح لا سميته
واللازم على هذا القول لو لم يكن للعالم محدث بل حدث بنفسه تزح

المرجوح

المرجوح بلا سبب وهو اقوي في الاستحالة من اللازم على القول الاول
قوله وهو محال اي لما فيه من اجتماع الرجحان والمساوات وهما ضدان
ونظير ذلك ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احديهما على الاخرى بلا
سبب **قوله** ودليل حدوث العالم الخ قد عرفت ان هذا دليل على حدوث
الاجرام فالمراد من العالم هنا خصوص الاجرام بخلافه فيما تقدم فان
المراد به ما يشمل الاجرام والاعراض **قوله** ملازمة للاعراض الحادثة
في قوة الصغرى القابلة للاجرام ملازمة للاعراض الحادثة وقوله
وملازم الحادث حادث في قوة الكبرى القابلة وكلما لازم الحادث
حادث فيصير نظم الدليل هكذا الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة وكلما
لازم الحادث حادث ونتيجة الاجرام حادثة **قوله** من حركة ونكون
وغيرها بيان للاعراض الحادثة وانما خصى الحركة والكون بالتحريح بهما
لان ملازمة الاجرام لصاحبه ضرورة لكل عاقل لكن في جعلها من الاعراض
نظر لان الاعراض جمع عن وهو خاص بالامر الوجودي كالسواد والبيضاء
ولا كذلك هما لان الحركة هي انتقال الجرم من حيز الى حيز اخر والكون
هذه وقيل الحركة هي الحصول الاول في غير الحيز الاول والكون ماعدا
ذلك وكل من الانتقال وهذه او الحصول الاول في غير الحيز الاول
وما عداه امر اعتباري **قوله** وملازم الحادث حادث اي لان ملازم كشي
لا يصح ان يسبقه اذ لو سبقه لا فقتت الملازمة وهو خلاف الفرضي
ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها الخ وتقريره هكذا الاعراض
شهود تغيرها من عدم الى وجود وعكس وكل ما كان كذلك فهو حادث
ونتيجة الاعراض حادثة فان قيل التغير امر اعتباري لا يتعلق
به المشاهدة لانها لا تتعلق الا بالامر الوجودي اجيب بان في العبارة
تساهلا والمراد ان الاعراض مشهودة متغيرة من وجود الى عدم وعكسه

فقول المم مشاهدة تغيرها الخ اي مشاهدتها متغيرة لكن هذا
لا يظهر الا في الوجودي منها كالسواد والبياض دون نحو الحركة والكون
لان ذلك لا يشاهد وانما يشاهد الجسم حال كونه متحركا وساكنة نحو
ذلك لكن لما ضاقت عليهم البارة تشاهلوا في ذلك كل يؤخذ من كلام
بعض من كتب على الكتابي واعلم ان دليل حدوث الاجرام يتوقف
على اثبات زايدها وهو الاعراض وعلى اثبات الملازمة بينهما
وعلى ابطال حوادث لا اول لها وذلك لان الخصم ربما يقول سلم ان
هناك زايدها على الاجرام فنبطله بالمشاهدة اذ ما من عاقل الا ويحجب
انه لانه شيئا زايدها فيقول سلمنا ذلك لكن لا سلم الملازمة
بينه وبين الاجرام فنبطله بمشاهدة عدم الانفكاك فيقول سلمنا
ذلك لكن لا سلم دلالة على حدوث الاجرام لاحتمال ان تكون قديمة
وذلك الزوايد حوادث لا اول لها اذ ما من حركة الا وبقيلها حركة و
هكذا فكون حادثة بالشخص قديمة بالمتوع بمعنى ان نوع الحركة
قديم وشخصها حادث فنبطله بما مر منها انه لا وجود للمتوع الا في ضمن
شخصه فاذا كان الشخص حادثا لزم ان يكون النوع كذلك فنبطل
حوادث لا اول لها ودليل حدوثه الاعراض يتوقف على ابطال قيام
العرض بنفسه وابطال انتقاله لغيره وابطال كونه وابطال ان القديم
يتقدم وذلك لان الخصم ربما يمنع ان يتغير من عدم الوجود و
مكنه فالحركة بعد الكون مثلا لم تكن مدومة ثم وجدت بل كانت
موجودة قبل ذلك فتقول له هل كانت قائمة بنفسها او انتقلت من
حلقها محل اخر وكنتم في محلها فان كان الاول لزم قيام العرض بنفسه
وهو باطل وان كان الثاني فكذلك لانه يلزم قيام العرض بنفسه في
لحظة الانتقال وان كان الثالث لزم اجتماع الضدين وهو باطل

فيقول

فيقول سلمنا ذلك لكن لا سلم انه يد لعل حدوثها لاحتمال ان تكون
قديمة وتتغير من عدم الي وجود وعكسه فنبطله بان القديم يتقدم
وهذه الاورثسي للمطالب السبعة وبمعنى انها يتجوز المكلف من ابواب
جهنم السبعة كما قال الم ولا يعرفها الا الراستخون في العلم اه وقد اشار
بعضهم لها بقوله زيد مقام ما انتقل منها كمن ما انتقل لاعدم قديم الاخر
قوله واما برهان وجوب التقدم له بمشاهدته الخ هذا البرهان لا يتم
الابشلاء اقلية ونظمها هكذا لو لم يكن قديما لكان حادثا لكن كونه
حادثا محال اذ لو كان حادثا لا افتقر الى محدث لكن افتقاره الى محدث محال
اذ لو افتقر الى محدث لزم الدور والتسلسل وهما محالان والاسهل في
ترتيب الموازم ان تقول لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا
لا افتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لزم الدور والتسلسل وهما محالان
فما ادي اليهما وهو افتقاره الى محدث محال فما ادي اليه وهو كونه حادثا
محال فما ادي اليه وهو عدم كونه قديما محال فثبت نقيضه وهو المطلوب
ويقرب من هذا صريح المتن فتبصر على ترتيب الموازم على الوجه الذي
ذكره فتدبر **قوله** لو لم يكن قديما لكان حادثا وجه التلازم بين
القديم والثاني ان كل موجود منحصر في القديم والحادث فقي لو لم يكن قديما
لكان حادثا **قوله** فيفتقر الى محدث اي لانه لا يصح ان يكون حادثا بنفسه
والا لزم ان يكون احدا الاخرين المتساويين مساويا لما فيه راجعا عليه
بلا سبب وهو محال لما فيه من اجتماع المساوات والرجحان كما تقدم **قوله**
فيلزم الدور والتسلسل اي لانه اذا افتقر الى محدث لزم ان يفتقر الى محدث
ايضا الى محدث لا بفتقار المماثلة بينهما ثم ان تشاهد الحدوث لزم
الدور وهو توقف شيء على شيء توقف عليه كما لو فرض ان زيد احث
عمرا فان عمرا احث زيد فقد توقف زيد على عمره التوقف عليه

وان لم تتناهي المحدثون لزوم التسلسل وهو متتابع الأشياء واحدا
 بعد واحد الى ما لا نهاية له في الزمن الماضي كما لو فرض ان زيدا احدا
 عمره وان عمرا احده بكر وان بكر احده خالد وهكذا الى ما لا نهاية
 له فقد تناهت المحدثون واحدا بعد واحد الى ما لا نهاية له في الزمن
 الماضي **قوله** واما برهان وجوب المتعالي فانه لا بد من هذا البرهان
 هان لا يتم الا بقيا سين ونظما هكنا لو لم يجب له المتعالي لا يمكن ان
 يلحقه العدم لكن امكن لحوق العدم له محال لانه لو امكن ان يلحقه العدم
 لانتفاء العدم لكن انتفي العدم عنه محال فالعلم حذف القياس الاول
 وذكر شرطية القياس الثاني وحذف استثنائية لكن ذكر ما هو كالل
 عليها بقوله كيف وقد سبق قريبا الخ واما قوله لكون وجوده الخ فتعليل
 لترتيب انتفاء العدم على امكن لحوق العدم كما لا يخفى **قوله** لو امكن
 ان يلحقه العدم انما عبر بالامكان ولم يقل لو لحقه العدم لان امكن
 لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب اولي بخلاف عكسه فتدبر
قوله لكون وجوده الخ قد عرفت انه تعليل لترتيب انتفاء العدم على
 امكن لحوق العدم وقوله الخ اي ح امكن ان يلحقه العدم **قوله** واجبا
 توكيدا لما قبله كما هو ظاهر **قوله** والجائز لا يكون وجوده لاحاديا
 انما لم يقل والجائز لا يكون الاحاديا باستطاعة لفظ الوجود لانه لو قال
 ذلك لا يقتضي ان كل جائز حادث وليس كذلك ان الجائز الذي لم
 يوجد لا يتصف بالحادث لا يقال الحادث هو الوجود بعد عدمه والوجود
 لا يتصف بالوجود لانه من الاحوال والامور الاعتبارية على الخلاف
 في ذلك وكل منهما لا يتصف بالوجود فكيف يجعله المم متصفا بالحادث
 لانا نقول قد تقدم انه كما يطلق حقيقة على الوجود بعد عدمه يطلق
 على التجرد بعد عدم وهو بهذا المعنى يتصف به كل من الاحوال والامور

الاعتبارية **قوله** كيف اسم استهنام على وجه التعجب والواو في
 قوله وقد سبق قريبا الخ المحال اي كيف يصح ذلك الانتفاء والمحال انه
 قد سبق قريبا الخ ويصح ان يكون اسم استهنام على وجه الانكار
 والواو في قوله وقد سبق قريبا الخ للتعليل اي لا يصح ذلك الانتفاء
 لانه قد سبق الخ وكثيرا ما تقع الواو للتعليل في كلام المؤلفين كما قال
 الكاتب **قوله** وقد سبق قريبا وجوب قدمه فانه يؤخذ من ذلك
 ان كل من وجب قدمه استحالة عدمه ولم تتفق العلماء على مسألة
 اعتقادية الهية الا هذه القاعدة الكلية وورد عليها عددا لا اذني
 فانه وجب قدمه ولم يستحل عدمه واجيب بان القاعدة مفروضة في
 الوجودي وبعضهم منع الايراد من اصله بان عدمه الا في استحلال
 عدمه لانه لو عدم لوجودنا في الازل ووجودنا في الازل محال لانه لا يوجد
 فيه الا الله وصفاته وقيمه انما يستحيل عدمه في الازل لما ذكره
 هنا الا في انه ينعدم بتناهي الازل فيصدق عليه انه وجب قدمه
 ولم يستحل عدمه فتأمل **قوله** واما برهان وجوب متعالي فانه
 للحادث فانه الخ هذا برهان لا يتم الا بقيا سين ونظما هكنا
 لو لم يكن متعالي الحادث لكان مماثل لها لكن كونها مماثلا لها محال لانه
 فالعلم حذف القياس الاول بتمامه وذكر شرطية الثاني وطوي استثنائية
 لكنه اقام مقامها وقوله وذلك محال فهو في قوة قوله لكن كونها حادثا
 محال وقوله لما عرفت قيل الخ دليل لتلك الاستثنائية فتدبر **قوله** لو
 ما مثل شيانها لكان حادثا مثلها اي لان جميع ما ثبت لاحد الطرفين
 ثبت للآخر ولورد على المم ان اللازم على التام انما قدم الحادث
 او حدوث القديم فاللازم عليها احد الامرين لا خصوص الثاني كما
 يقتضيه صيغته واجيب بان المراد لو ما مثل شيانها بان يتصف بشي

لوما مثل شيانها لكان
 حادثا مثلها لكن كونها
 حادثا محال صح

مما يوجب الحدوث بان يكون جرما او عرضا او نحو ذلك بقرينة قوله
 فيما تقدم والمماثلة للحوادث بان يكون جرما الخ ولا شك ان المماثلة
 بهذا المعنى تستلزم الحدوث فتأمل **قوله** وذلك اي كونه حادثا
قوله وبقائه فلا حاجة اليه كما لا يخفى **قوله** واما برهان وجوب قيامه
 بنفسه فلانه الخ قد عرفت ان المجرى فيما تقدم على تفسير قيامه
 بنفسه بعدم افتقاره الى المحل وبعدم افتقاره الى المحقق ولذلك
 افرد كل بدل ليل فاستدل على الاول بقوله لاحتاج الى محل الخ وعلى الثاني
 بقوله ولواحتاج الى محقق الخ لكن حذف من كل منهما القياس الاول
 واستثنائية القياس الثاني اكتفا بدليلها ونظم الدليل الاول هكذا
 لو لم يكن قائما بنفسه اي مستغنيا عن المحل لا احتاج الى محل يقوم به لكن
 احتاج الى محل محال لانه لو احتاج الى محل لكان صفة لكن كونه صفة
 محال فحذف المم القياس الاول بتمامه وطوى استثنائية الثاني
 استغناء عنها بدليلها وهو قوله والصفة لا تتصف الخ ونظم الدليل
 هكذا لو لم يكن قائما بنفسه اي مستغنيا عن المحقق لا احتاج الى محقق لكن
 احتاج الى محقق محال لانه لو احتاج الى محقق لكان حادثا لكن كونه
 حادثا محال فحذف المم القياس الاول بتمامه وطوى استثنائية الثاني
 استغناء عنها بدليلها وهو قوله كيف وقد قام البرهان الخ **قوله** لاحتاج
 الى محل اي ذات يقوم بها وقوله لكان صفة اي لانه لا يحتاج الى محل يقوم
 به الا الصفة اذ الذات لا تحتاج الى ذات تقوم بها **قوله** والصفة لا تتصف
 الخ قد عرفت ان هذا دليل على الاستثنائية المحذوفة فالواو للتعليل
 فانه قال لانه الصفة لا تتصف الخ وتقريره من الشكل الثاني ان تقول
 الصفة لا تتصف بصفات المماثلة ولا المعنوية ومولانا يتصف بها
 فالصفة ليست مولانا فتفك النتيجة الى قولك مولانا ليس بصفة وهو

ما ذكره

ما ذكره بقوله فليس بصفة فهو نتيجة القياس المذكور بعد
 عكسها هذا هو الاوفا بكلام المص ويحتمل تقريره من الشكل الاول
 فينتج النتيجة المذكورة من غير عكس بان تقول مولانا اجل وعز
 يتصف بصفات المماثلة والمعنوية والصفة لا تتصف بها فمولانا
 ليس بصفة لكن الاول اولى **قوله** بصفات المماثلة ولا المعنوية
 اي بخلاف التخصيص لوجود السلبية كالقدم والبقا فان الصفة
 تتصف بها فالندرة مثلا تتصف بالوجود وهو صفة نفسية
 وتتصف بالقدم والبقا وهما من صفات السلبية **قوله** ومولانا اجل
 وعز يجب اتصاف بهما اي لانه قد قامت البراهين القطعية على ذلك
قوله فليس بصفة قد عرفت انه اشارة الى النتيجة بعد عكسها على
 تقرير الدليل من الشكل الثاني ومن غير عكس على تقريره من الشكل
 الاول **قوله** ولواحتاج الى محقق اي يوجد وقوله لكان حادثا
 اي لانه لا يحتاج لذلك الا الحادث اذ القديم لا يحتاج لمحل لا يخفى
قوله كيف اسم استغناء على وجه التجب فالواو في قوله وقد قام
 البرهان الخ المحال اي كيف يصح ذلك والحال انه قد قام البرهان
 الخ ويصح ان تكون اسم استغناء على وجه الإنكار والواو في قوله
 وقد قام البرهان الخ للتعليل اي لا يصح ذلك لانه قد قام البرهان
 الخ كما تقدم نظيره **قوله** وبقائه لا حاجة اليه كما هو ظاهر **قوله**
 واما برهان وجوب الوجودية لم تتم فلانه الخ تقرير هذا البرهان
 هكذا لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد شيء من العالم لكن عدم
 وجود شيء من العالم باطل بالمشاهدة فيطل ما ادى اليه وهو
 عدم كونه واحدا واذ ابطال ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب
 فالمم ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية لغاها وهذا التقرير

على سبيل الأجمال لعدم التعرض فيه لنفي الكم المنفصل في الذات
والمفصل فيها ولنفي الكم المنفصل في الصفات أو المفصل فيها ولنفي
الكم المنفصل في الأفعال أو المتصل فيها على ما مر وبيان الأول أنه
لو كان هناك اللهان مثلا لا يمكن اختلافهما بأن يريد أحدهما
وجود شيء والآخر عدمه وحينئذ يلزم عجزها لأنه لا يمكن أن يتخذ
مراهما معا لأنه يلزم عليه اجتماع التقيضين ولا راد أحدهما دون
الآخر لأنه يلزم عجز الذي لم يتخذ مراده والآخر مثله فيلزم عجزه أيضا
وهذا هو المداير بين الجمهور ويحكي عن ابن رشد أنه كان يقول إذا
قدر نفوذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي نفذ أمره هو الآله
ونتم دليل الوحدة أنه وهذا الدليل هو المشار إليه بقوله تعالى لو كان
فيها الهة إلا الله لفسدتا لأن المراد بالنسب في الآية عدم الوجود
على الراجح وقيل المراد به الخراب والخروج عن هذا النظام لما تقرر عادة
من فساد المملكة عند تعدد الملوك وعلى هذا تكون الكلازم بين
التعدد والنسب عادية لا عقلية وتكون الآية اقناعية بحسب
أنه يقتنع بها الخصم لا قطعية وبيان كل من الثاني وما بعده قد تكلف
به الكتابي وغيره لكن فيه مناقشات ومواخذات فانظر **قوله**
لم يكن واحدا أي في ذاته أو صفاته أو أفعاله كما علمته مما مر **قوله**
للزوم عجزه أي لو لم يكن واحدا وهذا تعليل ترتيب انتفاء وجود
شيء من العالم على عدم كونه واحدا وقد تقدم توضيحه في الجملة
قوله وأما برهان وجوب انتفائه تعالى بالقدرة الخ أنما جهره في
دليل واحد لا اتحاد اللازم على نفها وهو عدم وجود شيء من العالم
ووجه الزوم في القدرة أنه إذا انتفتت ثبت صدقها وهو العجز
وح لا يوجد شيء من العالم ووجه الزوم في الإرادة أنه إذا انتفتت

ثبت

ثبت صدقها وهو الكراهية بمعنى عدم الإرادة وإذا ثبت صدقها بهذا
المعنى انتفتت القدرة لأنها فرع عن الإرادة في التعلق وإذا انتفتت
القدرة ثبت صدقها وهو العجز وح لا يوجد شيء من العالم ووجه الزوم
في العلم أنه إذا انتفتت ثبت صدقها وهو الجهل وإذا ثبت هذه انتفتت
الإرادة ثبت صدقها أي آخر ما تقدم **قوله** فلأنه الخ تقريره هكذا
لو انتفتت شيء منها لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء من
الحوادث محال فما أدى إليه وهو انتفاء شيء منها محال وإذا استحال
انتفاء شيء منها ثبت وجودها وهو المطلوب فالعلم ذكر الشرطية
وحذف تلك الثبوتية لظهورها **قوله** لو انتفأ شيء منها لما وجد شيء
من الحوادث اعترض بأن هذه الكلازمة ممنوعة لأنه لا يلزم من انتفاء
صفات المعاني عدم وجود شيء من الحوادث بل يجوز انتفاءها
وتوجد الحوادث لاستنادها إلى المعنوية كما تقول به المعتزلة فأنهم
لا يثبتون صفات المعاني وإنما يثبتون المعنوية فيقولون هو قادر
بذاته لا بقوة زائدة عليها يريد بذاته لا بإرادة زائدة عليها و
هكذا ولذا نك رتب في الكبرى عدم وجود شيء من الحوادث على انتفاء
المعنوية لا على انتفاء المعاني واجب بأن القول بآليات المعنوية
دونه المعاني فيكون قادرا بلا قدرة ومريدا بلا إرادة وهكذا واضح
البطلان قلنا ذلك لم يكثر المص به وبهذا الجواب يتدفع الاعتراض
أيضا بمنع الكلازمة المذكورة لجواز انتفاءها وتوجد الحوادث تكون
موجدها عللة أو طبيعة كما يقوله الطبايعون ومن في معانهم لعنهم
أنه تمت على أن كلام المص مبني على بطلان العلم والطبيعة فلا راد
عليه ما ذكر حتى يحتاج للجواب عنه **قوله** وأما برهان وجوب السمع
له تمت الخ علم من كلام المص أن القدرة في إثبات هذه الصفات هو

الدليل التالي دون الدليل العقلي لضعفه اذ لا يلزم من كون
الشيء نقصا في الشاهد ان يكون نقصا في الغايب فذلك لم يسق
المع الا على وجه التقوية فقط **قوله** فالكتاب والسنة والاجماع
اي مع ملاحظة قواعد اللغة فان دفع الاعتراض بان ذلك انما
يدل على انه نقص سميع بصير متكلم وهذا لا يفهم الختم وهو المعزلة
لانه لا ينكر ذلك فانه يعلم انه نقص سميع بصير متكلم كما دل عليه
الكتاب والسنة والاجماع لكن لا سميع وبصير زائد عن ذات
ولا يكلام قائم بها وبيان الاستغناء ان معني سميع وبصير متكلم
ذات ثبت لها السمع والبصر والكلام لان من لم يقم به وصف لا يشق
له منه اسم فلا يقال قائم الا لمن انصف بالقيام ولا قاعد الا
لمن انصف بالتعود وهكذا فان قال الحكم ما ذكرته هو مقتضى اللغة
ولا محالة لان الدليل العقلي منع من قيام تلك الاوصاف بالذات
لا يلزم عليه من تعدد القدماء بان تعدد القدماء انما يمنع في الذات
لا في الذات مع الصفات **قوله** وايضا لو لم يتصف الخ تقريره هكذا لو لم
يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها لكن اتفاهه باضدادها
باطل فبطل ما ادعى اليه وهو عدم اتفاهه بها فثبت نقضه وهو
اتفاهه نقص بها فالتم ذكر الشريعة وطوي الاستثنائية لكنه ذكر
دليلها بقوله وهي تقايص الخ **قوله** لزم ان يتصف باضدادها اي
لان كل ما قبل الشيء لا يخلو عنه عن هذه وهو نقص قابل لتلك
الصفات فلم يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها **قوله** وهي تقايص
الخ قد عرفت ان هذا دليل على الاستثنائية المحذوفة والتقدير لكن
اتفاهه باضدادها باطل لانها تقايص الخ وهو يرجع الى قياس اقتراني
نظمه هكذا هذه الاضداد تقايص والتقص عليه نقص محال ويستحتم ان

هذه الاضداد عليه نقص محال وقد تقدم ضعف ذلك بانه لا يلزم من
كونها تقايص في الشاهد ان تكون تقايص في الغايب **قوله** واما
برهان كون فعل الممكنات او تركها جائزا في حقه نقص تقريره ان نقول
لوجب عليه شيء منها عقلا او استحالة عقلا لا نقبل واجبا او مستحالا لكن
التالي باطل فبطل المقدم والمم ذكر الشريعة واثارها الاستثنائية بقوله
وذلك لا يعقل لانه في قوة ان نقول لكن التالي محال **قوله** لوجب عليه شيء
منها عقلا اي كما يقول المعزلة فانهم يقولون باستحالة الرؤية عليه
نقص وقوله لا نقبل الممكن الخ اي لان كل من الوجوب والاستحالة انما يكون
عندهم لكون الفعل حسا او قبيحا لذاته عند العقل واما بالذات لا يتخلف
وح ان وجب شيء من الممكنات واستحال لزم انقلاب حقيقة من الامكان
الى الوجوب او الاستحالة **قوله** واجبا او مستحالا فيه مع ما قبله لنقش
سرتب **قوله** وذلك لا يعقل اي لا يصدق به العقل وان تصور لانه العقل
يتصور المحال اذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره وانما لم يصدق العقل
بذلك لانه يلزم عليه قلبا كخاتيق وهو مستحيل واعتراض بانهم نهوا على انه
نقص يصور يوم القيمة الأعمال في صورة حسنة او قبيحة فكيف يكون
قلب الخاتيق مستحالا واجبا بان ذلك يخفى بقلب الخاتيق الثلاثة وهي
حقيقة الواجب وحقيقة الجائز وحقيقة المستحيل فثبت حقيقة الجائز واجبا
او مستحالا كما هنا وكذا الباقي **قوله** واما الرسل الخ مقابل المحذوف والتقدير
اما الباري سبحانه ونقص فقد تقدم ما يجب في حقه وما يستحيل وما يجوز
واما الرسل الخ وانما غير الرسل ولم يعبر بالانبياء مع انه اشمل من الرسل
لشموله لمن لم يؤمر بالتبليغ من الانبياء لان مما سبذكره التبليغ
وصنده وهما خاصان بالرسل او جريا على القول بالترادف وقد
اختلفت الروايات في عدد كل من الرسل والانبياء فروي ان الرسل ثلاثمائة

وثلاثة عشر وفي رواية واربعة عشر وفي رواية وخمسة عشر وروي
ان الانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا وفي رواية وخمسة وعشرون
الفا والصحيح فيهم مائة الف وروي انهم الف الف ومائة الف وفي رواية واربعة
الف واربعة وعشرون الفا والصحيح فيهما الانساك عن حصرهم في عدد لانه
ربما ادي اليها ثبات الرسالة او النبوة لمن هو ليس كذلك في الواقع او اليه نفي
ذلك عن هو كذلك في الواقع وقد قال تمت منهم من قصصا على كل منهم
من لم نقص عليك نبيج التصديق بان الله ارسل رسلا وانبيا علي
الاجمال اللاحقة وعشرين نبيج مع فتحة على التفصيل اي بانهم مذكورون
في القرآن كما اشار لذلك بعضهم بقوله حتم علي كل ذي التكليف معرفة
بانبياء علي التفصيل قد علموا في تلك حجتنا منهم ثمانية من بعد
وربني سبعة وهم ادريس هود شعيب صالح وكذا ذاك الكفل ادم بالخيار
قد ختموا **قوله** فيجب في حتمهم الخ المراد بالوجوب هنا عدم الانكسار
ولو بالدليل الشرعي لان وجوب الأمانة والتبليغ بدليل شرعي واما وجوب
الصرف فبدليل عقلي بناء علي ان دلالة المعجزة عقلية او وضعي بناء علي
ان دلالتها وضعية لانها منزلة منزلة قوله تمت صرف عبدي الخ
ودلالة وضعية وهذا هو ظاهر كلامهم فيما ياتي والصحيح انه عادي
بناء علي ان دلالتها عادية اي مستندة للعادة الجارية بان تلك المعجزة
علامة علي الصرف **قوله** الصرف اي مطابقة الخبر للواقع واعلم ان
الصرف ثلاثة اقسام الصرف في دعوي الرسالة والصرف في الاحكام التي
يبلغونها عن الله تمت والصرف في الكلام المتعلق بامور الدنيا كقام زيد
وقد عمرو واكملت كذا وشربت كذا ونحو ذلك والمراد هنا التسمان الاولان
لان البرهان الذي ذكره المصنف فيما ياتي انما يدل عليهما واما التسم الثالث
فهو داخل في الأمانة فان قيل كل من التسمين الاولين داخل ايضا في الأمانة

بل

بل التبليغ ايضا داخل فيها فلا وجه لأفراد ذلك عنها اجيب بان قد
تقدم ان خطر الجهل في هذا الفن عظيم فلا يكتفي فيه بالاجمال **قوله**
والأمانة اي عدم خيانتهم بفعل محرم او مكروه وفرضها بعضهم باتفاقهم
حفظ الله ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه نهى تحريم او كراهة
وقال بعضهم هي ملكة راسخة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب الكبار
المنهيات وعلي كل فهي ترجع الي العصمة التي عبر بها بعضهم **قوله** وتبليغ
ما امروا بتبليغه للخلق احتراز بقوله ما امروا الخ عما امروا بكتمانه عن
الخلق وعما خيروا فيه فليس كل منهما واجبا بل يجب كتمان ما امر بكتمانه
ولا يجب عليهم شيء فيما خيروا فيه فالاقسام ثلاثة ما امروا بتبليغه وما
امروا بكتمانه وما خيروا فيه وانما لم يذكر المكلف وجوب كتمان ما امروا
بكتمانه لانه داخل في الأمانة كما قاله في الاسرار الالهية **قوله** وسيجل في
حقهم الخ المراد بالاستحالة عدم امكان الاتصاف ولو بالدليل الشرعي لان ما
وجب بدليل شرعي يستحيل ضده بدليل شرعي وما وجب بغيره يستحيل ضده
بغيره كما تقدم تفصيله **قوله** اضداد هذه الصفات المراد بالمضاد هنا مطلق
المتا في لانه ليس كلها اضداد كما من نظيره **قوله** الكذب اي عدم مطابقة الخبر
للواقع كما علم من تعريف الصرف فيما مر **قوله** بفعل شئ الخ المراد بالفعل
ما يشمل القول واعلم انه لا فرق بين الصغيرة والكبيرة فلا تمتع منهم
صغيرة ولا كبيرة ولو سها قبل البعثة وبعد بها لا يقال ما كان سهوا او
قبل البعثة ليس بمعصية لانا نقول هو صورة معصية وما ورد مما
يوصف وقوع ذلك منهم يجب تأويله **قوله** او كراهة المراد بها ما يشمل
خلافا الاول ولا يرد ذلك انه صلى الله عليه وسلم يال قايما وتوضاء
مرة مرة وتوضاء مرتين مرتين لانه للتشريع وبيان الجوانب وذلك واجب
في حقته صلى الله عليه وسلم ففهم مما تقرر انه لا يقع منهم المعصية واللام محرم

ولا تكروه علي وجه كونه مكروها وهكنا لا يتبع منهم مباح علي وجه
انه مباح بل علي وجه كونه قربة اما للتشريع او للتقوي علي العبادة او
تخوفك فاحفظ لهم دائرة بين الواجب والمذوب فقد يتفق
ذلك لبعض اوليائه في الاول اذ يكون صفوة الله من خلقه **قوله** او كتمان
شيء مما امروا بتبليغه اي ولو سهوا لانه السهو لا يجوز عليهم في الاحكام
التي يبلغونها عن الله تعالى وان جاز عليهم في غيرها فقد سمي النبي صلى الله
عليه وسلم بالعلامة لكن باستفاد قلبه بتعظيم الله تعالى والى هذا اشار
بعضهم بقوله يا ساييل عن رسول الله كيف سمي والسهو من كل قلب غاف لا
غاب عن كل شيء تغره فري عن عاصوي الله فالمتعظيم لله
قوله ما هو من الاعراض خرج بهذا القيد صفات الألوهية فلا يجوز عليهم خلافها
لن اضلهم الله تعالى في جعلهم سيدنا عيسى الكها واما خرجت صفات الألوهية
بهذا القيد لان الاعراض خاصة بصفات الحوادث وقوله البشرية اي المتعلقة
بالبشر وهم بنو آدم سوا ابنك لبدن بشرتهم وهي ظاهر الجسد خرج بهذا
القيد الاعراض المتعلقة بالملائكة فلا يجوز عليهم خلافا بجملة العرب
في زعمهم ان الرسول متصف بصفات الملائكة فلا يأكلوا ولا يشربوا واولوا
بذلك الي نفي رسالته كما حكاها الله تعالى عنهم في قوله وقالوا ما لهذا
الرسول يا كل الطعام ويحيي في الاسواق الآية وقوله التي لا تنجي الي
نعمن في مراتبهم اي منازلتهم وخرج بهذا القيد الاعراض البشرية
التي تؤدي الي نقص في مراتبهم كالامور المخلصة بالمرؤة وعدم السلامة
عن كل ما يتفر وكل ما يخل بحكمة بعثتهم وهي اداء الشرايع وقبول الامم
لهم ودخل في ذلك الاكل علي العرب والحرقة الدينية وعدم كمال العقل و
الذكاء والفتنة وقوة الرأي ودناءة الآباء وجميع الامهات والفتنة
والغفلة والعيوب المنفرة كالبرص والجذام ونحو ذلك **قوله** كالمريض من الاعضاء

فهو جاز عليه بخلاف الجنون والسكر والجبل ونحو ذلك كما علم مما مر
قوله ونحوه اي كالاكل والشرب والنوم لكن باعينهم لا يفتلوا بهم
كما مر نحن معاشر الانبياء تنام اعيننا ولا تنام قلوبنا ونحوه
المتي الناسي من امثلة الأوعية مثلا لان الاحلام الناسي في الشيطان
لانه لا تسلط الشياطين عليهم وكالجوع كما وقع له صلى الله عليه وسلم
نفي الشفا وغيره انه كان يبيت يتلوي من الجوع ولا ينام في ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم ابيت عند ربي يطعمني ويسقني لانه كان يحصل له
ذلك مرة ولا يحصل له تارة اخري لاجل الناسي به عليه الصلاة والسلام
والعندية في الحديث المذكور مجازية انه كان يبيت وقلبه معلق بربه
وبلا خط لجلاله وعظمته وانه كان يبيت في كنف الله وحفظه ومعني قوله
يطعمني ويسقني يعطيني قوة الطاعم والشارب او يطعمني ويسقني من
طعام الجنة وشربها **قوله** اما برهان وجوب صدقهم اي في دعوي الرسالة
وفيما بلغوه عن الله تعالى لان هذا البرهان انما يدل علي ذلك كما مر وقوله
فلا نهم الخ تقريره ان تقول لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لكن
في خبره تعالى بحال فما ادي اليه وهو عدم صدقهم بحال ايضا واذا استحال
عدم صدقهم وهو المطلوب فالله ذكر الشريعة وحذف الاستثنائية لظهورها
ثم علل المزوم في الشريعة بقوله لتصدقه تعالى لهم الخ **قوله** لو لم يصدقوا
اي بان كذبوا بانه لا واسطة بين الكذب والصدق خلافا للمعتزلة
في قولهم بالواسطة وهي ما وافق الواقع وخالف الاعتقاد فان ذلك ليس
بصدق ولا كذب عندهم وعلي هذا لا يلزم من انتفاء الصدق انتفاء الكذب
كتمك بخلافه علي الاول **قوله** للزم الكذب في خبره تعالى يعني التزني لا
الحقيقي لانه لم يوجد منه تعالى خبر يصدقهم حقيقة بان قال صدق عبدني
الخ واما وجدت الهجرة النازلة منزلة ذلك كما سيذكره الله **قوله**

لصدقته تمت لهم الخ اي وتصديق الكاذب كذب وقد عرفت ان هذا
 دليل للزوم في الشرطية ومعنى التصديق الاخبار عن الصدق فالمعنى
 لاخبار الله تمت عن صدقهم في اخبارهم بانهم رسل مبلغون عنه ونظير
 ذلك ما اذا ادعى شخص جماعة انه رسول الملك واخبرهم بانه يامرهم بكذا
 وكذا فقالوا له ما الدليل على صدقك فيقول انه يفعل الملك كذا وكذا على خلاف
 عادته فيفعل الملك ذلك دليلا على صدقه ففعله ذلك تصديق له لانه نازل
 منزلة قوله صدق ذلك الشخص في دعواه انه رسولي وفيما اخبركم به **قوله**
 بالمعجزة اي التي هي الامر الخارق للعادة بقيد ان يكون بعد الرسالة بخلاف
 قبلها فانه ارهاص اي تاسيس لها وبقي من اقسام الخارق للعادة الكرامة
 وهي ما تظهر على يد عبد ظاهر الصلاح والمعونة وهي ما تظهر على يد العوام
 تخليها لهم من شدة نازلة بهم مثلا والاستدراج وهو ما يظهر على يد فاسق
 خديعة ومكرابه والاهانة وهي ما تظهر على يده تكذيب الحكماء وقصد ذلك
 لميلمة الكذاب فانه تغفل في عين اغور ليبرافيت الصحيحة وتغل في
 البير ليكر ماؤها ففاضت وتغل في بير ليعذب ماؤها ففقد راحا
 اجابا فتحصل ان اقسام الامر الخارق للعادة ستة اقسام وقد جمعها بعضهم
 في قوله اذا ما رايت الامر يخرق عادة. **معجزة** ان من نبي لنا صدر
 وان بان منه قبل وصف نبوة. **فالارهاص** سمى شيئا لا اثر
 وان جاء يوما من ولي فانه ال. **كرامة** في التحقيق عند ذوي النظم
 وان كان من بعض العوام صدور. **فكنوه** حقا بالمعونة واستحق
 ومن فاسق ان كان فاسقا حرا. **يسمى بالاستدراج** قد استقر
 والافدي بالاهانة عندهم. **وقد تمت** الاقسام عند الذي اختتم
 لكن زيد عليه السحر والابتن فيراجع **قوله** النازلة منزلة قوله
 صدق عبدي الخ اي لدلائلها على صدق من ظهرت على يده فكان الله قال

ذوي الخبر

صدق

صدق عبدي الخ وهذا كله مبني على القول بان مدلول المعجزة الاخبار
 عن صدق الرسل حتى يلزم على عدم صدقهم الكذب في خبره تمت واما على
 القول بان مدلولها انشاء الدلالة على صدقهم فلا يلزم على عدم صدقهم
 الكذب في خبره تمت لان الصدق والكذب من اوصاف الخبر لا الانشاء
 وانما يلزم وجود الدليل بدون المدلول **قوله** واما برهان وجوب
 الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم الخ تقرير ان تتوله لو خاتوا
 بفعل محرم او مكروه لا انقلب احقرم او المكروه طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام
 لكن التالي باطل والاقبل التالي بطل المقدم ثبت نقيضه وهو المطلوب
 فالتم ذكر الشرطية وحذف الاستثائية لظهورها ثم بين وجه المزوم بالشرطية
 بقوله لان الله تمت امرنا بالاعتداء بالام الخ وحاصله ان جميع ما صدر منهم
 لا يكون الا ما تولى به من الله تمت وكل ما امر به لا يكون الا طاعة لانه
 الامر بالاعتداء **قوله** لان الله تمت قد امرنا بالاعتداء بهم الخ من المعلوم
 القبيح المستر عايد لله تمت والبارز عايد لجميع الامم لانه هذه الامة
 فقط والالم يصح قوله بالاعتداء بهم الخ لان هذه الامة لا يلزمها الاعتداء
 بغيره صلى الله عليه وسلم كعيسى وموسى الا ان يقال انه مبني على ان شرع
 ما قبلنا شرع لنا فيما لم يرد عن نبينا فيه شيئا كما هو مذهب السادة طائفة
 التي منهم المم وهو قول ضعيف عند الشافعية وعلي الاول فللكرامة ما مودة
 بالاعتداء برسولها فهو على سبيل التوزيع **قوله** في اقوالهم وافعالهم
 اي وتقريراتهم وسكوتهم عن الفعل اذ لا يعرفون على خطأ وليستني من
 ذلك ما ثبت خصوصية بهم كشاح ما زاد على الاربع ويعلم ذلك انه ليس
 للمكلف منا ان يتوقف في فعل شيء مما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لاحتمال
 الخصوصية بل يتبعه في جميع اقواله وافعاله الا ما ثبت انه من خصوصياته
 لا اطلاق قوله تمت قل ان كنتم تحبون الله فاتبوني وقد اجتمعت الصحابة على

اتيه عليه الصلاة والسلام في اقواله وافعاله من غير توقف لكن هذا
 بالنظر للمقابل والافقد وقع منهم المتوقف في غزوة الفتح حيث امرهم النبي
 صلى الله عليه وسلم بالانظر في رمضان فاستمروا على الامتناع لتناول الفتح
 وشرب فثربوا وفي غزوة الحديبية حيث امرهم صلى الله عليه وسلم بالتحرك والحق
 فلم يفعلوا لاستغراقهم في التفكير فيما وقع من المشقة وذلك انه صلى الله
 عليه وسلم قدم هو واصحابه معتمرين ونزلوا باقصي الحديبية فمخيموا لم يكون
 من دخول مكة فامرهم صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان بكتاب الاشراف
 قرئش يعلمهم بانهم انما قدموا معتمرا لا مقاتلا فصمموا على ان لا يدخل مكة
 هذا العام ثم رجع رجل منهم من احد الفريقين على الفريسي الاخر فكانت
 بينا معاركة بالنبل والحجارة فامسك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم
 وامسكوا عثمان رضي الله عنه واشاع ابلين انهم قتلوه فقال صلى الله عليه
 وسلم لا تبرح عن منا جرتهم الحبيب ودعي الناس عند الشجرة للبيعة عليه
 الموت او علي ان لا يغروا فبايعوه علي ذلك فلما سمع الكفار بالبيعة
 نزل بهم الخوف وارسلوا رجلا منهم يعقذ ربان القتال لم يقع الا في سبيلهم
 وطلب ان يرسل من اسر منهم فقال صلى الله عليه وسلم اني غير من سلم حتى
 ترسلوا اصحابي فقال ذلك الرجل انصفتنا فبعث اليهم فارسلوا
 عثمان وجماعة من المسلمين ووقع الصلح بينه صلى الله عليه وسلم وبين
 ذلك الرجل على شرط ان يوضع الحرب بينهم عشرين سنة وان يؤمن بعضهم
 بعضا وان يرجع عنهم عامهم وياتي معتمرا في العام القابل وان يرد اليهم
 من جاء منهم مسلما وان لا يرد اليهم من جاء منهم ممن تبعه وكتب اليهم علي
 ابن ابي طالب بذلك كتابا ففكره المسلمون هذه الشروط وقالوا يا رسول
 الله انا نرد ولا نردون قال نعم قوموا فاحمروا واحلقوا قال الراوي فوالله
 ما قام منهم احد حتى قال ذلك فلما لم يفعلوا دخل علي ام سلمة وقال اهلك

المسلمون

المسلمون امرتهم ان يحلقوا ويحرقوا فلم يفعلوا فقال يا رسول الله لا تعلمهم
 فانه شق عليهم هذا الصلح اخرجه ولا تكلم احد حتى تفعل ذلك فخرج
 فخر بيده ودعا حائلة فلما راوا ذلك قاموا ونحروا وجعل بعضهم يلقى
 بعضا حتى كان بعضهم يقتل بعضا كما في البخاري **قوله** وهذا بعينه هو
 برهان وجوب الثلاث تقريره ان تقول لو خانوا يكتان شي مما امروا
 بتبليغه للخلق لا انقلب الكتمان طاعة في حتم عليهم الصلاة والسلام
 لانما توردون بالاقضاء بهم في اقوالهم وافعالهم ولا يامر الله بحرق ولا يكره
 لكن انقلاب الكتمان طاعة باطل لانه محرم بالاجماع مسلمون فاعله اذا
 علمت ذلك تعلم ان المراد بقوله المم وهذا بعينه الخ كما ثلث في التقرير
 فقط لا كما ثلث في الذات لانه هذا الدليل مفار للدليل قبله اذ مقدم
 شرطية الاول تالها اعم من مقدم شرطية الثاني وتالها كما لا يخفى **قوله**
 واما دليل جواز الخ عبرهنا بالدليل وفيما قبله بالبرهان للفتن وهو
 ارتكاب فنين اي نوعين من التفسير لرفع ثقل التكرار المنطقي **قوله**
 الاعراض البشرية الالمه وهو الاعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص
 في مراتبهم العلمية لانهما المقدمة في كلامه **قوله** غشاهة وقوعها
 بهم يؤخذ من ذلك مقدمة صغرى قايمة الاعراض البشرية شوهة وقوعها
 بهم ويضم اليها مقدمة كبرى قايمة وكل ما كان كذلك كان جائزا لان
 الوقوع يستلزم الجواز ويجموع هذين المقدمتين قياسا فتراني ويحتمل
 تقريره استثنائيا بان تقول لو لم تجز الاعراض البشرية في حتم عليهم الصلاة
 والسلام لما وقعت بهم لكن الثاني باطل لمشاهدة وقوعها بهم ولا يخفى ان
 مشاهدة ذلك انما وقعت ممن عاصروهم فانزع ما قد يقال كيف يقول الم
 مشاهدة وقوعها بهم انا لم نشاهد ذلك ويمكن ان يكون المراد بالمشاهدة
 ما يشمل المشاهدة حكما كبلوغ ذلك لنا بالتواتر **قوله** اما الخ غرضه

بذلك بيان التوايد المترتبة على وقوع الأعراض البشرية بهم عليهم
الصلاة والسلام **قوله** لتعظيم أجورهم أي كما في الأمراض ونحوها فإنه
يترتب عليها تعظيم الأجور وهكذا قال صلى الله عليه وسلم أشدكم بلاء
الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل وقال الإمام القسيري ليس كالأحد
أهلا للبلاء إذ البلاء للأولياء وأما الأجانب فيجاءونهم ويحلي بهم
وروي أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يتزوج بامرأة جميلة فقبل أنها لم
تقرض فاعرض عنها وحكي عن عمار بن ياسر تزوج امرأة لم تقرض فطلبها
فإن قيل إن تعظيم أجورهم لا يتوقف على وقوع تلك الأمراض بهم أي
بجواز أن الله تعالى يعظم أجورهم بدون ذلك أجب بأنه تعالى لا يسل
عما يفعل **قوله** أو لتشريع أي تشريع الأحكام لنا لأجل أن تعلموا كما
علمنا أحكام السهو في الصلاة من سهوه صلى الله عليه وسلم فيها لا يقال
التشريع كما يحصل بالفعل يحصل بالقول **قوله** ~~لأننا نقول~~ لأننا نقول لا
الفعل أقوى من دلالة القول لأنه قد يعتقد المكلف في القول أن يترتب
فيخالفة كان يعيد الصلاة من أولها إذا سهر في قهرها ولا يقتصر على السجود
محتجا بأنه لو لا أنه ترخيص بالفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأما العقل
فلا يمكن فيه ذلك لأنه لا يعدل أحد عن فعله صلى الله عليه وسلم وأما القول
بعد رؤيته أو ثبوته إذ لا يفعل صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا الأفضل
قوله أو لتسلي عن الدنيا أي تسلي غيرهم عنها وذلك أنه إن رأى قوما
هو آلاء الله الكرامة الذين هم خيرة الله من خلقه وصفوته من
عباده ما وقع لهم من تلك الأعراض تسلي ويصبر عنها والدنيا بضم
الدال وكسر صا والمراد منها هنا الأموال وتوابعها كالجاه والنحو
الراحة واللذة وما قوله وعدم رضاه بها دار جزاء الخ فالمراد بها
ما بين السعاد والأرض أو جملة العالم **قوله** التنبه لحسنه قد علم

الله تعالى

التي تنبه أي تنبه غيرهم لحقارة قدرها عنده تعالى وذلك أنه
إذا ارادهم معرضين عنها أمراض العاقل عن الجيفة تنبه ويتعظ لحقارة
عند الله ولذلك قال صلى الله عليه وسلم الدنيا جيفة قذرة وقال
صلى الله عليه وسلم لو كانت الدنيا ترزق عند الله جناح بعوضة
ما سقى الكافر منها جرة ماء وقال صلى الله عليه وسلم خلأها بالابن
عمر والمراد ما يوهه وغيره لكن كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبل
زاد الترمذي وعد نفسك من أهل القبور والغريب هو الذي قدم
بلدا لا يمكن له فيها ولا أهل فقاس الذل والمسكنة في غربته وتعلق
قلبه بالرجوع إلى وطنه ولما كان الغريب قد يتيم في بلاد الغربة اضرب
عنه بقول أو عابر سبل أي بل كن مثل المار في الطريق لأجل أن يصل
إلى وطنه وبينه مفاوز وبها لك فقل له إن يتيم لحظة وقوله وعد
نفسك من أهل القبور كناية عن ملاحظة الموت وعدم طول الأمل وقد
بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أسامة بن زيد اشترى جارية
إلى شهر فقال صلى الله عليه وسلم إن أسامة والله لطويل الأمل ثم قال
ما وقعت قديمي وظنت أنني أضربها حتى أقبح ولا فتكت عيني وظنت
أنني أغمصها حتى أقبح ولا لقيت ليمت وظنت أنني أسبغها حتى أقبح
والذي نفسي بيده إنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين وأخرج
ابو نعيم عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله لا أحب الموت قال لك مال قال نعم قال صلى الله عليه
وسلم قدمه فإن قلب المؤمن مع ماله إن قدمه أحب أن يلحقه وإن
أخره أحب أن يتأخر عنه **قوله** ~~لأننا نقول~~ لأننا نقول في الدنيا إنما هو
في الدنيا الشاغلة عن الله تعالى وعليها يحمل قوله صلى الله عليه وسلم
الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه أي من التسبيح

والعقيد / ما الدنيا التي لم تشغل عنه تمت فلا ذم فيها بل هي بحسب
وعليه يحل قول علي الله عليه وسلم نعم الدنيا سطة المؤمنين بها
يصل اليه الخير وبها ينجو من الشر وبذلك يعلم انها ليست بمحودة
لذاتها ولا مذمومة لذاتها وقال الزمخشري في ذمها حيث قال
صفت الدنيا لا اولاد الزنا * ولكن يحزن ضربا او غنا *
وهي للمعري غنا * غنا الحر لعمري غينا *
ومرادها الحر كمال الاخلاق حسن الفعل طيب الاصول وهو المراد بقول الشاعر
سالت الناس عن خل وفي * فقالوا ما الي هذا سبيل *
تمكك ان ظفرت بنيل حر * فان الحر في الدنيا قليل *
وهو المراد ايضا بقول الشافعي رضي الله عنه وارضاه
الحر من راعي وداد لحظة * وانتهى لمن افاده لفظ قوله
وعدم رضاه بها الخ معطوف على دخول اللام في قوله لحظة قدما الخ
من عطف الميب على السبب فالحظة قدرها عند الله تمت لم يرضها
دار خراء لا بنيانية واوليانية اذ لو رضىها دار خراء لما حاسم منها مع
اهم اكثر الخلق عبادة واشدهم طاعة **قوله** باعتبار احوالهم فيها
الخ متعلق بكل من التلي والتب ويصح ان يكون متعلقا بكل من
الافعال الاربعة على وجه التنازع وقد رتبهم انه متعلق بقوله
وعدم رضاه بها وفيه بعد لا يخفى **قوله** ويجمع معاني هذه العقائد
الخ كما ارفى الكلام على ما يجب على المكلف معرفته تمام الفائدة ببيان
فضل الكلمة المشرفة التي هي كلمة التوحيد فقال ويجمع معاني هذه
العقائد الخ واصافة معاني كما بعده للبيان اي معان هذه العقائد
جمع عقيدة بمعنى مستقيدة فبيلة بمعنى منتحلة وقوله كلها لها
بالنصب على انه توكيد للمعاني واما بالجر على انه توكيد لهذه العقائد

وقوله

وقوله قول لا اله الا الله فاعلى لقوله يجمع لكن على تقدير مضاف اي معنى
قول لا اله الا الله الخ لان الجماع لما ذكرنا غما هو المعنى لا اللفظ والقول
بمعنى المقول واصافة لما بعده للبيان اي يقول هو لا اله الا الله الخ
ووجه جمع معاني ذلك المعاني هذه العقائد انه يستلزمها كما سيوضحه
المصنف والمستلزم الموازن مستعدة يصح وضعه بجمعه لها واعلم انه
لم يختلف في ان خبر لا في الكلمة المشرفة محذوف وانما اختلف هل
يقدر من مادة الوجود او من مادة الامكان والمختار الثاني لكن استلزم
بانه لا يستفاد من الكلمة المشرفة ثبوت الوجود له تمت لانه يصير
المعنى لا اله ممكن الا الله فانه ممكن وهل هو موجود لا يستفاد ذلك
واجب بانه المقدر من الجملة انما هو نفي امكان غيره لا اثبات الوجود له
تمت لان وجوده تمت بسلم الثبوت والمشهور ان الاستثناء متفعل
لان المستثنى منه كلي يشمل المستثنى وغيره وقيل انه منقطع لانه يجب
على المتكلم بهذه الكلمة ان يلاحظ ان النبي متوجه على ما عده تمت
وجح فالمتثنى منه غير شامل للمستثنى وقيل انه لا متصل ولا منقطع
فالخلاف في ذلك على احوال ثلاثة **قوله** اذ معني الالهية الخ قليل
لقوله ويجمع معاني هذه العقائد الخ ولما نزع المصنف على ذلك قوله ومعني
لا اله الا الله الخ لانه يلزم من كون معني الالهية استغناء الاله عن
كل ما سواه وافتنار كل ما سواه اليه ان معني الاله المستغني عن كل ما سواه
المستغني اليه كل ما عده واذا كان معني الاله ما ذكرنا كان معني لا اله الا الله
لا مستغني عن كل ما سواه الخ فتلخص ان معني الالهية استغناء الاله عن
كل ما سواه الخ ومعني الاله المستغني عن كل ما سواه الخ ومعني لا اله الا الله
لا مستغني عن كل ما سواه الخ هذا ما ذكره المصنف هنا والمشهور ان معني الاله
كون الاله معبود حتى ويلزم من ذلك استغناء الاله عن كل ما سواه الخ ومعني

الاله المعبود بحق ويلزم من ذلك انه مستغني عن كل ما سواه الخ واذا كان
 معني الاله ما ذكر كان معني لا اله الا الله لا معبود بحق الله ويلزم من ذلك
 انه لا مستغني عن كل ما سواه الخ اذا علمت ذلك علمت ان ما ذكره المفسر من
 التفسير تفسير باللازم لا بالمعني المطابق وانما اختار التفسير باللازم
 لانه اندراج معاني المقاريد المذكورة فيه اظهر منه في المعني المطابق و
 بذلك اندفع ما ادعاه بعض الفرق المائلة من ان المهم لم يعرف معني
 الكلمة المشرفة والا لما فسر بها ما ذكر **قوله** لا مستغني عن كل ما سواه الخ
 هكذا في كثير من النسخ بفتح الياء من غير تنوين وفيه ان ذلك شبه بالمفاد
 محققه الصريح التنوين كما في بعض النسخ الا ان يقال انه جار على طريقة
 البعدا دين الذين يجرون الشبيه بالمخاف مجري المفرد في ترك تنوينه
 او يقال ان قوله عن كل ما سواه ليس متعلقا بذلك حتي يكون شيا باللفظ
 بل متعلق بمحذوف والتقدير لا مستغني يستغني عن كل ما سواه **القول**
 ومفتقر اليه الخ بالرفع او النصب لا بالبناء لعدم تكرار لا فهو على حد قولهم
 لا رجل في الدار وامرأة بخلاف ما اذا تكررت كما في لا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم **قوله** كلما عداه عدل عن كل ما سواه مع اتحاد المعني
 بمجرد التثنية وقد تقدم تفسيره **قوله** اما استغناؤه جل وعز عن كل
 ما سواه الخ لما ذكر ان معني الالهوية التي انزدها المولي سبحانه وتعالى
 استغناؤه عن كل ما سواه واقتدار كل ما سواه اليه اخذ بسبب ما اند
 تحت كل من المقاييد المتقدمة وانما قدم الاستغناء على الاقتدار لان
 الاول وصفه نفسه والثاني وصف ما سواه **قوله** فهو يوجب له تعالى
 السر في تغييره تارة بقوله يوجب وتارة بقوله يؤخذ ان العقيدة ان
 كانت من قبيل الواجب يعبر فيها بالاول تبينها على انها واجبة واذا كان
 من قبيل الجائز يعبر فيها بالثاني تبينها على انها جائزة كذا قال بعضهم

وفي

وفيه نظر كما يعلم مما ياتي **قوله** والقيام بالنفس اعترض بان يلزم على
 جل الاستغناء مستلزما للقيام بالنفس استلزام الشئ لنفسه لا من
 تغير القيام بالنفس الاستغناء عن المحل والمخصص واجب بان الاستغناء
 الذي فسر به القيام بالنفس خسر من الاستغناء عن كل ما سواه لانه يشمل
 الاستغناء من غير المحل والمخصص **قوله** ويدخل في ذلك اي في التنزه عن
 النقايص واشار بالتعبير بقوله ويدخل اليه علم لشمول ما ذكر وغيره
 كوجوب القدم والبقا وغيرها **قوله** وجوب السمع له تمت والبصر والكلام
 اي ولو انهما وهي كونه تمت سمعا وبصرا وشكلا اذا علمت ذلك تعلم
 انه اندرج في استغناؤه تمت عن كل ما سواه احد عشر صفة من الواجبات
 والمحذورات فتنه **قوله** اذ لو لم يجب له هذه الصفات الخ هذا قياسا
 حذف المهم منه الاستثنائية التائيلة لكذا حياجه الي ذلك باطل لما فا
 للاستغناء وبيان ذلك تفصيلا ان تقول لو لم يجب له الوجود لا احتاج الي
 المحرك والاحتياج ينافي في الاستغناء ولو لم يجب له القدم لا احتاج الي المحرك
 والاحتياج ينافي في الاستغناء ولو لم يجب له القيام بالنفس بمعنى الاستغناء
 عن المحل لا احتاج اليه والاحتياج ينافي في الاستغناء ولو لم يجب له التنزه عن
 النقايص لا احتاج اليه من يدفع عنه النقايص والاحتياج ينافي في الاستغناء
 وعلم من ذلك ان قوله الي المحرك او المحل او من يدفع عنه النقايص على التوزيع
 فالاول بالنسبة للوجود والقدم والبقا والمخالفة للمحاذات واحد شئ
 معني القيام بالنفس والثاني بالنسبة لشقه الآخر والثالث بالنسبة للتنزه
 عن النقايص وانما استفت هذا الدليل العقلي في السمع وما بعده ح ان
 القول عليه في ذلك انما هو الدليل العقلي كما مر لان الاندراج انما ياتي
 على الدليل العقلي لا العقلي كما هو واضح **قوله** ويؤخذ منه اي من استغناؤه
 جل وعز عن كل ما سواه وقوله ايضا اي كما اخذ منه ما تقدم وقوله تنزهه

تسأل الخ لا يخفى انه مما يندرج تحت المخالفة للمواد وقد تقدم ذكرها
 وانما يضر عليه المص مع الاندراج المذكور لمزيد الاهتمام به دفعا لوجه
 عدم اندراج ذلك في كلمة التوحيد **قوله** عن الاعراض جمع عرض وهو
 المصلحة المترتبة على الفعل او الحكم من حيث كونها مقصودة منه بخلاف
 الحكم كما تقدم **قوله** والالزم الخ يؤخذ منه قياس استثنائي نظمه هكذا
 لو لم يكن متنزها عن الاعراض في افعالها واحكامها لزم افتقاره لت
 الي ما يحصل غرضه لكن التالي باطل واذا بطل التالي بطل المتقدم وثبت
 نقيضه وهو المطلوب فتأمل **قوله** الي ما يحصل غرضه اي فعل او حكم يحصل
 مقصوده ويطلبه **قوله** كيف اسم استفهام على وجه التخييل والاول في قول
 وهو جل وعز للحال اي كيف يصح ذلك والحال انه جل وعز الغني عن كل ما سواه
قوله ويؤخذ منه اي من استثنائه جل وعز عن كل ما سواه وقوله ايضا
 اي كما اخذ منه ما تقدم وقوله انه لا يجب عليه لا يخفى انه اشارة الى عتيدة
 الجائز وظاهر صنيعة ان قصده بذلك ابطال وجوب فعل شئ او تركه
 عليه من غير التقات الي كون ذلك غرضا اولاه وهو المتبادر لكن صرح المص
 في شرحه بان الغرض من ذلك ابطال احد قسمي الغرض وبيان ذلك ان
 الغرض على قسمين احدهما مصلحة تنفذ عليه تس والآخر مصلحة تنفذ
 على خلقه وكلاهما محال وقد تقدم ابطال الاول في قوله ويؤخذ منه ايضا
 تنزهه تس عن الاعراض الخ والقرينة على انه اراد خصوص الاعراض العارية
 عليه تس الاضافة الي الضمير في قوله الي ما يحصل غرضه ولذا اشار الي ابطال
 الثاني بقوله ويؤخذ منه ايضا انه لا يجب الخ على ما صرح به المص في شرحه
 وعلى فرض ان قصده ذلك يكون الكلام مشكلا لان الغرض كما تقدم هو
 المصلحة المترتبة على الفعل او الحكم من حيث كونها مقصودة منه وحينئذ
 فلا بد من شيئين الغرض وما قصد منه ذلك الغرض ولم يذكر المص الا الثواب

فيقال

فيقال ويقال اين الغرض وما قصد منه ذلك الغرض اجيب بان المراد
 من الثواب مقدار من الجزاء وهو غير الفعل الذي تعلقه العدة به المسمى
 بالاثابة فالغرض هو الاول وما قصد منه ذلك الغرض هو الثاني وعلى تقدير
 ان يراد بالثواب الاثابة فلا مانع من كونه غرضا مقصودا من الفعل
 وهو خلقه تس الطاعة التي ترتب عليها الثواب اذ لا يمنع ترتيب فعل
 على فعل اخر ومع ذلك كله فهو غرض مناسب لظاهر صنيع المتن كما علمت و
 للمتنق انما هو الوجوب المستفاد من العقل اخذ من قوله اذ لو وجب الخ
 واما الوجوب المستفاد من الشرع فهو ثابت لا منفي فالثواب مثلا جائز
 في حقه تس عقلا لكنه واجب شرعا لانه قد ورد الوعد به في الكتاب والسنة
قوله اذ لو وجب الخ اشار بذلك الي قياس استثنائي نظمه هكذا لو وجب
 عليه تس شئ منها لكان جل وعز يفتقر الي ذلك الشئ ليتكلم به لكن
 تس التالي بطل المتقدم وثبت نقيضه وهو المطلوب فتدبر **قوله** مثلا
 تاكيد فمفاد الكاف كما هو ظاهر **قوله** اذ لا يجب في حقه تس الخ تعليل للملازمة
 في الشرطية **قوله** كيف وهو الخ فيه ما تقدم قريبا فتدبر **قوله** افتقار كل ما
 سواه اليه الخ هذا متقابل لقوله فيما تقدم اما استغناؤه جل وعز عن
 كل ما سواه الخ **قوله** فهو يوجب له تس الحياة اي ولازمها وهو الكون حيا
 وهكذا الباقي فهو يوجب له تس الحياة ولازمها والعدة ولازمها والآراء
 ولازمها والعلم ولازمه وسينكرانه يوجب له تس الوحدة اية فالجمله تسعة
 واذا اوجبت هذه الصفات استحالة اصدادها وهي تسعة ايضا فاذا ضمت
 التسعة الاولى للاحد عشر الواجبة التي تضمنها الاستفناء حكمت الواجبات
 التي ذكرها المص واذا ضمن التسعة الثانية للاحد عشر المستحيلة التي ذكرها
 المص وقد اشار الي الجائز فيما تقدم بقوله ويؤخذ منه ايضا انه لا يجب عليه
 تس الخ فكل الواجب في حقه تس والمستحيل والجائز كما سيذكره المص بقوله

فقد بان لك تضمن قول لا اله الا الله للأقسام الثلاثة **قوله** وعموم القدرة
والارادة والعلم لا يخفى ان وجوب عموم هذه الصفات فرع عن وجوبها نفسها
وحج في كلام المصنف دعوتان الاولى ان افتقار كل ما سواه اليه لوجبه في هذه
الصفات نفسها والثانية انه يوجب عمومها بجميع المتعلقات وهي الممكنات بالنسبة
للمقدرة والارادة وجميع الواجبات والجايزات والمستحلات بالنسبة للعلم لكن
الدليل الذي ذكره المصنف قوله اذ لو انتفى الخ انما ينتج الدعوة الاولى فقط اذ
اللازم علي انتفا عمومها عدم وجود بعض الحوادث وذلك البعض هو الذي
تتعلق به هذه الصفات واما البعض الذي تعلقت به فلا مانع من وجوده
الا ان يقال الغرض استوي جميع المتعلقات فالمتعلق ببعض ترجيح بل لا مانع
فيلزم علي انتفا عمومها عدم وجود شيء من الحوادث فتأمل **قوله** اذ لو انتفا شيء منها الخ
اشار بذلك الي قياسي نظرها هكنا لو انتفا شيء من هذه الصفات لما امكن ان
يوجد شيء من الحوادث لكن عدم امكان وجود شيء من الحوادث باطلا اذ لو لم يكن ان
يوجد شيء من الحوادث لما افتقر اليه شيء لكن عدم افتقار شيء اليه باطل كيف وهو
الذي يفتقر اليه كل ما سواه **قوله** لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث انما يعبر عنه بالامكان
لان نفيه يبلغ في نفي الوجود ووجه لزوم عدم امكان لزوم شيء من الحوادث
لا انتفا شيء من هذه الصفات انه لو انتفت الحياة لا انتفا باقية بلا سائر الصفات
لانها شرط فيها واذا انتفا باقية لزم العجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث ولو انتفت
القدرة او عمومها لزم العجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث علي ما تقدم ولو انتفت
الارادة او عمومها لزم العجز لا انتفت القدرة لانها فرع عن الارادة في التحصيل ولو انتفت
القدرة لزم العجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث ولو انتفى العلم او عمومها لانتفت
الارادة لانه لا يتفكر ارادة من غير علم واذا انتفت الارادة انتفت القدرة لانه لا
ما تقدم قوله فلا يفتقر اليه شيء فيه اشارة الي القياس الثاني وقد تقدم تقريره **قوله**
وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه قد سبق الكلام عليه غمرة فلا تفعل **قوله** ويوجب له

تت

تت ايضا اي كما اوجب ما تقدم **قوله** اذ لو كان معه ثمان في الالهوية
لما افتقر الخ اشارة بذلك الي قياس استثنائي نظمه هكذا لو كان معه
ثمان في الالهوية لما افتقر اليه شيء لكن عدم افتقار شيء اليه باطل كيف وهو
الذي يفتقر اليه كل ما سواه ولا يخفى ما في هذا الدليل من القصور لعدم التعريف في
لباق الكون وقوله اللزوم عجزها الخ اي حين اذ كان معه ثمان في الالهوية
لزوم عجزها الخ انه لا يخلو فاما ان يستغنى واما ان يختلفا وعلي كل يلزم عجزها
اما الاول فلانه يلزم عليه اجتماع مؤثرين علي اثر واحد ان اوجده معا وتحصل
الحاصل ان اوجده مرتبا واما الثاني فلانه يلزم عليه اجتماع التقيضين اذ نفذ
مرادها وان نفذ مراد احدها دون الاخر كان الذي قبله لم ينفذ مراده عا غيرا فيكون
الاخر كذلك لا تعقاد المماثلة بينهما ووجه ثبت العجز لهما وكذا لو لم ينفذ مراد كل
منهما كما هو ظاهر **قوله** ويؤخذ منه اي من افتقار كل ما سواه جل وعلا وقوله ايضا
اي كما اخذ منه ما تقدم وقوله حدوث العالم اي ما سوي الله تعالى ولا يخفى ان
هذا زائد علي القياس لكنه مما يتعلق بها والغرض من ذلك الرد علي الفلاسفة
وهم قوم كفار من الروم كانوا من اهل يونان وكانوا اهل حكمة وعقل واخذ في
الترييض والتزهد وكان رئيسهم الفيلسوف قال ابن الصلاح ولم يكن عالما وما
بعث في سيرة السلام في زمانهم دعاهم الي شريعة فابوا واسكروا وقالوا نحن
في غيبة عما عندك فانا نتولى ما نتولى وزيادة وقالوا يقدم العالم لكن انما
قالوا يقدم اصوله وهي العناصر الاربعة الماء والتراب والهوى والنازوة
اشيئا منه **قوله** باسره هو كناية عن شمول الحدوث للعالم كله فمعناه التقييم
وهو في الاصل اسم للجبل الذي يربط به الاسير فاذا ذهب قيل ذهب باسره
اي باجمعه حتي الجبل الذي يربط به **قوله** اذ لو كان شيء منه قدما الخ اشارة
الي قياس استثنائي نظمه هكذا لو كان شيء منه قدما لكان ذلك الشيء
مستغنيا عنه تعالى لكن الثاني باطل وهو كونه ذلك الشيء مستغنيا عنه

تفت كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه **قوله** ويؤخذ منه ايضا
اي افتقار كل ما سواه اليه جل وعلا وقوله ايضا اي كما اخذ منه ما تقدم و
قوله ان لا تأثير لشيء الخ لا يخفى انه ذلك ما خوذ من الوحدة كما تقدم التبيين
عليه في الكلام عليها وانما صرح به المصنف لرد صريح على الفرق الفاضلة فيهم
الله تعالى وقد تقدم ان الناس في ذلك على اربع فرق الاولى يعتقد ان
النار والسكين مثلا تؤثر بطبيعتها وذااتها وهذه الفرق لا نزاع في كفرها
والثانية تعتقد ان النار والسكين مثلا تؤثر بقوة جعلها الله فيها وهذه
الفرقة اختلف في كفرها والاصح عدم الكفر كما قيل في المعتزلة القائلين بان
المبدئ يخلق افعال نفسه بقوة خلقها الله فيه والثالثة تعتقد ان التأثير
ليس الا الله تعالى لكن تعتقد السلازم بين النار والسكين مثلا وبين اثارها
وهذه الفرق ليست كاخرة لكن رعاها ذلك الاعتقاد الي الكفر لانه قد
يؤثر بها الى اذكار الامور الخارقة للعادة كمجرات الانبياء عليهم الصلاة و
السلام وكعبك الاجساد والرابعة تعتقد ان التأثير ليس الا الله تعالى
وتعتقد ان مكان التخلّف بين النار والسكين مثلا وبين اثارها وهذه الفرق
هي الناجية ان شاء الله تعالى فالاعتقاد الصحيح ان لا تأثير لشيء من
هذه الامور مع امكان التخلّف فقد توجد النار ولا يوجد الاحراق كما وقع
لسيدنا ابراهيم حين رمي بالمنجنيق في النار وحفظه الله تعالى منها وقد انزل الله
تعالى له جبريل في تلك الحالة وقال لك حاجتنا الى اما اليك فلا فامره بالمدعا
فقال علمه بما لي يعني عن سواي وهذا انما كان عند غلبة الحقيقة عليه فلا
ينافي في مشروع المدعا في مواضع كثيرة من الكتاب والسنة وكوضوح ذلك ان
من اصطفاه الله تعالى قد تغلب عليه الحقيقة فيكفي بعلمه تعالى عن المدعا
وغيره وقد تغلب عليه الشريعة فيدعوه تعالى وقد توجد السكين ولا يوجد القطع
كما في قصة اسمعيل بناء على ان اياه من السكين على مذبحه والصحیح انه لم يقع

منه الا مجرد الهم على ذلك **قوله** من الكليات جمع كل شئ او كل شئ لكن
لما كان المراد به ما لا يعقل من الاسباب العادية جمع بالالف والتثنية **قوله**
في اثر ما اي اثر كان فما اسمية صفة للاثر اي بها للدلالة على العموم
كما تقوم نظيره **قوله** والا لزم الخ يؤخذ منه قياس استثنائي نظمه هكذا
لو كان كشيء من الكليات تاثير في اثر ما لزم ان يستغني ذلك الاثر عن
سوا ما قبله وعز ذلك التالي وهو استغناء ذلك الاثر عنه تعالى باطل
كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه **قوله** عموما وعلى كل حال لم يتقرر للمصنف
لذلك في شرحه لكن سئل عن ذلك فيقول لم ما اردت بقولك عموما وعلى كل
حال فقال عموما في جميع الزوات وعلى كل حال في جميع الصفات اه وتبين
فالحمل على ذلك لكونه ارادة المصنف اولي وان امكن تفسيرها بغير ذلك كان يقال
عموما اي سواء كان مما يقارنه سبب عادي كالشجر والري او لا كخلق السماء
والارض وعلى كل حال اي من حالتي الوجود والعدم فامكن يفتقر اليه تعالى في
الحالين اما في حالة العدم فلا يحتاج اليه تعالى في ايجادها واما في حالة الوجود
فلنا ان قلنا ان العرض لا يبيح زمانين افتقر الممكن اليه تعالى فامدادا
بالاعراض التي لولا تفاعلها عليها لا انعدمت وان قلنا بان العرض يسبق
زمانين فالكثرة هو الرابع افتقر الممكن اليه تعالى ايضا في دوام وجوده بناء
على المختار من ان متشأ افتقر الممكن الامكان اي استوي نسبتا للوجود
والعدم اليه بالنظر لذاته وان هذا الوصف لا يفارق فلو كان يفتقر اليه تعالى
كل لحظة في ترجيح وجوده على عدمه واما على مقابلة ان متشأ افتقاره
الحديث اي الوجود بعد عدم فلا يفتقر اليه تعالى في دوام وجوده ضرورة ان
هذا الوصف اعني الوجود بعد عدم قد حصل فلو احتاج بعد حصوله لزم حمل
الحاصل **قوله** هذا ان قدرت الخ اسم الاشارة عايد لكونه ذلك ما خوذ من
الافتقار كل ما سواه اليه تعالى وهو بتداعجه محذوف والتقدير هذا ثابت او

حاصل ان قدرت الخ والمعنى محل كونه عدم التأثير لشي من الكائنات
 في اثر ما خوذ من افتقار كل ما سواه اليه تمت ان قدرت الخ **قوله**
 يؤثر بطبعه اي بذاته وحيث ينفذ لا بقوة او دعها الله فيه **قوله** اما
 ان قدرته مؤثرا بقوة جعلها الله فيه اي ولو نزعها منه لم يؤثر وقوله كما
 يزعمه كثير من الجمله اي من عامة المؤمنين فانهم يعتقدون ان الاسباب العادية
 تؤثر بقوة جعلها الله فيها ولو نزعها منها لم تؤثر فان المراد بالجملة
 عامة المؤمنين كما علمت وليس المراد بهم المعتزلة لانهم لا يقولون بان
 الاسباب العادية تؤثر بقوة جعلها الله فيها وانما يقولون بان البدن يخلق
 افعال نفسه بقوة خلقها الله فيه وايضا لا يحسن التعبير عنهم بالجملة كما
 قرره بعض الافاضل **قوله** فذاك محال جوابا ما واسم الاشارة عاين
 لكون شي من الكائنات مؤثرا بقوة جعلها الله فيه وقوله ايضا اي كما ان يكون
 شي منها مؤثرا بطبعه محال وحق المقابلة ان يقول فلا يكون لعدم ما خوذ
 من افتقار كل ما سواه اليه تمت بل من استغناءه جل وعز عن كل ما سواه كما
 هو ظاهر والحاصل ان قدرت ان تاثير شي من الكائنات بطبعه فعدمه
 ما خوذ من افتقار كل ما سواه اليه تمت والالزم ان يستغنى ذلك الاثر
 عن مولانا جل وعز كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه وان قدرت ان تاثير
 شي من الكائنات بقوة جعلها الله فيها فعدمه ما خوذ من استغناءه تمت
 عن كل ما سواه والالزم افتقاره في ايجاد بعض الافعال اليه واسطة كيف
 وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه والفرق بين هذين التقديرين ان الثاني
 في الاول لا يتوقف على مشيئة الله تمت واختياره لان ما كان بالهيج لا يتوقف
 عليه لك فلم فيه ان الاثر في الاول مستغنى عن الله تمت ولم يلزم افتقاره
 تمت الي واسطة بخلافه في الثاني فانه يتوقف على مشيئة الله تعالى
 واختياره حتي يخلق القوة في الاسباب العادية فصار الفعل من هذه الهيئة

مراد الله تمت ولزم افتقاره في ايجاد بعض الافعال اليه واسطة
 ولم يلزم ان الاثر مستغنى عن الله تمت فتدبر **قوله** لانه اي محال وان
 وقوله يصيرح اي حين اذ قدرته مؤثرا بقوة جعلها الله فيه ويؤخذ من ذلك
 كبري القياس القائلة لو قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بقوة جعلها الله
 فيه لصار حينئذ اي حين اذ مولانا جل وعز مستغنى في ايجاد بعض الافعال اليه
 واسطة باطل ثم علل ذلك بقوله لما عرفت الخ فصار نظم القياس هكذا لو
 قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بقوة جعلها الله فيه لصار حينئذ مولانا جل
 وعز مستغنى في ايجاد بعض الافعال اليه واسطة باطل لما عرفت الخ **قوله**
 فقد بان لك منزع علي البيان السابق من قوله اما استغناؤه جل وعز
 عن كل ما سواه اليه هنا **قوله** تضمن قول لا اله الا الله اي تضمن معنى قول
 لا اله الا الله فهو علي تقدير مضاف لان التضمن لذلك كونه بحيث يؤخذ منه
 علي ما تقدم بيانه وليس المراد به دلالة التضمن اليه هي دلالة اللفظ علي
 جزا المعنى كما لا يخفي **قوله** الاقسام الثلاثة اي لانه ان ذبح تحت استغناؤه
 تمت عن كل ما سواه احد هذين الواجبات وهي الوجود والعدم والبقاء والخلو
 للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر والكلام ولو ازمها كما اشار اليه ذلك
 فيما تقدم بقوله اما استغناؤه عن كل ما سواه فهو يوجب له تمت الوجود والعدم
 الخ وقد اذبح تحت افتقار كل ما سواه اليه تمت باقرها كما اشار اليه فيما تقدم
 بقوله واما افتقار كل ما سواه اليه جل وعلا فهو يوجب له تمت الحياة الخ ومعلوم
 ان اذا وجبت هذه الصفات استحالت اعدادها وقد اذبح ايضا تحت الاستغناء
 الجانبي كما اشار اليه فيما تقدم بقوله ويؤخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تمت فعل
 شي من الممكنات الخ فتدبر **قوله** وهما الاقسام الثلاثة المذكورة **قوله** واما
 قولنا محمد رسول الله الخ هذا مقابل لمخزوف والتقدير اما قولنا لا اله الا الله فيقول
 فيه ما تقدم واما قولنا محمد رسول الله الخ **قوله** فيدخل فيها في معناه لان القول

ليس في مجرد القول بل في معناه وقوله الإيمان الخ أي الصديق بذلك فلا يخفى
أن ذلك زائد على المقصود من بيان مذابح العقائد المذكورة فيها تكلمت
ذلك فالمقصود في الحقيقة قوله ويؤخذ منه وجوب صفة الرسل الخ **في سائر**
الأنبياء أي بحكمهم أو بأبائهم لأن سائرهم أخذ من السور كان بمعنى جميع لما فيه من
معنى الأحاطة وأن أخذ من السور كان بمعنى باقي لأن معنى السور البقية
ومن سور المؤمنين شفا وقد تقدم أنه اختلفت الروايات في عددهم وفي رواية
أنهم مائة الف وأربعة وعشرون الف وفي رواية وخمسة وعشرون الف وفي رواية
أنهم الف الف ومائة الف وأربعمائة الف وأربعة وعشرون الف والصحيح
الأساك عن حصرهم في عدد لأنه ربما أدى إلى إثبات النبوة لمن ليس كذلك أو
الذي يغير ما عن هو كذلك فيجب الإيمان بأن الله أنبياء علي الأجل الأربعة
وعشرين فيجب معرفتهم على التفصيل كما أشار لذلك بعضهم بقوله
حتم علي كل ذي التكليف معرفة **•** يا بنياء عليا لتفصيل قد علموا **•**
في تلك حجتنا منهم ثمانية **•** من بعد عشرين بقي سبعة وهم **•**
أدريس هود شوب صالح وكذا **•** ذا الكفل آدم بالخيار قد ختموا **•** وللاية
وهم اجسام لطيفة بالنعون في الكثرة إلى حد لا يعلمه إلا الله تعالى سقر الله
تعالى ما دونها فما أخبروا عنه تعالى لا ياكلون ولا يشربون ولا يتكلمون ولا
يتوالدون ولا يناسون ولا تكتب أعمالهم ولا يحاسبون ويحشرون من الأنبياء والجن
ويدخلون الجنة ويستقيمون فيها بما شاء الله وقيل يكونون فيها كما هم في الدنيا
فلا ياكلون ولا يشربون بل يلهون التيسير والتعديس فيجدون فيه ملاجيد
أهل الجنة من لذة الطعام والشراب ويجوز عليهم الموت لكن لا يموت أحد منهم قبل
النفخة الأولى بل بها الأحملة العرش والروس الأربعة فأنهم يموتون بها
وأخرى يموت ملك الموت لا يموت الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ولا
ذلك ما ينقل عن هاروت وماروت إنما ينقله المورخون عن الأسراليات أي

كتب

كتب اليهود والنصارى ولم يصح فيها خبر كما قاله المنصور وما يذكره كذبة
المؤرخين من أنها عوقبا ومسخا كذب وزورا يجوز اعتقاده بل الذي
يجوزنا اعتقاده أن تعلمها السحر لم يكن لأجل العمل به بل للتحذير منه ولتفهم
الفرق بينه وبين المعجزة فإنه قد وقع أن السحرة كثروا بسبب استعارة السحر
وتعليمهم إياهم فظن الجملة أن معجزات الأنبياء سحر فأنزل الله ليعلم الناس
كيفية السحر ليفهم الفرق بينه وبينها هذا كله بناء على أنها كانت ملكية وقيل
أنها كانتا رجلين صالحين وسميا ملكين لصلاحهما وقوله بالنعون في الكثرة إلى
حد لا يعلمه إلا الله تعالى فوجب الإيمان بهم على الأحوال الآمن ورد تيمنه باسم
المخصوص ونوعه فيجب الإيمان بهم تفصيلا فالأول كجبريل وميكائيل وإسرافيل
وعزرائيل وسكر ونيكر ورضوان ومالك والثاني كحكمة العرش والحفظة وهم
ملائكة موكلون بحفظ العبد قال تعالى لم يعطيت من بين يديه ومن خلفه
يحفظونه من أمر الله وذكر الآيات أنه يحفظ لابن عيسى أن كل آدمي يوكل به
حين وقوعه نطفة في الرحم إلى موته إربابا ملكا وتردد الجبريل والملك
حفظه أولا ثم جزم بأن الجن حفظه واستبعد القول بذلك في الآية قال
الأجهوري ولم أقف في الجن لغيره وكالجنة وهم ملائكة موكلون بكتابة ما
يصدر عن المكلف قولا واعتقادا أوها أو عزمها أو تقديرها خيرا أو شرا أو
مفارقتهم عند نحو الجماع لا تمنع من كتبهم ما يمدسح والمشهور أن لكل يوم
وليلة ملكين وقيل هما ملكان فقط يلزمانه ما دام حيا فإذا مات قاما على
قبره يسبحانه ويهللانه ويكبران إلى يوم القيمة إن كان مؤمنا ويلعنانه إلى
يوم القيمة إن كان كافرا واختلفوا في محلها من المكلف على خمسة أقوال فقيل
عانتاه وقيل ذنوبه وقيل شغفاه وقيل عنقه وقيل نأجذاه ورد في بعض
الآثار كما قاله العلامة اللقاني أن بعض الجنات يكتبها غير هذين الملكين
قوله والكتب السماوية أي المنزل من السماء في الواقع أو على لسان ملك

والمراد بها ما يشتمل الصحف وقد اشتملها مائة واربعه صحف شئت
ستون وصحف ابراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل التوراة عشرة والكتب
الاربعة التوراة والانجيل لمسي والزبور لداود والفرقان لسيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم كذا نقل بعض شراح الايسين عن الخطيب وقيل انها
مائة واربعه عشر صحف شئت خمسون وصحف ادريس ثلاثون وصحف ابراهيم
عشرون واختلف في عشرة فقل لادم وقيل لموسي والكتب الاربعة وهذا القول
ما نقل عليه القناري في شرح الرسالة حيث قال فائدة الكتب المنزلة من السماء
مائة واربعه عشر الى اخرها تقدم هذا والفرق بين الاسك عن حصرها في عدد يجب
اعتقاده ان الله انزل كتابا من السماء على الاجال نعم الكتب الاربعة بحسب مراتبها
تفصيلا **قول** واليوم الآخر الذي هو يوم القيمة وانما وصف بالآخر لانه اخر الايام
وقيل لانه لا ليل بعده واول من النسخة الثانية وقيل من المحرور قبل من الموت
وقيل رتبه بدخول اهل الجنة الجنة وبدخول اهل النار النار والمراد بالنسخة الثانية
نسخة البعث وهو احياء الابدان من القبور وذلك انه بعد موت الخلائق بالنسخة الاولى
وهي نسخة المصطفى وبين النسختين اربعون عاما غطى السماء كني الرجال الاربعة
يوما بشدة كافواه القمر بحيث يكون الماء من فوق الناس قدر اثني عشر ذراعا ثم يامر
الله الاجساد فتنبت كينات البقل حتى اذا تكاملت فكانت كما كانت يقول الله تعالى
ليحيي جبريل وميكائيل واسرافيل فياخذ المور وهو قرن من تور كهيئة البوق الذي
يرمز به لكنه عظيم كعرض السماء والارض كما في الحديث ثم يدعو الله نفس الارواح
ويلقيها في المور ويامر اسرافيل بالنفخ فتخرج الارواح مثل الخيل فتكسر
في الاجساد مشي اسم في الدرع وذلك هو المسمي بالنفث واما المحرور فهو سوق
الناس الى المحرور ونقل عن الثعلبي ان الناس في المحرور متفاوتة فمنهم الراكب
ومنهم الماشي على رجليه ومنهم من عشي على وجهه ومنهم من هو على صور القردة
ومنهم الزناة ومنهم من هو على صورة الخنازير ومنهم الذين كانوا يكونون السحرة والمكس

ومنهم

لم

ومنهم الاعمي وهو الجائر في الحكم ومنهم الاصم الاكم وهو الذي يعجب ببله
ومنهم من يمتنع لسانه وسيل اللسان من فمه وهم الوعاظ الذين يخالفوا
اعمالهم ومنهم المتطوع الايدي والارجل وهم الذين يؤذون الجيران ومنهم من
يصلب على جذوع من النار وهم السعاة بالناس الى السلطان ومنهم من هو
اشد تناسا من الجيف وهم الذين يقولون على اللذات والسهوات ويمنعون حق
الله من اموالهم ومنهم من يلبس جبة سابعة من قطران وهم اهل المكروه والنجس
والخيلاء ثم عند وصولهم الى المحرور يتفنون فيه وتصطف الملائكة محققين حوزهم
وتدنو الشمس من رؤسهم حتى ما يكون بينها وبينهم الا قدر ميل اي ميل المكمل
لا الميل المعروف فينشد المولع ويعظم الكرب فيتمنون الانصراف ولو للثاني
بعد طول الوقوف عليهم يلهون ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام هم الواسطة بين الله
وخلقه فيذهبون اليهم يتشنعون بهم واحد بعد واحد فينصل اي يقدركل منهم على
وقع منهم من صورة الخطيئة ويقول لست لها نفسي نفسي فاذا انتهى الامر للمرسل العظيم
والسيد الاكمل قال انا لها امي امي ثم يخرج ساجدا تحت العرش كسجد الصلاة فقال
يا محمد ارفع راسك وسل تقط واسفع تشفع فيرفع راسه فيفعل القضا وهذه
الشناعة العظيمة وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم وله شفاعات اخر بل وقوله
من باقي الانبياء والعلماء والالحية لانهم يتجاسرون على ذلك بسبب شفاعته صلى
الله عليه وسلم فهو الذي يفتح لهم باب الشناعة ثم بعد ذلك يجاسبون الامن
ورد الحديث باستنابيه فانه ورد انه صلى الله عليه وسلم قال يدخل الجنة من امي
سبعون الفا فقل هل استزدت ربك فقال استزدته فزادني مع كل واحد سبعين
الفا فقل هل استزدت ربك فقال استزدته فزادني ثلاث حشيات بيده وكما
قال او ثلاث دفعات من غير حصر وكيفيته مختلفة باختلاف احوالهم فانه السر
ومنهم الجهم ومنهم العيرون ومنهم التكريم ومنهم التوييح ومنهم الفضل ومنهم العول
ثم توزن اعمالهم الامن ورد النفس باستنابهم كالانبياء والملائكة وسائر من دخل

الجنة بغير حساب وفي وزن اعمال الكفار قولان والاصح انها توزن واما قوله
 تس فلا نفيم لهم يوم القيمة وزنا فعلى حذف الوصف اي عذنا نافعنا فمؤمنون
 ان الموزون الكتب التي هي صحايف الاعمال العالمة بصورة نورانية حسنة وتطرح
 في كفة الميزان فتشعل بنقل الله تعالى وتمور الاعمال السيئة بصورة ظلمانية تخبى
 وتطرح في كفة الظلمة فتخف بعدل الله تس قال بعضهم ان الله يخلق اجساما
 بعد الاعمال كما جاء به الاثر ايضا وظاهر كلام العلماء الماخوذ من الاثر ان خفة
 الميزان وثقله على كفة المؤمنين في الدنيا ما ثقل نزل الى اسفل ثم رجع الى
 عليين وما خف طاش الى اعلى ثم ينزل الى سجين ولذلك صرح القرطبي وقال
 بعض المتأخرين عمل المؤمن اذا رجع صعد سفلى سائر واما الكافر فسفل
 كفته لخلو الاخرى من الحسنات والاصح ان الميزان واحد لا تعد فيه وقيل لكل
 امه ميزان وقيل لكل مكلف ميزان وقيل للمؤمن موزن بعد خيراته وانواع
 حسنة فلملازمة ميزان ولصومه ميزان وهلم جرا ولا يرد على الاول قوله تعالى
 القسط لان جمعه في ذلك للتعظيم والذي ميزان به جميل في اخذ بمجوده ونظم
 الى لانه ويسكن اهل الجنة وهو على الصراط وقيل قبله ثم بعد ذلك يرد على القدر
 حتى الكفار على الاصح وقيل لا يرد على جميعه بل على بعضه ثم يساقطون
 في النار وهو جسر محدود على متن جهنم اوله في الموقف واخره على باب الجنة
 وطوله مسيرة ثلاث الآف سنة الف صعود والف هبوط والف استواء
 كذا قال مجاهد والفتاك وقال الفضل بن عياض يلفا ان الصراط مسيرة خمسة
 عشر الف سنة خمسة الآف صعود وخمسة الآف هبوط وخمسة الآف استواء وقال
 سيدي يحيى الدين بن العربي هو سبع قناطر مسيرة كل قطره ثلاثة الآف عام
 الف عام صعود والف عام هبوط والف عام استواء فيقال العبد عن الاعانة على
 القنطرة الاولى فان جاء به تاما جاز الى القنطرة الثانية فيقال عن كمال الصلاة فان
 جاء بها تاما جاز الى القنطرة الثالثة فيقال عن الزكاة فان جاء بها تاما جاز

الى

الرابعة فيقال عن الصيام فان جاء به تاما جاز الى الخامسة فيقال عن الحج والعمرة
 فان جاء بهما تاما جاز الى السادسة فيقال عن الطهر فان جاء به تاما جاز الى
 السابعة فيقال عن المظالم فان كان لا يعلم احدا جاز الى الجنة وان كان قصر في واحدة
 من هذه الخصال حبس على كل عتبة منها الف سنة حتى يقضي الله بما شاء وفي بعض
 الآثار ان يسأل في ثمانية عن صيام رمضان وفي الرابعة عن الزكاة فمجرد في
 اوله ويسكن اهل الجنة فيسأل عن ثمانية عن صيام رمضان وفي الرابعة عن الزكاة فمجرد في
 معصية وعن ثمانية عن صيام رمضان وفي الرابعة عن الزكاة فمجرد في
 الكسوة واين انفقوه والملايكة صافون عينا وشمالا يختطفونهم بالكلايب
 وهم شهوات الدنيا تصور بصورة الكلايب مثل شوك السعدان كما في الحديث
 وهو يفتح البيت المهملة بنت ذو شوك يثبت ببعض الجوار تقول له العامة شوك
 عثر امله رطب ثم يربس ويصلب ويتفانون في سرعة مرورهم عليه وبطئه بحسب
 تقادهم في سرعة اعراضهم عن الحرام وبطئه في ذلك كان اسرع اعراضهم عما هي الله
 تس كان اسرع مرورهم بعكسه وبطئه في ذلك كان مرورهم متوسطا
 فالكون من الذنوب يمرون كطرف العين وبعدهم الذين يمرون كالبرق الخاطف وبعدهم
 الذين يمرون كالطير وبعدهم الذين يمرون كالطرف السابق وبعدهم كاجود بقة الهائم
 ثم الذين يمرون عدوا ثم ترمي جوار وهو الذي تطول عليه سافة الصراط فيقول له
 ابطيت بي فيقول لم ابط بك انما ابط بك عملك ولوليت عرسا لمحمد مائة عرس
 وامة ثم موسى وامة يدعون نبيا نبي احمي يكون اخرهم نبي وامة كما في بعض الروايات
 وصح القرافي بتعا للمعز بن عبد السلام انه عريض وفيه طريقتان يعني يسرى فاهل
 السجادة يسلكهم ذات اليمين واهل الشقاوة يسلكهم ذات الشمال قال بعضهم
 والافهم انها تختلف في الضيق والسعة باختلاف احوال الناس كما ان المورور كذا والمورور
 انه ادق من الشعرة واحد من السيف وقدر الله صالحة لمورورهم عليه مع كونه ذلك والله
 اعلم قوله لانه عليه الصلاة والسلام جاء بتعديت جميع ذلك اي يدرم من التصديق

برسالة التصديق بجميع ما جاء به فقد التحق بذكرنا محمد رسول الله
الأيان بجميع الكتب الالهيات اي ما يتعلق بالاله وجميع النبويات اي ما يتعلق
بالانبياء وجميع السمعات من سوال القبر وعذابه والجنة والنار وغير ذلك **قوله**
كله تاكيد للمؤمن المستفاد من جميع **قوله** ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل الخ اي
لانه صلى الله عليه وسلم جاء بذلك ويلزم من التصديق برسالة المصدق بجميع
ما جاء به وقد صرح المصنف بوجوب الصدق واستحالة الكذب وأشار الى استحالة
الخيانة والكتمان بقوله واستحالة فعل المنهيات كلها ويلزم من استحالة الخيانة
وجوب الأمانة ومن استحالة الكتمان وجوب التبليغ فلم من ذلك الواجب في حق
الرسل وكذا المستحيل وسيدكر الجانز قد **قوله** واستحالة الكذب عليهم من عطف اللزوم
عليه المكروم لانه يلزم من وجوب الصدق استحالة الكذب كما لا يخفى **قوله** واللام يكونوا الخ
اي والواجب الصدق لهم فيستحيل الكذب عليهم لم يكونوا الخ ووجه ذلك ان الله تعالى قد أخبرهم
بخلق المعجزات على أيديهم ويحيا ان يكون خبره تعالى وفق علمه وهو عالم بكل شيء فيلزم من ذلك
وجوب الصدق لهم واستحالة الكذب عليهم **قوله** العالم بالخفيات فيه إشارة الى بيان وجوب
اللزوم في قوله واللام يكونوا الخ كما تقدم والخفيات غوامض الأمور ومكائدها ولا يخفى انه
اذا كان عالما بالخفيات كان عالما بالجليات والظواهر من باب اولي وتقسيم الأمور الى
خفيات وجليات انما هو بالنسبة اليها وما بالنسبة اليه تعالى فكل الأمور جليات على
حسب **قوله** واستحالة فعل المنهيات كلها اي الشاملة للخيانة والكتمان ويلزم من
استحالة الخيانة وجوب الأمانة ومن استحالة الكتمان التبليغ وقد صرح قبل بوجوب
الصدق واستحالة الكذب عليهم ولعل المصنف انما فعل ذلك لان مدار الرسالة على الاخبار عن
الله فاحتاج الى ذكر ما يتعلق بالخبر وهو الصدق والكذب بالمطابقة بخلاف غيرها
وايضا اللفظ الذي ذكره يدل على استحالة فعل الخيانة والكتمان وعليه واجبت وهما
الأمانة والتبليغ فكان اخصر من ذكر الواجبين ثم المستحيلين **قوله** باقوله اي قوله
صلى الله عليه وسلم انما الأعمال بالنيات وقوله باقوله ام كنوا صلي الله عليه وسلم

وقوله

وقوله وسكوتهم اي كسوتهم صلى الله عليه وسلم عليا بن عمر لما قال بحضرة احلت لنا ميتان ودمان
السمك والجراد والكبد والطحال فاقه صلى الله عليه وسلم وهو لا يعرف على خطأ وان صدر من غير مكلف
لانه الكسوت عليه وان لم يأتهم يوهمن من جعل حكم ذلك جوازه نعم ان كان من صدر عنه ذلك كما فسرنا
علمت معاذته له صلى الله عليه وسلم والحال لا يحتمل الشك لم يدل سكوت علي جوازه **قوله**
فيلزم ان لا يكون الخ لانه لو علم الله تعالى ان يكون فيها مخالفة لآمره تعالى لما ارسله ليعلم الخلق
بأقوالهم وافعالهم وسكوتهم ولا كان الله تعالى امر بالاعتقاد بهم في تلك الحالة وهو باطل لانه
تعالى لا يأمر الا بالاطاعة **قوله** علي سوجه والمراد بالوجه هنا الوجهي وهو الاحكام التي جاءت بها
الرسل **قوله** ويؤخذ منه جواز الاعراض الخ انما ثبت له الرسالة لا الالهية والملكية وكذلك
اخوانه المرسلون ووجه فلا يمنع في حقهم الا ما يقع في مرتبة الرسالة وتلك الاعراض لا يقع فيها
كما اشارت الى ذلك بقوله اذ كان لا يقع في رسالتهم اي ذلك لا يقع فيها فهو جائز **قوله** اذ كان لا
يعتبر الخ فمجرد جواز الاعراض البشرية وفي بعض النسخ لان ذلك لا يقع لا يطمع ولا ينقص
كان النبي لا يقتضي زيادة علوم من لم يضر به بقوله بلذا انما يزيد فيها واسم الاشارة
للجواز لكن المراد منه الجواز الوقوعي لان الذي يزيد في ذلك هو الوقوع بالفعل لا مجرد جواز
الوقوع **قوله** بلذا انما يزيد الخ لانه اما ان يعارضه فقد الشريعة كما في النكاح او قصد التقوى
عليه العبادات كما في الاكل او طاعة الصبر كما في المرض ونحوه واختلف هل الثواب على المعايير او على
الصبر عليها فذهب العز ابن عبد السلام في طائفة الى الثاني لان الثواب انما يكون على صفة العمل
والمعيار لا صفة له فيها وذهب الجمهور الى الاول لقوله تعالى ذلك بانهم لا يصيرون ظاهرا ولا انصافا
مخصصة اليان قال الا كتب لهم به عمل صالح وحيي مسلم عن عماره مرفوعا ما من مسلم يشك في شوكه
فما فوقها الا كتب له بها درجة ومجت عنه بها خطيئة واعلم ان الصبر ثلاثة اقسام احدها الصبر على
العبادة ومثاقمها وثانيها الصبر على المعايير وحرارته وثالثها الصبر على الشهوات ولذا
قال الصفا كثر من في السوق وراي ما يشتهيه ولا يقدر عليه فيصير واحب كان خيرا من الغني بدار
ينفقها كلها في سبيل الله وقال ابو سليمان الرازي تنفق في غير شهوة لا تقدر افضل من عبادة
عني **قوله** فيها اي في علوم من لم يضر بها وانما ان الصبر لاكتسابه التائب من المصايف **قوله** فيقربان

لكل الخ تفرغ علي ما تقدم من قولهم اما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه اليها هنا **قوله**
تضمن كلف الرضا اي معناه لان المتضمن لذلك انما هو معناه لاها فغيرها كما تقدم علم
بتضمن المعنى لذلك كونه بحيث يؤخذ منه علي ما تقدم بيانه وليس المراد به دلالة التضمن
كما مر والمراد بكلمتي الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله فجعل كلامي كالكلمة الواحدة
باعتبار كونه الايمان لا يجعل الا بحججها ولا يكتفي باحداها عن الاخر **قوله** مع قلته حروفها اي
لانها اربعة وعشرون حرفا وكانت كلها جوفية اشارة الي ان ينفخ الانسان بها من خالص الخوف
وهو القلب ولم يكن فيها حرف معجم بل كلها مجردة عن المنطق اشارة الي ان ينفخ لمن ينطق به ان
يجرد عن كل ما عداه تس وكانت اربعة وعشرون حرفا لانه الليل والنهار اربع وعشرون ساعة
فكل حرفه فيه ساعة وكانت سبع كلمات قال الفخر الرازي لان المعصية لا تكون الا مع الاعضا
الربعة الاذنان واليدين والرجلان واللسان والبطون والفرج فكل كلمة تكفر بمعصية
عضو وايضا في ذلك اشارة الي سد ابواب جهنم البعثة تغلق عن قايها بفضل الله ورحمة
قوله من عقائد الايمان بيان لما يجب علي المكلف الشامل للموجب والمجايز والمجمل **قوله** ولعلها
يعني لعل الحكمة في جعلها ترجمة علي ما في القلب من الاسلام وفي عدم قبول الايمان من احد الا
بها اختارها مع اشتغالها علي العقائد التي ذكرها وانما لم يحزم بل اي بلعل التي للترجي
تاويلها بالبري سبحانه وتتم بعدم دعوى القبول مع النبي صلى الله عليه وسلم احد باسرها
كلماته الا الله فيجوز ان يكون السرف في ذلك غير ما ذكر **قوله** لا اختارها اي قلته حروفها
لما تقدم من انها اربعة وعشرون حرفا وقولهم مع اشتغالها اي اشتغالها وقولهم ما ذكرناه
اي من العقائد السابقة **قوله** جعلها الشرع فيه ان الشرع كالربعة بمعنى احكام الشريعة
وليت بها علمه ويحجب بانه علي تقدير مضاف اي جعلها صاحب الشرع او الله المراد بالشرع
الشارع هو الله حقيقة والنبي مجاز **قوله** ترجمة اي تفسير او لعله ضمن ذلك معنى
الدليل فنداه بعلي في قوله علي ما في القلب **قوله** من الاسلام بيان لما في القلب مقتضي
جعل الاسلام في القلب انه اسم للتصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم
من الدين بالضرورة وهو بني علي القول بترادف الاسلام والايمان والراجح تنابرهما

قالا سلام

قالا سلام اسم للافتياد الظاهري والايمان اسم للتصديق الباطني نعم هاتان الكلمتان
فلا يتحقق احدهما بدون الآخر لكن ذلك انما يكون اذا اعتبر كل منهما كونه متجاوبا ولا فلا كلام
فقد وجد الاسلام بدون الايمان وبالعكس ولذلك قال الله تعالى قال الله تعالى قال الله تعالى قال الله تعالى
تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فاسلمنا بالاسلام في ذلك الافتياد الظاهري الذي لم يصاحبه
تصديق باطني **قوله** ولم يقبل من احد الايمان الخ يعبر قرارة الفعل بالبناء للمفاعيل وهو
الاسم لما قبله وعلي هذا فالبناء على ضمير يعود علي الشرع والايمان علي انه مفعول به
قرارة البناء للمفعول وعليه فالإيمان بالشرع علي انه نائب فاعل ومقتضي ذلك انها شرط
لصحة الايمان وهو قول ضعيف كالقول بانها شرط من المراجح انها شرط للأحكام
الدينية فقط فهي شرط كمال في الايمان علي التحقيق وعلي هذا ان اذعن بقلبه ولم ينطق
بلسانه لكن لا لعناد بل اتفق له ذلك فهو مؤمن ناجح لكن لا تجزى عليه الاحكام الدينية
كدفنه في مقابر المسلمين والمصلاة عليه وحمل الخلف المذكور في الكافر وما اولاد المؤمنين
فليس ذلك شرطا ولا شطرا اتفاقا كالذي عذر في عدم النطق بها فيحكم عليهم بالايمان وان لم
ينطق بها اصلا نعم يجب عليهم النطق بها في الصلاة وفي غيرها خلافا لما قاله الامام
مالك رضي الله عنه من انه يجب عليهم مرة واحدة كالحمد والمصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم
قوله الا بها ظاهره انه يشترط النبي والآيات فلا يكفي الله واحد ومحمد رسول الله وهو
قول الاكثر وعليه الشافعية وقيل لا يشترط ذلك بل المدار علي ما يدل علي الاقرار لله تس
بالوحدانية ومحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة وهو المعتمد عند المالكية وعلي الاول فيشرط
ايضا الاثنيان بلفظ اشهد بان يقول اشهد ان لا اله الا الله الخ وان يعرف المعنى ولو اجمالا
قلو لقن اجمعي الشهادتين بالعربية فتلفظ بها وهو لا يعرف معناها لم يحكم باسلامه وان
يترتب قلوه عكس في الشهادتين لم يصح اسلامه علي المعقد ايضا وان يكون بالاعاقل فلا
يصح اسلام صبي او مجنون الا بتعاوان لا يظهر ما ينافي الافتياد فلا يصح اسلام الساجد
في حال سجوده وان يكون مختارا فلا يصح اسلام الكره الا اذا كان حرييا او مريضا لان
الكرهية مع جحوت وان يعبر عما انكره او يرجع عما استباحه ان كان كفو: محمد بن علي بن

الدين بالضرورة او استحالة محرم الي غيره ذلك **قوله** فعلى العاقل الخ الثاني في جواب شرط
مقدور المتصور اذا كان قدر هذه الكلمة المشرفة من اعظم الامور فعلى العاقل الخ فيجب ان
تكون المتفريع على ما تقدم وعلى المبالغة في التأكيد لا الوجوب للاتفاق على عدم وجوب
الاكثار ولا في العاقل للاستفراق وقل الاكثار عند الفقهة ثلاثمائة عمل يوم وليلة
وعند الصوفية اثني عشر الفا والمراد هنا استفراق جميع الاوقات والاحوال كما يؤخذ من
كلامهم حيث قال حتى تمتزج الخ والافضل ترك المد في حق الكافر الى الايمان فورا
بجلافة في حق الكون فان الافضل له المد الا ان يامر به طبعه بطريقه فيستبها ويؤور
ان من قال لا اله الا الله ومحمد رسله لم اربعين الف سنة من الكليات قالوا يا رسول الله ما لم
يكن له شيء من الكليات قال لا يغفر لأهلها ولجيرانه رواه البخاري واختلف في المراد بالمد المذكور
فقال بعض المفسرين ان يطول الف لا يتدرج سبع الفات وذلك اربعة عشر حركة لان كل الف حركة
كما علمت وقال بعضهم المراد المد الطبيعي وهو خلاف المنقول عن مشايخ الطريقة العارفين
قوله مستحضر لما احتوت عليه الخ اي حال كونه ملاحظا ذلك بعقله ولو اجالا على اذ ذلك
ليس بشرط بل ادبا من اداب الذكر المتقدمة في محلها ولذلك قال ابن عطاء الله لا تترك الذكر
لعدم حضورك مع الله فيه فان غفلت في وجود ذكره فسيان يرضك من ذكر مع وجود غفلة
الذي ذكر مع وجود حضور وما ذلك على الله بعزيز نعم بشرط ان لا يتعدي به غيره والا فلا ثواب
له فما يقع الآن من قصد سبحان الله بقصد التحف لا ثواب فيه **قوله** حتى تمتزج بلحمه ودمه
غاية في الكثرة السابقة وهو كناية عن شدة التمكن بحيث اذا تركه جري لسانه وقلبه بغير اختياره
وتجمل ان المراد بذلك الاخلط والسر ياب الباطني لانه اذا اكثر من ذكرها اختلطت بلحمه ودمه
وسرت في ذلك اذ الاكثار من اجزا الشيء على اللسان يستلزم حضوره في الجنان الذي هو ركن الاعضا
ويدل لذلك ما حكى عن بعضهم من تهليل راسه حين قطعت راسه وعن بعضهم من تهليل لسانه
حالة نومه وقد كان بعضهم يقول الله دائما فتوجد فاصاب راسه جرحا فيقال له من على
الأرض فكيف الله فهو امتزاج سريان كسريان الماء في القود الأخضر لا امتزاج مما ساء
كما امتزاج جسم بالخرق منزع ما يقال الامتزاج من خواص الاجسام كما امتزاج الماء بالصل

قوله



قوله فانه يرى الخ علة لقوله فعلى العاقل ان يكون من ذكرها الخ وقوله من الاسرار اي من المعاني والاهاف
الحيدة التي يكتمها الله بها كوضع البركة في ماله حتى يكون القليل ويكفي السيرة وكثيرا لهم دنائره
وكلاهما او غير ذلك مما تدعو اليه الحاجة لكن لا ينبغي كما قاله الحكماء للشخص ان يتعبد ذلك بشيء من طاعته
والادخل عليه الشك الخ فيجب على المريد ان يصفي باطنه من ذلك حتى ذكر كلمة التوحيد فلا يتعبد بذكره
الا رضى مولاه وكشف الحجاب عن عين قلبه **قوله** ان شاء الله اشارة بذلك الى ان حصول ما ذكر
انما هو بمرادته تست فهو المعطي المانع فتعبد بوجد الشاركة كونه يتخلف عنه ذلك ومع فاعلموا
انما هو القيام بالعبادة وسلم الامر له تحت مشكلا على قسمة في ارزاق الانواع كما يكمل على خازن رزاق
الاشباح **قوله** ما لا يدخل تحت حصر اي تحت عدد محصور وهذا كناية عن المبالغة في الكثرة **قوله**
وبالله التوفيق اي لا بغيره فتقديم الجار على الجور لافادة المحرم والتوفيق لغة التاليف بين شئين
فاكثر وشرا خلق الطاعة في العبد كذا عرفت امام الحرمين وهو اوفى من تعريف الاشرع بانه
خلق قدرة الطاعة في العبد لان خلق القدرة على الطاعة موجود في الكافر فانه غير موقوف
ذلك بانه ليس المراد بالقدرة سلامة الآلات حتى يرد ما ذكر بل المراد بها العرف والمعادن والاعمال
وذلك غير موجود في الكافر لعدم وجود الطاعة منه وبهذا كله تعلم انه لا حاجة لزيادة بعضهم
وتسهيل سبل الخير اليه لاخراج الكافر فتأمل **قوله** لا رب غيره لا تحذوفوا والتقدير لا رب غيره
موجود والجملة مستأنفة استينا فابيانا وهو الواقع في جواب سوال صدر فكان سائلا قال الم
لم قصر التوفيق على كون الله تمت فاجاب بانه لا رب غيره **قوله** نسفها لربها فتعبد ان يجعلنا
واجبنا يجعل انما امراد بالغير في ذلك نفسه فقط واي بنون العظمة لانها رات الله له
امثالا لقوله تمت واما بنوه فربك محمد ولا ينافيه ان مقام الدعاء يقتضي الخلة والحقوق
لان الشخص اذا نظر الى نفسه حترها بالنسبة لعظمة الله تمت وان نظر لعظم الله اعظمها
وقدم نفسه لحديث ابد بنفسك ثم بمن تقول ويجعل انه اراد نفسه واخوانه المسلمين وهو
الاولي لان الدعاء مع التسليم اقرب الى القبول وعليه فقوله واجبتنا من عطف الحامد على العاص
ونكته حصول الاطاب المطلوب في مقام الدعاء لحديث ان الله يحب المحسن في الدعاء **قوله** عند
الموت ناطقين الخ اي لأجل ان تكون اخر كلامهم من الدنيا فقد وقى من كان اخر كلامه من الدنيا

